مانيفستو للقمع

يجب أن يعزّز نظام العقوبات السعودي المرتقب حقوق الإنسان بما يتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2024
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في مادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2024
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 23/7783/2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *© Amnesty International*

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص **7**

لا وجود لقانون للعقوبات 8

تحليل مشروع نظام العقوبات 8

توصيات للإصلاح 10

2. المنهجية **11**

3. الخلفية **12**

3.1 مشروع نظام جديد للعقوبات 13

3.2 العملية التشريعية في ظل الملكية المطلقة 14

3.3 تعريف الجرائم متروك لتقدير القضاة 14

3.4 القضاء كأداة سياسية للتخلص من المعارضة 15

3.5 التزامات السعودية في مجال حقوق الإنسان 16

4. عرفوا جميع الجرائم والعقوبات بشكل واضح **18**

4.1 تعريفات الجرائم 18

4.2 العقوبات 19

توصيات 20

5. أصلحوا الممارسات المُسيئة في منظومة العدالة الجنائية **21**

5.1 ضعوا حدًّا لاستخدام عقوبة الإعدام 21

5.1.1 مشروع نظام العقوبات يُقنِّن فرض أحكام الإعدام عقابًا على القتل 24

5.1.2 مشروع نظام العقوبات يُقنِّن فرض أحكام الإعدام عقابًا على الاغتصاب 24

5.1.3 مشروع نظام العقوبات يُجيز فرض أحكام الإعدام عقابًا على التجديف أو الردة 25

5.1.4 مشروع نظام العقوبات يُجيز إعدام القصّر 26

توصيات 28

5.2 احظروا العقوبات الجسدية 29

توصيات 30

5.3 احظروا استخدام الاعترافات المنتزعة من خلال التعذيب في الإجراءات الجنائية 30

توصيات 33

.6 احموا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع السلمي 35

6.1 حرية التعبير 35

لا تجرموا التشهير والإهانة، بما في ذلك "إهانة القضاء" 38

أنهوا استخدام نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في قمع المعارضة 40

6.2 حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها 41

6.3 حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها 43

توصيات 44

7. احموا حرية الفكر والوجدان والدين 46

توصيات 47

8. احموا الاستقلالية الجسدية 48

8.1 أَلغوا تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي 48

توصيات 49

8.2 امنعوا التمييز المُجحف القائم على هوية النوع الاجتماعي أو الميول الجنسية 50

توصيات 52

8.3 أَلغوا تجريم الإجهاض 52

توصيات 54

8.4 احموا من الاتجار بالبشر 55

توصيات 56

9. احموا النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي 57

9.1 ألغوا الإعفاء من الملاحقة القضائية لمرتكبي "جرائم الشرف" 57

توصيات 58

9.2 احموا من العنف الأُسري والاغتصاب في إطار الزواج 58

توصيات 60

9.3 وفّروا الحماية الكافية للنساء والفتيات من التحرّش 61

توصيات 61

.10 اقضوا على التمييز المُجحف على أساس الجنسية 62

توصيات 63

11. نتائج وتوصيات 64

رئيس مجلس الوزراء وولي العهد محمد بن سلمان 64

حلفاء المملكة العربية السعودية الاستراتيجيين، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 65

الاتحاد الأوروبي 65

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 65

تسمية المختصرات

المصطلح	الوصف
اتفاقية مناهضة التعذيب	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة
التعزير	الجرائم التي تقتضي التعزير هي جرائم ليست لها عقوبات مُحدَّدة في الشريعة الإسلامية، ولا توجد لها تعريفات واضحة في أي قوانين أخرى في البلاد. ومن ثم، تكون للقضاة سلطة تقديرية في تحديد الأحكام بالنسبة للجرائم التي ليست لها عقوبات مُحدَّدة، بما في ذلك عقوبة الإعدام، دون أن يتقيَّدوا بسوابق قضائية.
الحدُّ	الحدُّ (والجمع: الحدود) هو عقوبة مُقدَّرة بموجب الشريعة الإسلامية لإحدى الجرائم التي نهى عنها الله. وبموجب الشريعة الإسلامية، يُفرض حكم الإعدام عقابًا على عدد من جرائم الحدود، مثل السرقة والرِّدة. كما يُفرض حكم الجَلْد عقابًا على بعض جرائم الحدود، مثل الزنا.
الشريعة الإسلامية	الشريعة الإسلامية هي مجموعة من القواعد والتوجيهات التي تشكِّل أساس القانون الإسلامي، وهي مُستمدَّة من مصادر أساسية ومصادر ثانوية. والمصدران الأساسيان للشريعة الإسلامية هما القرآن الكريم والسُنَّة النبوية (المأثور عن النبي محمد من الأقوال والأفعال). أما المصادر الثانوية فهي التفسيرات المختلفة للقرآن الكريم والفقه الإسلامي.
القِصاص	يُقصد به أن يُعاقب الجاني بمثل ما فعل، أو أن يُعاقب بعقوبة ذات طابع انتقامي. ويشمل القِصاص جريمة القتل، وبعض أنواع الضرر الجسدي. وفي حالات القتل، يجوز لأهل الضحية أن يصرحوا بتطبيق عقوبة الإعدام على الجاني أو بالعفو عنه وقبول تعويض مالي، يُعرف باسم "الدِيَّة".
المجلس الأعلى للقضاء	هو هيئة مؤلفة من 11 عضوًا برئاسة وزير العدل. ويعيّن الملك أعضاء المجلس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. ويُشرف المجلس على المحاكم والهيئة القضائية، ويراجع جميع القرارات القانونية التي يُحيلها وزير العدل إليه، ويقدم آراء قانونية بشأن المسائل القضائية.
المذهب الحنبلي	هو أحد المذاهب الأربعة للفقه لدى أهل السُنَّة
الوهابية	الوهابية مصطلح يشير إلى تعاليم الإمام محمد بن عبد الوهاب، الذي عاش في القرن الثامن عشر الميلادي، وكان من أتباع المذهب الحنبلي. وتتبنى الدعوة الوهابية التفسير الحرفي للقرآن الكريم والسُنَّة النبوية، وترفض جميع المصادر الأخرى للعقيدة باعتبارها بدعة.
حسم	جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية

المصطلح	الوصف
مجلس الشورى	مجلس استشاري يتألف من 50 عضوًا يعيّنهم الملك، ويتولى تقديم المشورة للملك
مجلس الوزراء	مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، ويرأسه الملك ورئيس الوزراء، أي ولي العهد
هيئة حقوق الإنسان السعودية	هيئة حقوق الإنسان السعودية هي هيئة حكومية أُنشئت بقرار من مجلس الوزراء. ومن بين المهام الأساسية للهيئة القيام بزيارات للسجون، ومراكز الاحتجاز، في أي وقت وبدون طلب تصريح من السلطات المعنية؛ وتقديم تقارير إلى الملك؛ وتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقيق فيها.

1. ملخص

منذ صعود ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان إلى السلطة، قضى فعليًا على كل أشكال المعارضة في البلاد، مستثمرًا، في الوقت نفسه، موارد المملكة العربية السعودية المالية الكبيرة في تحسين صورة المملكة في الخارج، بعد أن نالت منها عملية القتل الوحشية للصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي في عام 2018. ومع ذلك، يتزايد منذ عام 2021 توافد لاعبي كرة القدم، ونجوم الغناء، والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي على المملكة لحضور أحداث حافلة بالمشاهير من النجوم في مواقع صحراوية سياحية أو من أجل مشروعات عقارية ضخمة مُصمَّمة للإبهار وصرف الانتباه عن القمع الذي يزداد سوءًا.

وسعى الأمير محمد بن سلمان، من البداية، لتصوير نفسه على أنه مصلح تقدمي، متعهدًا بموجب مشروعه الرئيسي "رؤية 2030" بتحويل المملكة العربية السعودية إلى "بلد مزدهر يحقق فيه جميع المواطنين أحلامهم، وآمالهم، وطموحاتهم". وأعلن الأمير في فبراير/شباط 2021 عن حزمة من الإصلاحات القانونية التي وعد بأنها سوف "تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية، وحماية حقوق الإنسان"، وفي الوقت نفسه تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية.[1] وشملت هذه المجموعة من الإصلاحات نظامًا جديدًا للعقوبات قال إنه سيتوافق مع القانون الدولي ويحمي الحقوق.

غير أن تحليل منظمة العفو الدولية لمشروع النظام الجديد، الذي سُرِّب من خلال الإنترنت في يوليو/تموز 2022، يكشف عن أنه يُقنِّن الممارسات القمعية القائمة التي أتاحت سجن معارضين، وكذلك الممارسات الموغلة في القمع، مثل عقوبة الإعدام والعقوبات الجسدية. وينبغي على السلطات السعودية أن تستغل هذه الفرصة لتحويل منظومة العدالة الجنائية المُسيئة إلى منظومة تحترم حقوق الإنسان بدلًا من إقرار نظام للعقوبات هو في جوهره قانون للقمع.

وقد شهد وضع حقوق الإنسان تدهورًا ملحوظًا تحت قيادة الأمير محمد بن سلمان، حيث استُهدف عمليًا جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء حقوق المرأة، والصحفيين المستقلين، والكتاب، والنشطاء في البلاد، واحدًا تلو الآخر من خلال الاعتقال التعسفي، والمحاكمات الجائرة المطولة، والمنع من السفر أو المنع من ممارسة التعبير عن طريق الإنترنت. وفي الوقت الراهن، صار جميع أصحاب الأصوات السعودية المعارضة الشجاعة، الذين شكَّلوا جزءًا نابضًا بالحياة من المجتمع السعودي يناقش رؤيته لبلاده، إما في المنفى، وإما وراء القضبان، وإما يخضعون لأوامر بالمنع من السفر أو المنع من التحدث علنًا. كما أُغلقت جميع منظمات المجتمع المدني المستقلة في المملكة العربية السعودية، التي يعاني أعضاؤها الاضطهاد منذ عام 2013، وأصبح أعضاؤها في السجون، أو مطلقي السراح بموجب إفراج مشروط بعد أن قضوا مدد سجنهم عقابًا على عملهم في مجال حقوق الإنسان.

وفي غضون العامين الماضيين، حوَّلت السلطات انتباهها بشكل متزايد إلى استهداف الأشخاص الأقل بروزًا الذين ليس لهم ماض كنشطاء، فقمعتهم بأحكام بالسجن لمدد طويلة، بل وبحكم بالإعدام، مما كان له أثر مروِّع وذلك لكتابتهم منشورات على الإنترنت بشأن حقوق المرأة، أو تعليقًا على الوضع الاقتصادي، أو دعوةً للإفراج عن نشطاء أو رجال دين محتجزين؛ وأحيانًا بسبب تغريدات على تويتر (**X** حاليًا) من حسابات ليس لها سوى حوالي 10 متابعين. وفي إحدى الحالات حُكم على امرأة سعودية بالسجن 45 عامًا، وفي حالة أخرى حُكم على رجل بالإعدام، لمجرد أنهما عَبَّرا عن آراء على وسائل التواصل الاجتماعي اعتُبرت انتقادًا للسلطات.

وبالرغم من الوعود السعودية العلنية بالحد من استخدام عقوبة الإعدام، فقد أعدمت المملكة العربية السعودية 196 شخصًا في عام 2022، وهو أكبر عدد لحالات الإعدام في عام واحد في البلاد سجَّلته

[1] وكالة الأنباء السعودية، "سمو ولي العهد يعلن عن تطوير منظومة التشريعات المتخصِّصة"، 8 فبراير/شباط 2021، الرابط: https://www.spa.gov.sa/2187777.

منظمة العفو الدولية خلال 30 عامًا، ويبلغ ثلاثة أضعاف عدد حالات الإعدام التي نُفِّذت في عام 2021 وسبعة أضعاف العدد في عام 2020.

لا وجود لقانون للعقوبات

لا يوجد في المملكة العربية السعودية قانون للعقوبات. وبدلًا من ذلك، يعتمد القضاة على تفسيرهم للشريعة الإسلامية والفقه لتحديد ما يمثِّل جريمة ولفرض العقوبات. وتتيح مثل هذه الممارسات للقضاة سلطة تقديرية واسعة النطاق في النظر في القضايا، مما يؤدي إلى فرض تعسفي لعقوبات متفاوتة الشدة في القضايا والجرائم المتماثلة.

وكان من شأن السلطة التقديرية واسعة النطاق للقضاة في تحديد العقوبات أن تمكِّن السلطات السعودية من استخدام القضاء في تسوية الحسابات السياسية والانتقام من أي شخص يشكِّك في أهدافها السياسية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي مثل هذا النظام إلى افتقار الأفراد إلى المعرفة بما يمثِّل جريمة وبالعقوبة التي تُوقَّع عليها، وهو أمر مخالف للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وزعم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في معرض إعلانه عن خطته لوضع أول قانون في البلاد لعقوبات جرائم التعزير، أي الجرائم التي ليست لها عقوبات مُحدَّدة في الشريعة الإسلامية، أن القانون الجديد سيُسهم في:

"إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق... استقرار المرجعية النظامية بما يحدُّ من الفردية في إصدار الأحكام".

وفي يوليو/تموز 2022، سُرِّبت عبر الإنترنت مسودة لمشروع نظام العقوبات التعزيرية (يُشار إليه فيما يلي بعبارة مشروع نظام العقوبات). وبرغم أن مسؤولًا من وزارة الإعلام نفى صحة المشروع في تصريح لإحدى وسائل الإعلام المرتبطة بالحكومة،[2] فإن لدى منظمة العفو الدولية أسبابًا قوية للاعتقاد أن المشروع المُسرَّب هو في حقيقة الأمر مسودة أصلية لمشروع النظام.

ولم تُطلع السلطات السعودية خبراء المجتمع المدني المستقلين على مشروع نظام العقوبات، ولم تنشره. بيد أن عددًا من الخبراء القانونيين السعوديين – من ضمنهم عضو في نقابة المحامين ومؤسستان قانونيتان سعوديتان – شاركوا المشروع علنًا في عام 2022 وعلّقوا عليه، مؤكدين صحته.

وقد أجرت المنظمة مقابلةً مع محام له معرفة مباشرة بالعملية التشريعية السعودية فأكد أن كثيرًا من الأحكام الواردة في مشروع نظام العقوبات تستند إلى قوانين سعودية قائمة، مثل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام محاربة جريمة التحرُّش، وهو الأمر الذي يشير بالتالي إلى أن المشروع أصلي في واقع الأمر. وفضلًا عن ذلك، تحمل أوراق مشروع نظام العقوبات الشعار الرسمي للجنة التي شُكِّلت حديثًا والتابعة لمجلس الوزراء لإعداد القانون الجديد الذي أعلن عنه الأمير محمد بن سلمان. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت صحيفة مرتبطة بالدولة مقالًا بشأن جوانب جديدة سيشملها نظام العقوبات القادم، وقد وردت في مشروع نظام العقوبات الذي فحصته منظمة العفو الدولية بعد أشهر من إعلان الأمير محمد بن سلمان عن حزمة الإصلاحات التشريعية (انظر القسم 2: المنهجية).

ووفقًا للمعايير الدولية، يجب أن يستفيد أي مشروع تشريعي مثل هذا من معاينة الرأي العام والمجتمع المدني له، ويقع عبء التشاور على عاتق السلطات، من خلال إتاحة المشروع علنًا، وإجراء مشاورات جدِّية تتسم بالشفافية مع المجتمع المدني المستقل، والأكاديميين، والخبراء بشأن مشروع القانون ووضع آراء المجتمع المدني في اعتبارها قبل اعتماد القانون.

وقد بعثت منظمة العفو الدولية برسالتين إلى مجلس الوزراء السعودي وهيئة حقوق الإنسان السعودية، في 29 يناير/كانون الثاني 2024، و1 فبراير/شباط 2024، على التوالي، لإطلاعهما على استفسارات بخصوص مشروع النظام وتحليل المنظمة له. وبعثت هيئة حقوق الإنسان ردًا على رسالة المنظمة، في 4 فبراير/شباط، أوردت فيه مجدَّدًا المقال الذي نُشر في وسائل الإعلام عام 2022 ونفى فيه مسؤول من وزارة الإعلام صحة المشروع، وقالت إن مشروع النظام يخضع الآن للمراجعة التشريعية.

تحليل مشروع نظام العقوبات

يُجرِّم مشروع نظام العقوبات أشكالًا من التعبير تُعدُّ حقوقًا تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، يُجرِّم المشروع حرية التعبير من خلال اعتبار التشهير، و"الإهانة"، و"التشكيك في

[2] Saudi Gazette, Saudi official: Alleged draft of penal code shared on social media fake, 25 July 2022, https://saudigazette.com.sa/article/623295.

نزاهة القضاء" جرائم وتحديد عقوبات لها. كما يشمل المشروع جرائم مُصاغة بتعبيراتٍ مُبهمة، مثل "أفعال تخدش الحياء" و"عبارات تمس العرض"، وهي تعبيرات فضفاضة للغاية ولا تمثِّل جرائم معترف بها بموجب القانون الدولي. ولا ينصُّ المشروع على تعديل أحكامٍ في القوانين القائمة، مثل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، تساوي بين الممارسة السلمية لحرية التعبير، من جهة، و"الإرهاب" و"الإخلال بالنظام العام"، من جهة أخرى.

تجريم حرية التعبير

أصدرت المحاكم السعودية مرارًا أحكامًا بالسجن لمددٍ طويلة على أشخاص لتعبيرهم سلميًا عن آرائهم من خلال الإنترنت، مثل قضية سلمى الشهاب التي حُكم عليها بالسجن 27 عامًا لدعمها حقوق المرأة من خلال منشورات على منصة تويتر (X حاليًا).

وفي قضية أخرى ما زالت قائمة، تنتظر مناهل العتيبي محاكمتها أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي المحكمة السعودية ذات السمعة السيئة المختصة بالنظر في قضايا مكافحة الإرهاب، لنشرها صورًا لنفسها في مركز تجاري دون عباءة على منصة سنابشات، ومنشورات على منصات التواصل الاجتماعي تدعم حقوق المرأة وتدعو إلى إلغاء التشريعات القمعية التي تقضي بولاية الرجل.

ومن بين الأمور الباعثة على القلق، أن مشروع نظام العقوبات يُقنِّن الاستخدام المتواتر لعقوبة الإعدام كواحدة من العقوبات الأصلية. فبدلًا من الحد من استخدامها، كما وعدت السلطات السعودية على مدى سنوات، يواصل مشروع نظام العقوبات السماح للقضاة بالحكم بالإعدام على الأفراد المتهمين بالقتل، والاغتصاب، والتجديف، والرِدَّة. والأمر الأكثر مدعاةً للقلق أن مشروع النظام ما زال يسمح بإعدام الأطفال الجُناة، إذا أُدينوا بارتكاب جرائم مُوجبة للحد أو للقصاص، وذلك من خلال الإشارة إلى نظام الأحداث في معرض تناوله لقضايا الأحداث.

استخدام عقوبة الإعدام

في عام 2022، أعدمت السلطات السعودية 196 شخصًا، وهو أكبر عدد لحالات الإعدام السنوية في البلاد تسجله منظمة العفو الدولية على مدى 30 عامًا مضت.

وفضلًا عن ذلك، فبرغم وعود السلطات السعودية بوضع حد لتطبيق عقوبة الإعدام على الأطفال الذين كانوا دون سن 18 عامًا وقت وقوع الجريمة، يقبع سبعة شبان في السجون عُرضةً لخطر الإعدام الوشيك عقابًا على جرائم تعزيرية، أو جرائم ليست مُوجبة لحد القتل بموجب الشريعة الإسلامية، وذلك بعد أن أيَّدت إحدى محاكم الاستئناف عقوباتهم في يونيو/حزيران 2023. وتلقت المنظمة، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، معلومات موثوقة تفيد بأن المحكمة العليا أيَّدت حكم الإعدام لاثنين من الشبان السبعة، وهما عبد الله الدرازي وجلال لباد، دون إخطار أسرتيهما أو محاميهما.

كما يواصل مشروع نظام العقوبات السماح بفرض عقوبات جسدية، مثل الجلد وبتر الأيدي، لبعض الجرائم إذا استُوفيت الأدلة حسب الشريعة الإسلامية. وبموجب القانون الدولي، يُعتبر العقاب الجسدي شكلًا من أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومن ثم فهو محظور.

وفضلًا عن ذلك، لا يضمن مشروع نظام العقوبات حرية الدين أو الوجدان، وبدلًا من ذلك يُجرِّم أفعالًا تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي، مثل التجديف والرِدَّة. ولا يتضمن المشروع تعريفًا للرِدَّة، بينما يتسم تعريف التجديف بأنه مُبهم وفضفاض للغاية، مما يتيح للقضاة هامشًا واسعًا لتحديد ما إذا كانت أفعال معينة تمثل رِدَّة أو تجديفًا، ويسمح لهم بالحكم على أشخاص بالإعدام لممارستهم لحقهم في حرية التعبير والدين.

ولا يوفر مشروع نظام العقوبات حمايةً للنساء والفتيات من كل أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك الخلط بين الاعتداء الجنسي والعلاقات الجنسية التي تُقام بالتراضي، وعدم الإقرار بأن الاغتصاب في إطار الزواج يُعتبر جريمة، وحماية بعض مرتكبي أفعال الإيذاء وجرائم القتل بإعفاء الأفراد من التحقيق الجنائي إذا ارتكبوا الجرائم لحماية "عِرضهم" أو "عِرض" آخرين. كما يُجرِّم المشروع العلاقات الجنسية "غير الشرعية" التي تُقام بالتراضي، والمثلية الجنسية، والإجهاض.

ويُعدُّ وضع أول قانون للعقوبات في المملكة العربية السعودية فرصةً مهمةً لتعريف الجرائم والعقوبات بشكل يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. إلا إن مشروع النظام ينطوي على ثغرة أساسية تتمثَّل في أنه لا يُعَرِّف كل الجرائم. فهو يُعَرِّف جرائم التعزير، أي الجرائم التي ليست لها عقوبات مُحدَّدة في الشريعة الإسلامية، وكذلك بعض، وليس كل، جرائم الحدود التي لها عقوبات مُحدَّدة في الشريعة، وهي تُعرف باسم جرائم الحدود أو القِصاص، وتشمل أفعالًا، مثل القتل، والتجديف، والعلاقات الجنسية "غير الشرعية" التي تُقام بالتراضي (ومن المفهوم أنها تعني العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج والعلاقات بين أفراد من الجنس نفسه).

وبرغم أن مشروع النظام يحدِّد العقوبات للجرائم التي يُعرِّفها، فإنه يسمح للقضاة بفرض عقوبات تُمليها الشريعة الإسلامية، مثل الإعدام والعقوبات الجسدية، مستخدمين سلطتهم التقديرية في تحديد ما إذا كانت أي جريمة تفي من حيث الأدلة بالمعايير اللازمة لاعتبارها جريمة مُوجبة لإقامة الحدِّ أو القِصاص (أي جريمة لها عقوبة مُحدَّدة بموجب الشريعة الإسلامية)، أو جريمة تعزير.

توصيات للإصلاح

المملكة العربية السعودية مُلزمةٌ، بحكم عضويتها في الأمم المتحدة، باحترام المعايير العالمية لحقوق الإنسان المُقرَّرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما إنها مُلزمةٌ، بموجب القانون الدولي، بوضع إطار تشريعي مُحدَّد المعالم يضمن حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها.

وتحثُّ منظمة العفو الدولية السلطات السعودية على تعديل مشروع نظام العقوبات بشكل يتوافق مع الالتزامات الدولية للمملكة قبل إقرار النظام، وكذلك إلغاء أو تعديل نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام محاربة جريمة التحرُّش، ونظام الحماية من الإيذاء، بما يجعل هذه القوانين متماشيةً مع التزامات المملكة العربية السعودية بموجب القانون الدولي.

كما تدعو المنظمة مجلس الوزراء إلى توسيع نطاق نظام العقوبات ليشمل تعريفات وعقوبات لجميع الجرائم، بما في ذلك الجرائم التي لها عقوبات مُحدَّدة بموجب الشريعة الإسلامية، ووضع تعريفات واضحة للعقوبات بالنسبة لجميع الجرائم بغرض تقليص السلطة التقديرية المُتاحة للقضاة في الحكم على الأفراد، تماشيًا مع مبدأ القانونية كما أرساه القانون الدولي، وبحيث يتسنى لأي شخص عادي أن يفهم ما الذي يُعد سلوكًا مُجرَّمًا.

ويجب على مجلس الوزراء أيضًا أن يضمن في أي نظام للعقوبات يتم اعتماده إلغاء تجريم الأفعال التي تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي، مثل السب؛ والتجديف؛ والردَّة؛ والعلاقات الجنسية "غير الشرعية" التي تُقام بالتراضي، بما في ذلك العلاقات بين أفراد من الجنس نفسه؛ والتمييز المُجحف والاضطهاد القائمين على أساس الهوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو الميول الجنسية؛ والإجهاض. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يضمن نظام العقوبات حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، من خلال حذف "جرائم الشرف" من القاموس القانوني، وضمان الحماية الكافية من التحرُّش والعنف الأسري، وتجريم الاغتصاب في إطار الزواج.

ويجب على نظام العقوبات أن يشمل حظر العقوبات التي تنتهك التزامات المملكة العربية السعودية بموجب المعايير الدولية، بما في ذلك الحظر الصريح للعقاب الجسدي، وحذف اعتبار الإعدام عقوبة أصلية. ويتعين، بموجب القانون الدولي، أن يقتصر استخدام عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة التي تعني القتل العمد. وفضلًا عن ذلك، تقضي اتفاقية حقوق الطفل، التي صادقت عليها المملكة العربية السعودية، بحظر استخدام عقوبة الإعدام فيما يخص الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون سن 18 عامًا. كما يجب على المملكة العربية السعودية، بوصفها من الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أن تتخذ إجراءات فعَّالة لمنع التعذيب وضمان تجريم جميع أعمال التعذيب في قانونها الجنائي، بما في ذلك العقاب الجسدي المُقرر لعدد من الجرائم بموجب الشريعة الإسلامية.

وفي ضوء بواعث القلق الخطيرة المتعلقة بوضع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وغياب أي مجتمع مدني مستقل، فإن منظمة العفو الدولية تُجدد دعوتها لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل إنشاء آلية مستقلة للمتابعة لمراقبة وضع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وإعداد تقارير بشأنه.

وتقدِّم المنظمة التحليلات والتوصيات الواردة في التقرير الحالي، والتي تستند إلى ما قامت به على مدى سنوات من توثيق لانتهاكات حقوق الإنسان وتحليل للفقه، كدعوة مُلحَّة إلى السلطات السعودية من أجل تعديل مشروع النظام الحالي بما يجعله متماشيًا مع التزامات المملكة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

2. المنهجية

يفحص التقرير الحالي مشروع نظام العقوبات، المؤلف من 116 صفحة، ويحلل مسائل أساسية تمس حقوق الإنسان بشكل يتماشى مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مبينًا تأثيرها المحتمل من خلال البحث في الممارسات القضائية والرسمية القائمة التي تفضي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، ويقدم توصيات بشأن ما ينبغي أن يكون عليه أي قانون للعقوبات يحترم الحقوق.

وأُجريت البحوث لإعداد هذا التقرير بدءًا من يوليو/تموز 2023، وهي تقوم على أساس التوثيق الذي قامت به منظمة العفو الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية على مدى السنوات العشر الأخيرة. وتستند حالات وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان الواردة في هذا التقرير إلى توثيق المنظمة لقمع السلطات لحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي، وحرية الدين أو الوجدان، واستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وقمع الحقوق المتعلقة بالاستقلالية الجسدية، واستخدام عقوبة الإعدام.

وقد حلَّلت منظمة العفو الدولية بنودًا أساسية تؤثر على حقوق الإنسان في مشروع نظام العقوبات، وكذلك في التشريعات القائمة، وقارنتها بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وقابلت بينها وبين الممارسات الجارية. ومن بين هذه التشريعات القائمة: النظام الأساسي للحكم، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (نظام مكافحة الإرهاب)، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية (نظام الجمعيات)، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام محاربة جريمة التحرُّش. كما فحصت المنظمة وثائق قضائية رسمية، من بينها لوائح الاتهام والأحكام في القضايا المشار إليها في هذا التقرير.

وأجرت المنظمة مقابلات مع أربعة أفراد لهم خبرة ومعرفة بالعمليات التشريعية والقضائية في المملكة العربية السعودية، من بينهم محام سعودي، وناشط، واثنان من الأكاديميين، وجميعهم يقيمون خارج السعودية، وذلك لحماية من أُجريت معهم المقابلات من التعرُّض لأعمال انتقامية، فمن شأن التعاون مع منظمة العفو الدولية داخل البلاد أن يجعل الأفراد عُرضةً لخطر الاضطهاد، والاعتقال، والسجن لفترات طويلة، بموجب نظام مكافحة الإرهاب أو نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

وبعثت منظمة العفو الدولية برسالتين إلى مجلس الوزراء السعودي وهيئة حقوق الإنسان السعودية، في 29 يناير/كانون الثاني 2024، و1 فبراير/شباط 2024، على التوالي، لإطلاعهما على استفسارات بخصوص مشروع القانون وتحليل المنظمة له. وبعثت هيئة حقوق الإنسان ردًا على رسالة المنظمة، في 4 فبراير/شباط، أوردت فيه مجدَّدًا المقال الذي نُشر في وسائل الإعلام عام 2022 ونفى فيه مسؤول من وزارة الإعلام صحة المشروع، وقالت إن مشروع النظام يخضع الآن للمراجعة التشريعية.

لقد أُعد مشروع نظام العقوبات بصورة سرية، وتجري مراجعته من دون إتاحة المجال للحوار مع المجتمع المدني والخبراء المستقلين. ولم تُطلع السلطات السعودية خبراء المجتمع المدني المستقلين على مشروع نظام العقوبات، ولم تنشره. بيد أن عددًا من الخبراء القانونيين السعوديين – من ضمنهم عضو في نقابة المحامين ومؤسستان قانونيتان سعوديتان – شاركوا المشروع علنًا في عام 2022 وعلّقوا عليه، مؤكدين صحته.

3. الخلفية

بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في عام 2018، تعرضت المملكة العربية السعودية، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان بوجه خاص، للنبذ دوليًا حيث وعد زعماء العالم بمحاسبة المسؤولين السعوديين الضالعين في الاغتيال، وفرضوا عقوبات على مسؤولين سعوديين، وعلقوا مبيعات السلاح وعمليات تسليمه. وبالإضافة إلى ذلك قطعت كثير من الشركات الكبيرة علاقاتها مع السعودية أو أوقفت استثماراتها هناك.[3]

إلا إن السلطات السعودية بذلت، منذ ذلك الحين، جهدًا كبيرًا لتحسين صورتها الدولية. وبدأت وزارة الإعلام السعودية، في عام 2017، حملة علاقات عامة عالمية "للترويج لتغير وجه المملكة العربية السعودية أمام بقية العالم وتحسين النظرة الدولية للمملكة". وأنشأت السلطات مراكز للعلاقات العامة في أوروبا وآسيا للتصدي للتغطية الإعلامية السلبية بإصدار بيانات صحفية ومحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، فضلًا عن دعوة المؤثرين لزيارة البلاد والترويج لها.[4] وبالإضافة إلى ذلك، استثمر صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق سيادي سعودي يرأسه الأمير محمد بن سلمان، مليارات الدولارات في مجالي الترفيه والرياضة.[5]

واستغلَّ المسؤولون السعوديون الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار النفط من أجل التقرب إلى البلدان المؤثرة، ومضوا قدمًا بطرح "رؤية 2030"، حيث استثمروا مبالغ ضخمة وعملوا على اجتذاب استثمارات أجنبية.

وقد نجح هذا الأسلوب، حيث استقبلت دول، من بينها بريطانيا، والولايات المتحدة وعدة دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي، الأمير محمد بن سلمان بحفاوة في الآونة الأخيرة، و/أو خضعت لإغراء التجارة المربحة، والاستثمار، وصفقات السلاح، بينما غضَّت النظر عن تدهور وضع حقوق الإنسان. وكان من شأن تعيين الأمير محمد بن سلمان رئيسًا لمجلس الوزراء، في عام 2022، أن يمنحه حصانةً من المقاضاة في الخارج، بما في ذلك مقاضاته عن مسؤوليته عن جرائم مؤثَّمة بموجب القانون الدولي في اليمن وعن اغتيال خاشقجي.

كما أنفقت المملكة العربية السعودية مئات الملايين من الدولارات على الترويج لمجالات السياحة، والرياضة، والترفيه بها، واجتذبت كبار المشاهير والمؤثرين إلى البلاد، وفي حالة واحدة على الأقل، دفعت لأحد لاعبي كرة القدم 500,000 دولار أمريكي مقابل منشور على وسائل التواصل الاجتماعي يُروِّج للمملكة. وتنجح مثل هذه الاستثمارات، التي تهدف إلى تبييض سجل المملكة المُروِّع في مجال حقوق الإنسان، في إقناع الرأي العام العالمي أيضًا بأنها أصبحت بلدًا منفتحًا يحترم الحقوق.

ويتباين هذا الخطاب السعودي في ثوبه الجديد، والصورة الجديدة التي تقدمها المملكة العربية السعودية للعالم، تباينًا شديدًا مع واقع وضع حقوق الإنسان في البلاد. فحقيقة الأمر أن وضع حقوق الإنسان، منذ صعود الأمير محمد بن سلمان إلى سدة السلطة كولي للعهد في عام 2017 وتعيينه رسميًا رئيسًا لمجلس الوزراء في عام 2022.

---

[3] Business Insider, "Individuals and businesses are distancing themselves from Saudi Arabia following the disappearance of journalist Jamal Khashoggi", 19 October 2018, https://www.businessinsider.com/businesses-cutting-ties-with-saudi-arabia-over-jamal-khashoggi-disappearance-2018-10?r=US&IR=T

[4] Financial Times, "Saudi Arabia to launch global PR offensive to counter negative press", 11 September 2017, https://www.ft.com/content/c7d57f8e-96ca-11e7-a652-cde3f882dd7b

[5] Hollywood Reporter, "Saudi Arabia's Hollywood Dealmaking Ambitions Grow Despite Backlash", 27 January 2023, https://www.hollywoodreporter.com/business/business-news/saudi-arabia-dealmaking-film-entertainment-pif-1235311087/

3.1 مشروع نظام جديد للعقوبات

منذ عام 2017، وهو العام الذي أصبح فيه الأمير محمد بن سلمان وليًا للعهد، عمل الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود على تركيز السلطة في يديه ويدي ولي العهد. وفي سبتمبر/أيلول 2022، عيَّن الملك ولي العهد رئيسًا لمجلس الوزراء، وهو منصب يشغله الملك عادةً، وجعل ذلك الأمير محمد بن سلمان رئيسًا للحكومة.[6]

وفي إبريل/نيسان 2021، قال الأمير محمد بن سلمان في مقابلة مع صحيفة أراب نيوز المرتبطة بالدولة إن "مجال التفسير [للقرآن] مفتوح دائمًا" وإنه "لا توجد مذاهب ثابتة ولا أحد معصوم".[7] وفي إطار هذا الجهد، وعد الأمير محمد بن سلمان، في فبراير/شباط 2021، بإقرار قوانين جديدة تمثِّل "موجة جديدة من الإصلاحات"،[8] من شأنها تقنين الممارسات وذلك، فيما يبدو، للحد من السلطة التقديرية التي يمارسها القضاة في إصدار الأحكام استنادًا لتفسيراتهم الذاتية للشريعة الإسلامية. وتشمل هذه القوانين الجديدة نظام الأحوال الشخصية، الذي اعتُمد في 8 مارس/آذار 2022، ونظام العقوبات للجرائم التعزيرية، الذي لم يصدر بعد.[9] ولا يوجد في المملكة العربية السعودية حاليًا قانون للعقوبات، وبدلًا من ذلك يعتمد القضاة على تفسيراتهم للشريعة الإسلامية لتحديد ما يمثِّل جريمة وفرض العقوبة المناسبة لها.

وقد وصف بعض المحللين هذه الجهود لإصلاح المنظومة القانونية السعودية، في بيئة تتركز فيها السلطة ويتزايد الاستبداد السياسي، بأنها مسعى من جانب السلطات "لاحتواء القضاء ضمن هياكل الدولة"، بدلًا من تمكين سيادة القانون على القرارات السياسية غير المُقنَّنة.[10]

وفي يوليو/تموز 2022، سُرِّبت مسودة لمشروع نظام العقوبات إلى العلن وبرغم أن مسؤولًا من وزارة الإعلام نفى صحة المشروع بعد ذلك بأيام،[11] فإن لدى منظمة العفو الدولية أسبابًا قوية للاعتقاد أن المشروع المُسرَّب هو في حقيقة الأمر مسودة أصلية لمشروع النظام.

ولم تُطلع السلطات السعودية خبراء المجتمع المدني المستقلين على مشروع نظام العقوبات، ولم تنشره. بيد أن عددًا من الخبراء القانونيين السعوديين – من ضمنهم عضو في نقابة المحامين ومؤسستان قانونيتان سعوديتان – شاركوا المشروع علنًا في عام 2022 وعلّقوا عليه، مؤكدين صحته.

وقد أجرت المنظمة مقابلةً مع محام له معرفة مباشرة بالعملية التشريعية السعودية فأكد أن كثيرًا من الأحكام الواردة في مشروع نظام العقوبات تستند إلى قوانين سعودية قائمة، مثل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام محاربة جريمة التحرُّش، وهو الأمر الذي يشير بالتالي إلى أن المشروع أصلي في واقع الأمر. وفضلًا عن ذلك، تحمل أوراق مشروع نظام العقوبات الشعار الرسمي للجنة شُكِّلت حديثًا والتابعة لمجلس الوزراء لإعداد القانون الجديد الذي أعلن عنه الأمير محمد بن سلمان.[12] وبالإضافة إلى ذلك، نشرت صحيفة مرتبطة بالدولة مقالًا بشأن جوانب جديدة سيشملها نظام العقوبات القادم، وقد وردت في مشروع نظام العقوبات الذي فحصته منظمة العفو الدولية بعد أشهر من إعلان الأمير محمد بن سلمان عن حزمة الإصلاحات التشريعية.

---

[6] بي بي سي، "محمد بن سلمان: ولي العهد يتولى منصب رئيس مجلس الوزراء، 27 سبتمبر/أيلول 2022، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63051135.

[7] Arab News, "Full Transcript: Crown Prince Mohammed bin Salman interview with Saudi journalist Abdullah Al-Mudaifer", 28 April 2021, https://www.arabnews.com/node/1850146/media

[8] The Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia Washington, DC, "HRH Crown Prince Announces 4 New Laws to Reform the Kingdom's Judicial Institutions", 8 February 2021, https://www.saudiembassy.net/news/hrh-crown-prince-announces-4-new-laws-reform-kingdom%E2%80%99s-judicial-institutions

[9] منظمة العفو الدولية، "السعودية: نظام الأحوال الشخصية الجديد يقنِّن التمييز ضد المرأة"، (رقم الوثيقة: MDE 23/6431/2023)، 8 مارس/آذار 2023، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6431/2023/ar/.

[10] Carnegie Endowment for International Peace, *Islamic Institutions in Arab States: Mapping the Dynamics of Control, Co-option, and Contention*, 7 June 2021, https://carnegieendowment.org/2021/06/07/saudi-arabia-s-religious-reforms-are-touching-nothing-but-changing-everything-pub-84650, pp. 7-32.

[11] Saudi Gazette, "Saudi official: Alleged draft of penal code shared on social media fake", 25 July 2022, https://saudigazette.com.sa/article/623295

[12] عكاظ، "تطوير "التشريعات".. شفافية وحفظ للحقوق"، 10 فبراير/شباط 2021، الرابط: https://www.okaz.com.sa/news/local/2057661.

3.2 العملية التشريعية في ظل الملكية المطلقة

تتبع المملكة العربية السعودية نظام الملكية المطلقة، ومن ثم لا يوجد فيها فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ فالملك وولي العهد يتدخلان بشكل متواتر في عمل القضاء ولهما سلطة إصدار قوانين جديدة بمراسيم ملكية.

وينصُّ النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على أن المرجع النهائي لأي قانون في البلاد هو القرآن والسُنَّة، أي المأثور عن النبي محمد من أقوال وأفعال، ويمثل هذان المصدران الشريعة الإسلامية.[13] ويعتمد تفسير المملكة العربية السعودية للشريعة، أساسًا، على التفسير الوهابي للمذهب الحنبلي، وهو أحد المذاهب الأربعة الأساسية لفقه السُنَّة.

وتُستمد الشريعة كذلك من مصادر ثانوية تعتمد على تفسيرات علماء التفسير للقرآن وعلى الفقه الإسلامي، الذي يقوم في المملكة العربية السعودية على أساس المذاهب الفقهية السُنِّية. وهذه التفسيرات تستبعد تفسيرات الإسلام التي تتبعها الأقلية الشيعية في البلاد.

والهيئة التشريعية في المملكة العربية السعودية هي مجلس الشورى، الذي يتألف من فقهاء وخبراء ومتخصصين يُعيّنهم الملك لمناقشة القضايا ذات الاهتمام العام واقتراح القوانين أو التعديلات على القوانين القائمة.[14] ولا يملك مجلس الشورى سلطة إصدار القوانين بنفسه، بل يرسل اقتراحاته أو تعديلاته إلى مجلس الوزراء لمراجعتها، ثم يصدر الملك القوانين أو يعدِّل القوانين القائمة بمرسوم ملكي.[15]

أما مجلس الوزراء، أو السلطة التنفيذية، فيرأسه رئيس الوزراء الأمير محمد بن سلمان ويتألف من وزراء يعَيّنهم الملك. والمجلس مسؤول عن وضع السياسات الداخلية، والخارجية، والمالية، والاقتصادية، والتعليمية، والدفاعية والإشراف على تنفيذها، ومراجعة مقترحات مجلس الشورى.[16] ولا تصبح قرارات مجلس الوزراء نهائية إلا بعد أن يُقرها الملك.[17]

وأعلى هيئة قضائية في البلاد هي المجلس الأعلى للقضاء، وهو هيئة تتألف من 11 عضوًا برئاسة وزير العدل. ويعَيّن الملك أعضاء المجلس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. ويشرف المجلس على المحاكم والقضاء، ويراجع جميع القرارات القانونية التي تحيلها وزارة العدل إليه، ويقدم الفتاوى القانونية في المسائل القضائية، ويراجع "أحكام الإعدام، والبتْر، والرجْم".[18]

ويُعيَّن القضاة بأمر ملكي. وينبغي للمرشح لمنصب القاضي، حتى يمكن تعيينه، أن يكون سعودي الجنسية، وألا يكون قد أُدين بجريمة أو خضع لإجراء تأديبي يمنعه من تولي المناصب العامة. ويجب أن يكون القاضي أيضًا حائزًا على درجة في الشريعة من كلية دينية أو أن يجتاز امتحانًا يُعِدَّه المجلس الأعلى للقضاء. ولا ينصُّ النظام الأساسي للحكم ولا نظام القضاء بشكل مُحدد على ضرورة أن يكون القاضي رجلًا، إلا إن جميع القضاة في المملكة العربية السعودية رجال.

3.3 تعريف الجرائم متروك لتقدير القضاة

لا يوجد في المملكة العربية السعودية قانون مُدون للعقوبات، ومن ثم، يستخدم القضاة سلطتهم التقديرية على نطاق واسع في تفسير الجرائم بموجب الشريعة الإسلامية، غير المُصاغة في قوانين، لتحديد الأفعال التي تُعتبر جرائم، وتحديد عقوبات هذه الأفعال.

وبموجب الشريعة الإسلامية، توجد فئتان من الجرائم، وهما فئة الجرائم التي ترد لها عقوبات مُحدَّدة، أي الحدود والقِصاص، وفئة الجرائم التي لم ترد لها عقوبات مُحددة، وهي جرائم التعزير.

---

[13] المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، النظام الأساسي للحكم، 1992، الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1، الباب الثاني، المادة السابعة.

[14] The Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia Washington, DC, Majlis Al-Shura (Consultative Council), https://www.saudiembassy.net/majlis-al-shura-consultative-council (accessed on 4 March 2024).

[15] المملكة العربية السعودية، نظام مجلس الوزراء، 1993، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/93e87aa7-f344-4711-b97c-a9a700f1662b/1، المادة 20.

[16] المملكة العربية السعودية، نظام مجلس الوزراء، 1993، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/93e87aa7-f344-4711-b97c-a9a700f1662b/1، المادة 19.

[17] Mohammad Hashim Kamali, *Crime and Punishment in Islamic Law: A Fresh Interpretation*, online edition, 18 July 2019, p.289.

[18] المملكة العربية السعودية، نظام القضاء، 1975، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ea1765a3-dec3-41a0-a32f-a9a700f26d58/1، المواد 6-9.

وتُعد الجرائم المُوجبة للحدود جرائم ضد الله ولها عقوبات مُحدَّدة مُنزَّلة من السماء. وحتى يتسنى اعتبار الجريمة مُوجبة للحد ينبغي أن تفي الأدلة بمعايير عالية مُحدَّدة، وينبغي أن ينتفي أي شك بشأن الجريمة في إجراءات المحكمة أو الأدلة أو الاعترافات.[19] فعلى سبيل المثال، تُقر الشريعة الإسلامية الإعدام عقابًا لعدة جرائم مُوجبة للحد، مثل الزنا، وقطع الطريق عندما يؤدي إلى وفاة، والرِدَّة. كما تقر الشريعة بتر اليد عقابًا على جرائم مُوجبة للحد، مثل السرقة. وإذا لم تف الأدلة بالشروط المحددة في الشريعة لوقوع الجُرم، لا تُعتبر الجريمة مُوجبة للحد، ومن ثم لا تنطبق العقوبة المُحدَّدة في الشريعة الإسلامية، ويُنظر في الجريمة على أنها جريمة تعزير أو تقدير. (انظر أدناه).

أما الجرائم المُوجبة للقِصاص فهي الجرائم الت تُرتكب ضد فرد أو عائلة. ويكون العقاب من جنس الجريمة ومساويًا لها (العين بالعين). ووفقًا للشريعة الإسلامية، يشمل القِصاص جرائم القتل وبعض أنواع الإصابات الجسدية.[20] وفي حالات القتل يمكن لأقارب الضحية التصريح بتوقيع الإعدام أو العفو عن القاتل وقبول تعويض مالي يُعرف باسم "الدِّية".

ويُشار إلى الجرائم التي ليست لها عقوبات مُحدَّدة في الشريعة بجرائم التعزير. ويُحدد القضاة عقوباتها معتمدين على تقديرهم في تحديد العقوبة دون تقيُّد بالسوابق القضائية. وتتفق المذاهب الفقهية المختلفة على أن "عقوبة التعزير لا تصل إلى مستوى عقوبة الحد في كل فئة من الجرائم التي قد تندرج الجريمة في إطارها"،[21] ولكن هذا لا يُطبَّق في المملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال، يمكن للقضاة، استنادًا إلى تقديرهم، الحكم بالإعدام على الأفراد المتهمين بالزنا، حتى إذا لم تف الأدلة بالمعايير المُحددة في الشريعة لاعتباره جريمةً مُوجبة للحد.

3.4 القضاء كأداة سياسية للتخلص من المعارضة

يؤدي استخدام السلطة التقديرية على نطاق واسع في الحكم على الأفراد دون سابقة قضائية إلى الفرض التعسفي لعقوبات متفاوتة الشدة في القضايا والجرائم المتماثلة. وكان من شأن السلطة التقديرية الواسعة للقضاة في تحديد العقوبات أن تمكِّن السلطات السعودية من استخدام القضاء في تسوية الحسابات السياسية والانتقام من أي شخص يشكِّك في أهدافها السياسية والاقتصادية.

ففي عشرات القضايا التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية، استخدم القضاة سلطاتهم في إدانة أفراد بتهم مُبهمة لا تُعتبر جرائم معترف بها بموجب القانون الدولي، مستخدمين في ذلك قوانين تجعل المعارضة السلمية من خلال الإنترنت، والأنشطة في مجال حقوق الإنسان، والدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي، مساويةً لجرائم "الإرهاب" أو "جرائم المعلوماتية".

وفي مثالٍ دالٍ على السيطرة التي تمارسها العائلة الحاكمة على القضاء أفادت منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، المعنية بحقوق الإنسان، بأن المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أُنشئت لنظر القضايا المتعلقة بالإرهاب، قضت، في فبراير/شباط 2023، بتوجيه تهمة "الخيانة العظمى" إلى 10 قضاة سابقين، وكان ستة منهم نظروا في قضايا في المحكمة الجزائية المتخصصة ". ووفقًا لمصدر موثوق به اطلع على وثائق المحكمة، فقد وُجه الاتهام إلى القضاة وحُوكموا فيما يتصل بأحكام "مخففة" للغاية أصدروها.[22]

وبعد شهرين من القبض على هؤلاء القضاة، عيَّن الملك عوض الأحمري رئيسًا للمحكمة الجزائية المتخصصة، في إبريل/نيسان 2022، كما عيَّن ما لا يقل عن 10 من المحققين والمدعين العامين في المحكمة.[23] وكان عوض الأحمري أحد أعضاء الوفد الذي أرسلته السلطات السعودية إلى إسطنبول، في أكتوبر/تشرين الأول 2018، لإزالة الأدلة على اغتيال الصحفي جمال خاشقجي وتقطيع أوصاله في

---

[19] Mohammad Hashim Kamali, *Crime and Punishment in Islamic Law: A Fresh Interpretation (previously cited)*, p. 170, 21.

[20] على سبيل المثال، "إذا قطع شخص يدَ شخصٍ آخر عمدًا قُطعت يده قِصاصًا، وإذا كسر شخص سِن شخص آخر فهو عُرضة أيضًا للقِصاص. انظر: " Mohammad Hashim Kamali, *Crime and Punishment in Islamic Law: A Fresh Interpretation (previously cited)*, p. 204.

[21] على سبيل المثال، تُعتبر عقوبة الإعدام عقوبة تعزير قانونية في حالات "تجسس مسلم على المسلمين لحساب العدو، ونشر البِدَع، وبعض حالات القتل التي لا يمكن المعاقبة عليها بالقِصاص". انظر: Mohammad Hashim Kamali, *Crime and Punishment in Islamic Law: A Fresh Interpretation (previously cited)*, p. 193.

[22] محادثة عبر اتصال صوتي مع عبد الله العودة، 27 يوليو/تموز 2023. انظر: منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، "النائب العام السعودي يطالب بإعدام عشرة قضاة سابقين بتهمة 'الخيانة العظمى' بمن فيهم قضاة أصدروا أحكامًا تعسفية ظالمة ضد ناشطين وناشطات"، 27 فبراير/شباط 2023، الرابط: https://dawnmena.org/ar/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a7%d8%a6%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a-%d9%8a%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8-%d8%a8%d8%a5%d8%b9%d8%af%d8%a7%d9%85-%d8%b9%d8%b4%d8%b1/.

[23] منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، "السعودية: الرئيس الجديد لمحكمة مكافحة الإرهاب عوض الأحمري ساعد في التستر على جريمة قتل خاشقجي وتعذيب النشطاء"، 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، الرابط: https://dawnmena.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d9%85%d9%83%d8%a7%d9%81%d8%ad%d8%a9-%d9%85%d8%ad%d9%83%d9%85%d8%a9-%d9%84%d9%85%d8%ad%d9%83%d9%85%d8%a9/.

القنصلية السعودية، حسبما زُعم، وفقًا لما ذكرته مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، آنذاك.[24]

ومنذ تعيين عوض الأحمري على رأس المحكمة الجزائية المتخصصة، وثَّقت منظمة العفو الدولية اتجاهًا لصدور أحكام من المحكمة بالسجن لمددٍ طويلة، على نحو غير معقول، على مواطنين عاديين يعبّرون، من خلال الإنترنت، عن آراء تنتقد السلطات السعودية، بما في ذلك الحكم بأطول مدة سجن على الإطلاق عقابًا على التعبير السلمي، حيث بلغت 45 عامًا.[25]

سلمى الشهاب

→

سلمى الشهاب © صورة خاصة

في قضية منافية للعقل، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة، في مارس/آذار 2022، حكمًا على سلمى الشهاب، وهي أكاديمية وأم لطفلين، بالسجن ست سنوات بتهمة ارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب والمعلوماتية. وترجع التهم إلى ممارسة سلمى الشهاب السلمية للحق في حرية التعبير من خلال تغريدات دونتها على حسابها دعمًا لحقوق المرأة. وقد أدانتها المحكمة بتهم "تقديم الإعانة لمن يسعون إلى الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة"، ونشر تغريدات "بهدف الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة".

وعند نظر الاستئناف، في أغسطس/آب 2022، طالب الادعاء بتشديد العقوبة فأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا يزيد مدة سجن سلمى الشهاب إلى 34 سنة. واستأنفت سلمى الشهاب ذلك الحكم، وفي يناير/كانون الثاني 2023، أعادت المحكمة الجزائية العليا القضية إلى دائرة الاستئناف بالمحكمة الجزائية المتخصصة لإعادة نظرها. وأسقطت المحكمة تهمة الجرائم المعلوماتية الموجهة إليها، لكنها أكدت التهم الأخرى بموجب قانون مكافحة الإرهاب وحكمت عليها في نهاية الأمر بالسجن 27 سنة يعقبها المنع من السفر 27 سنة.[26]

وفي حالة أخرى، في اليوم نفسه الذي صدر فيه الحكم على سلمى الشهاب بالسجن 34 سنة، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة في قضية نورة القحطاني، وهي أم لخمسة أبناء وكان عمرها آنذاك حوالي 50 عامًا، بزيادة مدة الحكم بالسجن من 13 سنة إلى 45 سنة. وشمل الحكم على نورة القحطاني منعها من السفر 45 عامًا بعد قضاء مدة عقوبتها، كما صُودر هاتفها النقَّال، وأُغلق حسابها على تويتر (X حاليًا). وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذه أطول مدة حكم بالسجن على امرأة سعودية لممارستها حقها في حرية التعبير من خلال الإنترنت.[27]

3.5 التزامات السعودية في مجال حقوق الإنسان

لم توقِّع المملكة العربية السعودية عددًا من معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وأبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يُلزم الدول باحترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد، بما في ذلك الحق في الحياة، وحرية الدين، وحرية التعبير، والحق في الحرية، والحق في محاكمة عادلة.

إلا إن المملكة العربية السعودية مُلزمة باحترام القانون الدولي العرفي، كما تعبّر عنه المعايير العالمية لحقوق الإنسان المقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

---

[24] منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، "السعودية: الرئيس الجديد لمحكمة مكافحة الإرهاب عوض الأحمري ساعد في التستر على جريمة قتل خاشقجي وتعذيب النشطاء" (مرجع سبق ذكره).

[25] منظمة العفو الدولية، "السعودية: حملة قمع مروعة تطال حرية التعبير عبر الإنترنت"، 14 فبراير/شباط 2023، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/02/saudi-arabia-alarming-crackdown-on-online-expression/.

[26] منظمة العفو الدولية، "السعودية: معلومات إضافية: أفرجوا عن امرأة حكم عليها بالسجن ل 27 عامًا بسبب تغريدات: سلمى الشهاب" (رقم الوثيقة: MDE 23/6643/2023)، 3 إبريل/نيسان 2023، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6643/2023/ar/.

[27] منظمة العفو الدولية، "السعودية: حملة قمع مروعة تطال حرية التعبير عبر الإنترنت" (مرجع سبق ذكره).

وصادقت السعودية على عدد صغير من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لكنها وضعت تحفظات عامة على جميع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها قائلة إنها غير مُلزمة بالاتفاقيات ما دامت تتعارض مع الشريعة الإسلامية (فيما عدا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري).

ومن بين المعاهدات التي صادقت عليها المملكة العربية السعودية: اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. كما أصبحت السعودية منذ عام 2009 من الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

والدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية مُلزمة بموجب القانون الدولي بإنشاء إطار تشريعي واضح المعالم يضمن حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها. وتشدد لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل على وجوب أن تتضمن التشريعات الرامية إلى القضاء على الممارسات الضارة "تدابير مناسبة بشأن الميزانية والتنفيذ، والرصد، والإنفاذ الفعَّال."[28]

وتقدم منظمة العفو الدولية، في الأقسام التالية، توصيات إلى المملكة العربية السعودية بشأن ما ينبغي أن يكون عليه أي قانون للعقوبات يحترم حقوق الإنسان، استنادًا إلى تحليل المعايير القانونية المنطبقة والتشريعات والممارسات العملية القائمة في المملكة العربية السعودية التي تنتهك حقوقًا مدنية وسياسية أساسية. وقد اعتمدت المنظمة في إجراء التحليل على توثيق انتهاكات الحقوق ودراسات الحالة المستمدة من عملها بشأن المملكة العربية السعودية على مدى العقد الأخير.

[28] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، "التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة"، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18، الفقرة 12.

4. عرفوا جميع الجرائم والعقوبات بشكل واضح

4.1 تعريفات الجرائم

يمثِّل وضع أول قانون للعقوبات في المملكة العربية السعودية فرصة مهمة لتعريف الجرائم والعقوبات بشكل يتماشى مع القانون الدولي، وللحدِّ من النطاق الواسع للسلطة التقديرية المُتاحة للقضاة في القضايا الجنائية.

وينطوي مشروع نظام العقوبات على ثغرة أساسية تتمثَّل في أنه لا يُعرِّف كل الجرائم. فهو يُعرِّف جرائم التعزير، أي التي ليست لها عقوبات مُحدَّدة في الشريعة الإسلامية، وكذلك بعض، وليس كل، جرائم الحدود التي لها عقوبات مُحدَّدة في الشريعة. وليس واضحًا المعيار الذي استُخدم في تحديد الجرائم ذات العقوبات المُحدَّدة التي أُدرجت في مشروع نظام العقوبات وتلك التي لم تُدرج.

وبالرغم من ورود تعريفٍ واضحٍ ويتماشى مع المعايير الدولية لعدد من الجرائم التي راجعتها منظمة العفو الدولية في مشروع نظام العقوبات، مثل التعذيب وخطاب الكراهية،[29] فإن المشروع يُجرِّم أفعالًا ينبغي بموجب القانون الدولي عدم تجريمها. وفضلًا عن ذلك، تتسم تعريفات كثير من هذه الجرائم بأنها مُبهمة وفِضفاضة للغاية.

فعلى سبيل المثال، يضع المشروع تعريفات مُبهمة لأفعال تتعلق بحرية الفرد الجسدية، مثل بعض العلاقات الجنسية التي تُقام بالتراضي، والمثلية الجنسية، والإجهاض، والعمل بالجنس، ويُجرِّم تلك الأفعال (انظر القسم 8: احموا الاستقلالية الجسدية). كما يُجرِّم المشروع أفعالًا تحظى بالحماية بموجب الحق في حرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها (انظر القسم 6: احموا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع السلمي)، وحرية الدين (انظر القسم 7: احموا حرية الفكر والوجدان والدين).

وقال المحامي السعودي طه الحاجي، الذي قام بتحليل مشروع نظام العقوبات، لمنظمة العفو الدولية:

"لا أرى، بصفتي محاميًا ومواطنًا، أن هذا النظام يوفر الوضوح الذي نحتاج إليه كجمهور لكي نعرف ما الذي يمثِّل جريمة في البلد. ففي ضوء سجل السلطات في مجال إساءة استخدام القوانين لمعاقبة أنواع من السلوك تمثل حقوقًا أساسية وحريات شخصية، فإن ما نحتاج إليه

[29] انظر القسمين: 5.3 و6.1 للمزيد من التحليل.

هو تعريفات أوضح للجرائم، وإعادة التفكير فيما ينبغي وما لا ينبغي أن يُجرَّم تماشيًا مع المعايير الدولية".[30]

وتكفل المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لا يُدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكِّل جُرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي".[31] ويقتضي مبدأ القانونية من الدول أن تُعرِّف الجرائم الجنائية بشكل واضح في القانون على نحو يمكِّن الأفراد من أن يعرفوا، من صياغة البنود القانونية، أي الأفعال التي يؤدي إتيانها أو الامتناع عنها إلى جعلهم مسؤولين جنائيًا.[32]

4.2 العقوبات

برغم أن مشروع النظام يحدِّد العقوبات للجرائم التي يُعرِّفها، فإنه يسمح للقضاة بفرض عقوبات تُمليها الشريعة الإسلامية، مثل الإعدام والعقوبات الجسدية، مستخدمين سلطتهم التقديرية في تحديد ما إذا كانت أي جريمة تفي من حيث الأدلة بالمعايير اللازمة لاعتبارها جريمة مُوجبة لإقامة الحدِّ أو القِصاص، أو جريمة تقتضي التعزير.

فعلى سبيل المثال، يحدِّد مشروع النظام عقوبة القتل بالسجن من سبع إلى 15 سنة.[33] إلا إنه يقتضي أيضًا أن يُطبَّق الحدُّ بموجب الشريعة الإسلامية، وهو الإعدام، إذا استوفت عناصر الجريمة والأدلة شروط اعتبارها جريمة مُوجبة لإقامة الحد.[34] لكن المشروع لا يُحدِّد ما هي شروط الأدلة بموجب الشريعة الإسلامية، مما يترك للقاضي مجالًا واسعًا لتحديد العقوبة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقنِّن مشروع نظام العقوبات ممارسة القِصاص، مما يسمح لأسرة ضحية جريمة مثل القتل بتحديد ما إذا كان الشخص الذي زُعم أنه الجاني سيُعدم أم أن بإمكانه تفادي المحاسبة الجنائية بدفع "الدِيَّة".[35]

وفضلًا عن ذلك، يُجيز مشروع نظام العقوبات فرض عقوبات جسدية، من خلال الإشارة إلى العقوبات المُقرَّرة في الشريعة الإسلامية لعدد من الجرائم. ففي حالة السرقة، على سبيل المثال، ينصُّ مشروع النظام على أنه "إذا امتنع توقيع الحدِّ المُقرر شرعًا، عُوقب الجاني بحسب وصف الجريمة وفقًا لأحكام هذا الفصل."[36] ولا توضح هذه المادة المعيار الذي على أساسه تُعتبر السرقة جريمةً مُوجبة للحد، مما يترك للقضاة مجالًا واسعًا للحكم ببتر اليد، وهو حد السرقة بموجب الشريعة الإسلامية.

وتنقسم عقوبات جرائم التعزير، التي يُعرِّفها مشروع نظام العقوبات، إلى ثلاث فئات: هي العقوبات الأصلية،[37] والعقوبات الفرعية،[38] والعقوبات البديلة.[39]

والعقوبات الأصلية هي القتل، والسجن، والغرامة. ويوضِّح مشروع نظام العقوبات عناصر وشروط عقوبتي السجن والغرامة في مواد منفصلة، لكنه لا يوضح طريقة تحديد عقوبة القتل. فبدلًا من تقنين العقوبات بشكل يتماشى مع المعايير الدولية، يتيح المشروع للقضاة سلطة تقديرية للحكم على الأفراد بالقتل عقابًا على عدد كبير من الجرائم، ولا يقدم مبادئ توجيهية تُتَّبع في مثل هذه الأحكام.

ويُحدِّد مشروع نظام العقوبات الظروف المُشدِّدة للعقوبة، ومن بينها "ارتكاب الجريمة بباعث دنيء".[40] إلا إنه لا يُحدِّد ما هو الباعث الدنيء، مما يترك للقاضي مجالًا واسعًا لتشديد العقوبة وفقًا لتصوره عن باعث الفرد قيد المحاكمة.

ويستحدث المشروع أيضًا عقوبة السجن المؤبد كإحدى العقوبات الأصلية،[41] وهي عقوبة لم تكن موجودة قبل ذلك بموجب القوانين الأخرى في السعودية. ولا يُحدِّد مشروع النظام عددًا ثابتًا من

---

[30] مقابلة عبر اتصال صوتي مع طه الحاجي، 23 مايو/أيار 2023.

[31] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 11(2).

[32] International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia Appeals Chamber, Prosecutor v. Zlatko Aleksovski (IT-95-14/1-A), 24 March 2000, paras 126-127

[33] مشروع نظام العقوبات، المادة 118.

[34] لا يُعد القتل جريمة تستوجب إقامة الحدِّ بموجب الشريعة، لكن "قطع الطريق" يُعد جريمة مُوجبة للحدِّ. ولذلك تُعتبر جريمة القتل المُرتكبة في سياق سطو مسلح جريمةً مُوجبة لإقامة الحدِّ، ومن ثم يُعاقب عليها بالإعدام.

[35] مشروع نظام العقوبات، المادة 117.

[36] مشروع نظام العقوبات، المادة 238.

[37] مشروع نظام العقوبات، المادة 70.

[38] مشروع نظام العقوبات، المادة 74.

[39] مشروع نظام العقوبات، المادة 87.

[40] مشروع نظام العقوبات، المادة 112.

[41] مشروع نظام العقوبات، المادة 71.

السنوات للسجن المؤبد، ولا ينصُّ على أي اعتبار لإمكان إطلاق سراح الأفراد المحكوم عليهم بالسجن المؤبد بموجب إفراج مشروط أو عفو.

وتشمل العقوبات الفرعية: "العزل من الوظيفة العامة، والحرمان من تولي الوظيفة العامة، في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، وعزل الولي أو الوصي أو منْ في حكمهما، وإبعاد الأجنبي، ونشر ملخص الحكم النهائي، والمصادرة [للأشياء ذات الصلة بالجريمة]، والإغلاق الدائم أو المؤقت للموقع الإلكتروني، والوضع تحت المراقبة الأمنية، في الأحوال المنصوص عليها نظامًا."[42]

كما يضع المشروع عقوبات بديلة يمكن الحكم بها بدلًا من عقوبات السجن في قضايا الجُنح. وتُعد العقوبات البديلة تطورًا مهمًا في الإطار التشريعي السعودي، وتهدف، وفقًا لما ذكره عضو سابق في هيئة التحقيق والادعاء العام (النيابة العامة)، إلى "تحقيق العدالة الجنائية، وزيادة شعور ذوي المصلحة بالعدالة، إضافة إلى حماية حقوق الإنسان".[43] ومن بين هذه العقوبات، تقييد الحرية الرقمية، والتكليف بأداء خدمة اجتماعية عامة، والإقامة الجبرية، والمنع من ارتياد مكان أو أماكن محددة، والمنع من التواصل مع أشخاص أو جهات معينة، وإبعاد الأجنبي.[44]

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات السعودية إلى ضمان أن يشمل أي قانون للعقوبات يتم اعتماده ما يلي:

- توسيع المجال لكي يشمل تعريفات وعقوبات لجميع الجرائم، بما في ذلك الجرائم التي لها حدود مُقرَّرة في الشريعة الإسلامية، والتعريف الواضح للعقوبات لجميع الجرائم بغرض تقليص السلطة التقديرية للقاضي في الحكم على الأفراد، تماشيًا مع مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات حسبما أرساه القانون الدولي؛
- ضمان أن تتوافق جميع العقوبات مع القانون الدولي والمعايير الدولية؛
- التعريف الواضح لجميع الجرائم بشكل يتماشى مع المعايير الدولية، بحيث يمكن لأي شخص عادي أن يفهم ما الذي يُعد سلوكًا مُجرَّما؛
- ضمان عدم تجريم أفعال تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[42] مشروع نظام العقوبات، المادة 74.

[43] صحيفة عكاظ، "مصادر "عكاظ": مشروع النظام الجزائي يخفض تكاليف عقوبات الحبس بـ"البديلة""، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. الرابط: https://www.okaz.com.sa/news/local/2088348.

[44] مشروع نظام العقوبات، المادة 87.

5. أصلحوا الممارسات المُسيئة في منظومة العدالة الجنائية

5.1 ضعوا حدًّا لاستخدام عقوبة الإعدام

تُعتبر المملكة العربية السعودية من أكثر دول العالم استخدامًا لعقوبة الإعدام، حيث تُصدر وتنَفِّذ أحكامًا بالإعدام عقابًا على مجموعة كبيرة من الجرائم، من بينها القتل، لكنها تشمل أيضًا جرائم تخلو من العنف، مثل تهريب المخدرات وخيانة الدولة، في مخالفة للمعايير الدولية التي تقصر استخدام عقوبة الإعدام على "الجرائم الأكثر خطورة".[45]

وقد وعد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مرارًا بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم غير المُوجِبة للحدود، مثل تهريب المخدرات.[46] ففي مقابلة مع مجلة *ذي أتلانتيك*، في 3 مارس/آذار 2022، قال ولي العهد:

"فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، لقد تخلصنا منها جميعًا ما عدا فئة واحدة، وهذه الفئة مذكورة في القرآن، ولا يُمكننا فعل أي شيء حيالها، حتى لو رغبنا في فعل شيء ما؛ لأن فيها قول صريح."[47]

وبعد هذه المقابلة بأيام، نفَّذت السلطات السعودية، في 12 مارس/آذار 2022، واحدةً من أكبر عمليات الإعدام الجماعي في يوم واحد خلال العقود الأخيرة، إذ شملت 81 شخصًا. وحسب بيان وزارة الداخلية، فقد أُدين أولئك الذين أعدموا بمجموعة من الجرائم، من بينها جرائم تتعلق "بالإرهاب"، والقتل، والسطو المسلح، وتهريب الأسلحة. كما أُدين عدد من الذين أُعدموا بتهم مثل "السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللُّحمة الوطنية"، و"الدعوة إلى والمشاركة في الاعتصامات والمظاهرات". ومن بين الذين

---

[45] Office of the UN High Commissioner for Human Rights, "Death penalty, if retained, only permissible for 'most serious crimes' – UN rapporteur on arbitrary executions". https://www.ohchr.org/en/press-releases/2012/10/death-penalty-if-retained-only-permissible-most-serious-crimes-un-rapporteur.

[46] العربية، "اطلع على نص المقابلة الكاملة لولي العهد السعودي"، 3 مارس/آذار 2022. الرابط: https://www.alarabiya.net/saudi-today/2022/03/03/-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

[47] العربية، "اطلع على نص المقابلة الكاملة لولي العهد السعودي"، (سبقت الإشارة إليه).

أُعدموا 41 رجلًا من أبناء الأقلية الشيعية في السعودية الذين طالما تعرضوا للتمييز المُجحف، والاضطهاد، والاعتقال، والسجن، والعنف على أيدي أجهزة الدولة لمطالبتهم بالمساواة في الحقوق.[48]

وخلافًا لوعد ولي العهد المُعلن بالحدّ من استخدام عقوبة الإعدام، وثّقت منظمة العفو الدولية، في عام 2022، أكبر عدد لحالات الإعدام السنوية يسجَّل في البلاد خلال 30 سنة. وذكرت هيئة حقوق الإنسان السعودية لمنظمة العفو الدولية بأن 196 شخصًا أُعدموا ذلك العام.[49] ويمثِّل هذا العدد ثلاثة أضعاف عدد حالات الإعدام في عام 2021 وما لا يقل عن سبعة أضعاف العدد في عام 2020.[50]

والملاحظ أن عدد حالات الإعدام في عام 2022، الذي قدمته هيئة حقوق الإنسان السعودية لمنظمة العفو الدولية، يزيد كثيرًا عما أعلنته وكالة الأنباء السعودية خلال العام، وهو أمر يبعث على القلق الشديد بشأن الشفافية في السعودية فيما يخص استخدام عقوبة الإعدام.[51]

وليس لدى منظمة العفو الدولية أرقامًا نهائية موثقة حتى الآن لعام 2023، وسترد هذه الأرقام في تقريرها العالمي عن عقوبة الإعدام، ولكن المؤشرات الأولية تشير إلى أن عدد عمليات الإعدام في عام 2023 بلغ 172 عملية. وفي يناير/كانون الثاني 2023، بعثت المنظمة برسالة إلى هيئة حقوق الإنسان السعودية، طلبت فيها معلومات بشأن استخدام عقوبة الإعدام في البلاد، لكنها لم تتلق ردًا حتى وقت نشر هذا التقرير.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل منظمة العفو الدولية توثيق عمليات الإعدام المتعلقة بجرائم غير مُوجبة للقتل في الشريعة الإسلامية بموجب الشريعة الإسلامية. وفي عام 2022 وحده، سجَّلت المنظمة حالات 47 شخصًا أُعدموا بعد إدانتهم بجرائم تعزير غير مُوجبة لحد القتل بموجب الشريعة الإسلامية.[52] ومن المرجح أن عدد مثل هذه الحالات أعلى، في ضوء الفارق بين عدد عمليات الإعدام المُسجلة علنًا، وعدد عمليات الإعدام التي ذكرتها هيئة حقوق الإنسان السعودية. وقد دأبت المنظمة طيلة العقدين الماضيين على توثيق مئات من عمليات الإعدام التي نفَّذتها السلطات السعودية بعد صدور أحكام تعزير بالإعدام عقابًا على مجموعة كبيرة من الجرائم.

ومن بين الذين أُعدموا في عام 2022، أُدين 57 بجرائم تتعلق بالمخدرات، حسبما ذكرت هيئة حقوق الإنسان السعودية،[53] فيما يشير إلى استئناف تنفيذ عمليات الإعدام من هذا القبيل بعد توقف دام أكثر من عامين أعلنته هيئة حقوق الإنسان السعودية في يناير/كانون الثاني 2021.[54] وسجَّلت منظمة العفو الدولية 22 عملية إعدام عقابًا على جرائم تتعلق بالمخدرات وحدها في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وهو الشهر الذي انتهى فيه وقف تنفيذ مثل هذه العمليات، ويناير/كانون الثاني 2024.[55]

كما تراجعت السلطات عن وعدها بوضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام بالنسبة إلى الأشخاص الذين كانوا دون سن 18 عامًا وقت الجريمة التي زُعم أنهم ارتكبوها.[56] ففي عام 2018، سنَّت السعودية نظام الأحداث الذي حدد السجن مدة 10 سنوات كعقوبة قصوى لكل فرد دون سن 18 عامًا يُدان بارتكاب جريمة تعزيرية. كذلك قضى أمر ملكي صدر عام 2020 بمنع القضاة من إصدار أحكام إعدام تقديرية على أفراد كانوا دون سن 18 عامًا وقت وقوع الجرائم المنسوبة إليهم، فيما عدا الجرائم التي تقع تحت طائلة نظام مكافحة الإرهاب وتمويله.[57] وأكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية، في رسالة إلى منظمة العفو الدولية، في مايو/أيار 2023، أن توقيع عقوبة الإعدام على الأحداث في الجرائم التعزيرية أُلغي تمامًا.[58]

---

[48] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 رجلًا يبرز الحاجة الملحة لإلغاء عقوبة الإعدام"، 15 مارس/آذار 2022. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/03/saudi-arabia-mass-execution-of-81-men-shows-urgent-need-to-abolish-the-death-penalty/.

[49] هيئة حقوق الإنسان السعودية، رسالة إلى منظمة العفو الدولية، 11 مايو/أيار 2023 (محفوظة لدى منظمة العفو الدولية).

[50] منظمة العفو الدولية، *أحكام وعمليات الإعدام في 2021* (رقم الوثيقة: ACT 50/5418/2022)، 24 مايو/أيار 2022. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/act50/5418/2022/ar/؛ ومنظمة العفو الدولية، *أحكام وعمليات الإعدام في 2020*، (رقم الوثيقة: ACT 50/3760/2021)، 21 أبريل/نيسان 2021. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/act50/3760/2021/ar/.

[51] أعلنت وكالة الأنباء السعودية تنفيذ 148 عملية إعدام في عام 2022.

[52] سجل محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[53] HRC International (Official Twitter [X] account of the Saudi Human Rights Commission), Twitter post: 18 January 2021, "#Saudi Arabia drastically decreases application of death penalty in 2020." https://twitter.com/HRCSaudi_EN/status/1351087958565281793.

[54] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: إعدام مواطنيْن باكستانييْن اعتداء بشع على الحق في الحياة"، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/11/saudi-arabia-execution-of-two-pakistani-nationals-is-callous-attack-on-right-to-life/.

[55] سجل محفوظ لدى منظمة العفو الدولية

[56] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: إصلاح قانون عقوبة الإعدام للقصّر يتسم بالقصور، ويجب أن يُستتبع بالإلغاء التام الآن"، 27 أبريل/نيسان 2020، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/saudi-arabia-abolition-of-juvenile-death-penalty/.

[57] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: إصلاح قانون عقوبة الإعدام للقصّر يتسم بالقصور، ويجب أن يُستتبع بالإلغاء التام الآن" (سبقت الإشارة إليه).

[58] هيئة حقوق الإنسان السعودية، رسالة إلى منظمة العفو الدولية، 11 مايو/أيار 2023 (محفوظة لدى منظمة العفو الدولية).

إلا إن المنظمة راجعت، في الفترة ما بين يونيو/حزيران 2022 ويناير/كانون الثاني 2024، حالات ما لا يقل عن سبعة شبان كانوا أطفالًا، لا يتجاوز سن بعضهم 12 عامًا، وقت وقوع الجرائم التي زُعم أنهم ارتكبوها، وهم الآن عُرضة لخطر الإعدام الوشيك بعد أن أيَّدت محكمة استئناف أحكامهم.[59] وقد أُدين الشبان السبعة جميعًا بجرائم تعزيرية، حسب ملفاتهم القضائية. وعلمت المنظمة، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أن المحكمة العليا أيَّدت حكمي الإعدام لاثنين من الشبان السبعة دون إخطار أسرتيهما أو محاميهما.[60]

وبالإضافة إلى ذلك، ما زال مسموحًا بإعدام أطفال جناة، إذا كانوا قد ارتكبوا جرائم عقوبتها الإعدام بموجب الشريعة الإسلامية (أي جرائم مُوجِبة للحد أو القصاص).

وعادةً ما تتقاعس السلطات عن الالتزام بالمعايير والضمانات الدولية للمحاكمة العادلة للمتهمين في القضايا التي تُطبَّق فيها عقوبة الإعدام. وقد وثَّقت المنظمة حالات عشرات الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام الذين وصفوا كثيرًا من الانتهاكات للمحاكمة العادلة والإجراءات الواجبة، بما في ذلك الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لمدد طويلة قبل المحاكمة، ومباشرة الإجراءات دون مساعدة أو تمثيل قانوني للمتهمين، ودون خدمة الترجمة للأجانب طوال المراحل المختلفة للاحتجاز والمحاكمة.[61] ووفقًا لعشرات الأحكام القضائية التي راجعتها المنظمة على مدى السنوات الأخيرة، فإن الأحكام عادةً ما تستند إلى "اعترافات" يقول المتهمون إنها انتُزعت تحت وطأة التعذيب. ولا يجري مطلقًا التحقيق في مزاعم التعذيب تلك بشكل مستقل ومحايد. وبدلًا من إعادة محاكمة الأفراد بطريقة تتفق مع المعايير الدولية، يصدر القضاة أحكامًا بإعدامهم، وفقًا لتقديرهم، برغم الشكوك بشأن صحة "اعترافات" المتهمين.[62] واستخدمت السلطات عقوبة الإعدام بشكل غير متناسب ضد الأجانب الوافدين، وكذلك الأقلية الشيعية في البلاد، لإخراس المعارضة.[63]

ولا يتصدى مشروع نظام العقوبات لأي من الانتهاكات المذكورة آنفًا، ولا يفعل شيئًا للحد من استخدام عقوبة الإعدام في السعودية بما يتماشى مع المعايير الدولية ومع التزامات السعودية بموجب القانون الدولي.

فبموجب القانون الدولي، ينبغي أن يقتصر استخدام عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة التي تعني القتل العمد. وعلاوة على ذلك، فاستخدام عقوبة الإعدام في المعاقبة على الجرائم التي ارتكبها أشخاص دون سن 18 عامًا محظور بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي صدَّقت عليها السعودية. وتنصُّ اتفاقية حقوق الطفل على "ألا يُعرَّض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة. ولا تُفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم".[64]

وفي الحالات التي يكون فيها عمر الحدث الذي زُعم ارتكابه جريمة موضع خلاف، تقتضي اتفاقية حقوق الطفل من السلطات افتراض أنه طفل، ما لم يُثبت الادعاء غير ذلك، تماشيًا مع المبدأ المتمثِّل في أن المصلحة الفُضلى للطفل لها الاعتبار الأول.[65]

وتُعتبر عقوبة الإعدام أقصى عقوبة قاسية ولاإنسانية ومُهينة، وتنتهك الحق في الحياة، وهو حق يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، بغض النظر عن شخص المتهم، أو طبيعة الجريمة أو ظروف ارتكابها، أو الإدانة أو البراءة، أو طريقة تنفيذ الإعدام.

وبرغم وعد السلطات السعودية بالحد من استخدام عقوبة الإعدام، فإن مشروع نظام العقوبات يُقنِّن استخدام الإعدام كعقاب أصلي إلى جانب السجن والغرامة، ويُجيز للقضاة الاستناد إلى تقديرهم في إصدار أحكام الإعدام. ينصُّ مشروع نظام العقوبات على أنه "تجُب عقوبة القتل جميع العقوبات التعزيرية

---

[59] منظمة العفو الدولية، "السعودية: شبان يواجهون الإعدام الوشيك على الرغم من تطمينات حول تعديل الأحكام"، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/10/saudi-arabia-young-men-face-imminent-execution-despite-assurances-on-re-sentencing-juveniles-to-prison-terms/.

[60] منظمة العفو الدولية، "السعودية: شابان معرضان لخطر الإعدام الوشيك بعد صدور حكم المحكمة العليا بحقهما سرًا"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2023، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/10/saudi-arabia-two-young-men-at-imminent-risk-of-execution-after-supreme-court-decision-issued-in-secret/.

[61] منظمة العفو الدولية، "تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات مُسيَّسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية"، (رقم الوثيقة: MDE 23/1633/2020)، 6 فبراير/شباط 2020، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/1633/2020/ar/.

[62] منظمة العفو الدولية، "تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات مُسيَّسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية"، (سبقت الإشارة إليه).

[63] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: الإعدام الجماعي ل 81 رجلا يبرز الحاجة الملحة لإلغاء عقوبة الإعدام"، 15 مارس/آذار 2022، (سبقت الإشارة إليه).

[64] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37.

[65] الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان: 19/37 حقوق الطفل، 19 أبريل/نيسان 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/RES/19/37، الفقرة 55.

الأخرى عدا عقوبة المصادرة"، وهو ما يعني أن جميع العقوبات الأخرى، مثل العقوبات الجسدية، أو الغرامة، أو السجن تسقط إذا أصدر القاضي حكمًا بالإعدام.[66]

وبموجب مشروع نظام العقوبات، يجوز للقضاة توقيع عقوبة الإعدام فيما يخص جرائم القتل، أو الاغتصاب، أو التجديف، أو الردة.

وبالإضافة إلى ذلك، يستمر مشروع النظام في السماح بإعدام الأطفال الجُناة، بالإشارة إلى أحكام نظام الأحداث الذي يُجيز إعدام الأطفال الجُناة إذا كانوا قد ارتكبوا جرائم عقوبتها الإعدام بموجب الشريعة الإسلامية، أي الجرائم المُوجبة للحد أو القصاص (انظر القسم 5.1.4: مشروع نظام العقوبات يُجيز إعدام القُصَّر).

5.1.1 مشروع نظام العقوبات يُقنِّن فرض أحكام الإعدام عقابًا على القتل

ينصُّ مشروع نظام العقوبات على عقوبة السجن مدةً لا تقلُّ عن سبع سنوات ولا تزيد عن 15 سنة لمرتكبي جريمة القتل العمد. إلا إنه يترك ثغرات قانونية كبيرة تسمح للقضاة بالاستمرار في فرض الإعدام عقابًا على هذه الجريمة.[67]

فأولًا، يسمح المشروع للقضاة بتوقيع عقوبة الإعدام في قضايا القتل العمد إذا اقترنت جريمة القتل بجريمة أخرى أو إذا كان المتهم قد أُدين سابقًا بالقتل العمد. وسجَّلت منظمة العفو الدولية، في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني 2021 ويناير/كانون الثاني 2024، ما لا يقل عن 80 عملية إعدام لأفراد أُدينوا بالقتل العمد إضافة إلى مجموعة من الجرائم الأخرى، مثل الاغتصاب والاختطاف.[68]

وثانيًا، يشير المشروع إلى العقوبات بموجب الشريعة الإسلامية في الحالات التي يكون فيها القتل مقترنًا بالسطو، وهو جريمة مُوجبة للحد.[69] وينص مشروع النظام على أنه في مثل هذه الحالات يطبَّق الحد بموجب الشريعة الإسلامية، وهو الإعدام.

ويُقنِّن مشروع نظام العقوبات تطبيق القِصاص، الذي يجوز بموجبه لأسرة ضحية جريمة القتل المطالبة بقتل المتهم. وإذا فعلت الأسرة ذلك، يكون القاضي مُلزمًا بموجب الشريعة الإسلامية بتوقيع عقوبة الإعدام.[70]

5.1.2 مشروع نظام العقوبات يُقنِّن فرض أحكام الإعدام عقابًا على الاغتصاب

ينصُّ مشروع نظام العقوبات على معاقبة مرتكب جريمة الاغتصاب بالسجن المؤبَّد.[71] إلا إنه يجيز للقاضي، كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة القتل، توقيع عقوبة الإعدام عقابًا على هذه الجريمة.

ويقضي المشروع بجواز النظر إلى الاغتصاب، خلال المحاكمة، باعتباره جريمة مُوجبة للحد، وعقوبتها بموجب الشريعة الإسلامية عقوبة جسدية أو عقوبة الإعدام، حسب معيار الأدلة، واقتران الجريمة محل النظر بجرائم أخرى.[72] والدليل المعياري لاعتبار الاغتصاب جريمة مُوجبة للحد هو شهادة أربعة شهود عدول رأوا الإيلاج بأعينهم.

وإذا رأت المحكمة أنه لم يتم استيفاء الدليل الشرعي، يُجيز مشروع نظام العقوبات للقضاة، رغم ذلك، الاعتماد على تقديرهم لإصدار حكم بالإعدام حسب الشروط التالية:

- إذا كان الجاني من أصول المجني عليه أو فروعه أو محارمه حُرمة مؤبدة، أو من المتولين تربيته أو رعايته أو تعليمه، أو ممن لهم سلطة عليه؛
- إذا ترتب على الفعل وفاة المجني عليه؛
- إذا نتجت عن الفعل عاهة مستديمة، أو مرض مزمن أو حمل؛

---

[66] مشروع نظام العقوبات، المادة 204.

[67] مشروع نظام العقوبات، المادة 118.

[68] سجل محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[69] مشروع نظام العقوبات، المادة 246.

[70] مشروع نظام العقوبات، المادة 117.

[71] مشروع نظام العقوبات، المادة 182.

[72] بموجب الشريعة الإسلامية، يُعتبر الاغتصاب "شكلًا من أشكال ممارسة الفحشاء بالإكراه". انظر:

Azam, Hina. "Rape As a Variant of Fornication (Zinā) in Islamic Law: An Examination of the Early Legal Reports." *Journal of Law and Religion,* vol. 28, no. 2, 2012, pp. 441–66.https://www.jstor.org/stable/23645194.

- إذا كان المجني عليه لم يتجاوز السابعة من عمره؛
- إذا اقترن الفعل باستعمال السلاح أو التهديد باستعماله.[73]

5.1.3 مشروع نظام العقوبات يُجيز فرض أحكام الإعدام عقابًا على التجديف أو الردة

تنظر المذاهب الفقهية الرئيسية إلى الردة، وهي تحديدًا الخروج من ملة الإسلام، باعتبارها جريمة مُوجبة لإقامة الحد،[74] أي أن عقوبتها مُقرَّرة ومُلزمة بموجب الشريعة الإسلامية، وهذه العقوبة هي القتل. أما التجديف فلا يُعتبر جريمة مُوجبة لحد بموجب الشريعة الإسلامية.

ومع ذلك، يخلط مشروع نظام العقوبات بين التجديف والردة ويعتبرهما جريمتين مُوجبتين للحد، مما يُتيح للقضاة بالحكم على الأفراد بالإعدام في أي من الحالتين.

ولا يُورد مشروع نظام العقوبات تعريفًا للردة، بينما يتسم تعريف التجديف بأنه مُبهم ومِفضاض.[75] ويترك هذا للقضاة هامشًا واسعًا لتحديد ما إذا كانت أفعال معينة تمثل ردةً أو تجديفًا، كما يُتيح لهم الحكم على الأفراد بالإعدام لممارستهم للحق في حرية التعبير والدين، وقد يُبرِّر مقاضاة الأقليات الدينية.[76]

وينصُّ المشروع على أنه إذا امتنع توقيع الحد المقرَّر شرعًا، أي إذا لم تُستوَف الشروط (التي لا يحددها مشروع النظام) اللازمة لاعتبار التجديف جريمة مُوجِبة للحد، يكون العقاب هو السجن مدةً لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد عن 15 سنة.

والسعودية مُلزمة بالتقيُّد بالقانون الدولي العرفي كما عبَّر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يكفل الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا حرية المرء في تغيير دينه أو معتقده.[77] كما يكفل الحق في حرية الرأي والتعبير.[78]

وتنصُّ خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكِّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف على أن "قوانين ازدراء الأديان هي ذات نتائج عكسية، نظرًا لأنها قد تؤدي، بحكم الواقع، إلى إدانة كل حوار ونقاش بين الأديان والمعتقدات، وداخل كل منها، وكذلك إلى إدانة التفكير النقدي الذي قد يكون في معظمه بنَّاءً وصحيًا وضروريًا".[79]

وينصُّ التعليق العام رقم 34 للجنة المعنية بحقوق الإنسان على أنه:

> **"يتعارض مع العهد [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] حظر إظهار قلة الاحترام لدين أو نظام عقائدي آخر، بما في ذلك قوانين التجديف" باستثناء حالات محددة حيث "تُحظر بالقانون أية دعاية للحرب" و"تُحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية، أو العنصرية، أو الدينية تشكِّل تحريضًا على التمييز، أو العداوة، أو العنف."**[80]

وعلاوة على ذلك، ينصُّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه:

> **"تتعارض القوانين التي تعاقب على التعبير عن الآراء المتعلقة بالوقائع التاريخية مع الالتزامات المفروضة على الدول الأطراف بموجب العهد فيما يتعلق باحترام حرية الرأي وحرية التعبير."**[81]

---

[73] مشروع نظام العقوبات، المادة 183.

[74] Kamali, *Crime and Punishment in Islamic Law (previously cited)*, pp. 141–142.

[75] يُعرِّف مشروع نظام العقوبات التجديف على أنه يعني "كل من أساء علانية إلى الذات الإلهية أو القرآن الكريم – بما في ذلك تحريفه أو تدنيسه – أو أساء إلى الدين الإسلامي أو إحدى شعائره أو أحد الأنبياء أو الرُسل ... أو زوجات النبي محمد... أو صحابته". مشروع نظام العقوبات، المادة 216.

[76] Freedom House, *Policing belief: The impact of blasphemy laws on human rights*, October 2010, https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/Archived_Special_Report_FH_Policing_Belief_Full.pdf

[77] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 18.

[78] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19.

[79] الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية، أو العنصرية، أو الدينية، التي تشكِّل تحريضًا على التمييز، أو العداوة، أو العنف (خطة عمل الرباط)، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2012، الفقرة 19. الرابط: https://www.ohchr.org/ar/freedom-of-expression.

[80] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 20.

[81] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 20.

حسن المالكي

→

حسن المالكي © صورة خاصة

في عام 2018، طالبت هيئة التحقيق والادعاء العام (النيابة العامة) السعودية بإعدام حسن المالكي، وهو باحث ومفكّر وعالم ديني يُحاكم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة الإساءة إلى السُنَّة والحديث النبويين ضمن تهم تتعلق بتعبيره عن آرائه الدينية بخصوص الحديث النبوي، وانتقاده لشخصيات إسلامية تاريخية.[82]

ومن بين التهم الأخرى التي وُجِّهت إلى حسن المالكي، طبقًا لوثائق المحكمة التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية:

- "سب ولاة أمر هذه البلاد وهيئة كبار العلماء"؛
- إجراء مقابلات إعلامية مع صحف وقنوات تلفزيونية غربية معادية [للمملكة]"؛
- "تأليف عدد من الكتب والأبحاث... ونشرها خارج المملكة"؛
- "حيازة 348 كتابًا غير مصرح بها من السلطات المختصَّة".

وما زال حسن المالكي قيد المحاكمة وعُرضة لخطر الحكم عليه بالإعدام لتعبيره السلمي عن آرائه.

5.1.4 مشروع نظام العقوبات يُجيز إعدام القصّر

يُحدِّد مشروع نظام العقوبات سن المسؤولية الجنائية بسبع سنوات.[83] ويمكن التحقيق جنائيًا مع الأطفال الجناة الذين تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات و15 سنة، ولكن لا تُوقَّع عليهم عقوبة السجن[84]. وينصُّ المشروع على أن يُفرض عليهم، بدلًا من ذلك، تدبير أو أكثر من التدابير المُقرَّرة نظامًا، لكنه لا يُحدِّد هذه التدابير. ويقضي المشروع بأن تسري في شأن من أتم السابعة ولم يتم 18 سنة من عمره الأحكام المقررة في نظام الأحداث.[85]

وتُوصي اتفاقية حقوق الطفل ولجنة حقوق الطفل بألا يقل الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية عن 12 عامًا، وتحثان الدول الأطراف على رفع الحد الأدنى للسن إلى 12 عامًا باعتبار هذه السن هي الحد الأدنى المطلق، والاستمرار في رفعه إلى سن أكبر.[86]

وبينما ادعت السلطات السعودية علنًا أن نظام الأحداث يحظر توقيع عقوبة الإعدام على الأطفال الجُناة، فإن النظام، في حقيقة الأمر، يُجيز توقيع عقوبة الإعدام على الأطفال الجُناة إذا اتُّهموا بجرائم مُوجبة للحدود أو القصاص، وهي جرائم لها عقوبات مُحدَّدة بموجب الشريعة الإسلامية.[87]

---

[82] منظمة القِسط لدعم حقوق الإنسان، "المعتقلين السياسيين: حسن فرحان المالكي". الرابط: https://www.alqst.org/ar/prisonersofconscience/hassan-al-maliki.

[83] مشروع نظام العقوبات، المادة 66.

[84] مشروع نظام العقوبات، المادة 66.

[85] مشروع نظام العقوبات، المادة 67.

[86] الأمم المتحدة، لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10 (2007): حقوق الطفل في قضاء الأحداث، 25 أبريل/نيسان 2007، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CRC/C/GC/10، الفقرة 32. الرابط:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Download.aspx?symbolno=CRC%2FC%2FGC%2F10&Lang=en

[87] نظام الأحداث، المادة 16.

أطفال جُناة حُكم عليهم بالإعدام

من اليسار إلى اليمين: عبد الله الدرازي، وعبد الله الحويطي، وجلال لباد © صور خاصة

وثَّقت منظمة العفو الدولية سبع حالات على الأقل لم يتبع فيها القضاة السعوديون أحكام نظام الأحداث وأصدروا، وفقًا لتقديرهم، أحكامًا بالإعدام على أطفال عقابًا على جرائم تعزيرية، أي جرائم ليست لها عقوبات مُحدَّدة بموجب الشريعة الإسلامية. وأيَّدت المحكمة العليا حكمي الإعدام لاثنين من الشبان، وهما **عبد الله الدرازي** و**جلال لباد**.[88]

فقد اتُّهم ***علي السبيتي***، وهو أحد الشبان الذين حُكم عليهم بالإعدام لجرائم زُعم أنهم ارتكبوها عندما كانوا دون سن 18 عامًا، بالمشاركة في مظاهرات تأييد للاحتجاجات المناهضة للحكومة في البحرين، وترديد هتافات مناوئة لملك البحرين، عندما كان عمره لا يتعدى 12 عامًا.

وقضت المحكمة الجزائية المتخصصة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بإعدام ***يوسف المناسف***، الذي كان عمره لا يتجاوز 15 عامًا عندما وقعت بعض من "الجرائم" التي زُعم أنه ارتكبها. وأيَّدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة الحكم عليه في مارس/آذار 2023. ووفقًا للائحة اتهام يوسف المناسف ونص الحكم عليه، اللذين اطلعت عليهما منظمة العفو الدولية، فقد أُدين يوسف المناسف بعدة تهم من بينها:

- "السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللُّحمة الوطنية، والمشاركة والترويج والتحريض على الاعتصامات والمظاهرات والتجمعات التي تمس وحدة واستقرار المملكة"؛
- المشاركة في جنازات أفراد قُتلوا على أيدي قوات الأمن والمشاركة في أعمال شغب؛
- الانضمام إلى كيان إرهابي مسلح؛
- إطلاق النار على قوات الأمن ومركباتها؛
- المشاركة في أعمال تخريب خلال مظاهرات وأعمال شغب في القطيف؛
- ترديد هتافات ورفع شعارات مناوئة للدولة."

ولم يُسمح لأسرة يوسف المناسف برؤيته أو زيارته طوال ما يزيد على ستة أشهر بعد القبض عليه، وقالت الأسرة إنه كان خلال تلك المدة رهن الحبس الانفرادي.

وفي حالة أخرى، قُبض على ***عبد الله الحويطي*** عندما كان عمره 14 عامًا. وفي بادئ الأمر، حكمت محكمة جزائية في تبوك عليه بالإعدام بحد الحرابة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2019 بتهم تخص:

- "تشكيل عصابة والسطو المسلح على متجر للمجوهرات؛
- الاعتداء على أحد أفراد الأمن وقتله عمدًا؛
- سرقة ذهب؛
- إخفاء الأسلحة المستخدمة والذهب المسروق."

وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، ألغت المحكمة العليا الحكم بإعدام عبد الله الحويطي، وأمرت بإعادة محاكمته. وفي 2 مارس/آذار 2022، قضت المحكمة الجزائية في تبوك بإدانته استنادًا إلى الأدلة نفسها وحكمت عليه من جديد بالإعدام قصاصًا. ومن الأمور الباعثة على أشد القلق أنه احتُجز

في وحدة إدارة البحث الجنائي في تبوك بدلًا من دار الملاحظة (مركز احتجاز الأحداث)، برغم أنه كان طفلًا وقت القبض عليه.

وقال عبد الله الحويطي للمحكمة: "جميع ما جاء في "الإقرار" غير صحيح وقد صدر مني تحت تأثير الإكراه، حيث تعرضت للضرب والتهديد... وطلبوا مني تغيير أقوالي لتتطابق مع أقوال بقية المتهمين". ورفض عبد الله الحويطي توقيع إفادته حيث أصر على أنها غير صحيحة. ومع ذلك، رفضت المحكمة سحب إفادته وحكمت عليه بعد ذلك بالإعدام.[89]

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية ملك المملكة العربية السعودية وولي العهد إلى تنفيذ ما يلي:

- إعلان وقف رسمي لجميع عمليات الإعدام تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام؛
- الامتناع عن التصديق على أحكام إعدام الأفراد، ولا سيما من يزعمون أن اعترافاتهم انتُزعت تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أو منْ كانوا دون سن 18 عامًا وقت وقوع الجرائم المنسوبة إليهم، وإصدار أمر بإعادة محاكمة المتهمين في محاكمة تُتيح لهم حقهم في اتباع جميع الإجراءات الواجبة وحقهم في المحاكمة العادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- مراجعة قضايا جميع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام حاليًا بهدف تخفيف أحكامهم، وإتاحة محاكمة جديدة وعادلة لهم دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام، أو الإفراج عنهم.

وتدعو المنظمة مجلس الوزراء إلى ضمان أن يشمل أي قانون للعقوبات يجري اعتماده ما يلي:

- إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الحالات ما عدا حالة الجرائم الأكثر خطورة التي تقتصر، بموجب القانون الدولي، على القتل العمد؛
- الحظر الواضح لتطبيق عقوبة الإعدام في جميع قضايا المتهمين الذين كانوا دون سن 18 عامًا وقت وقوع الجرائم المنسوبة إليهم.

وتدعو المنظمة المحكمة العليا إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان عدم توقيع عقوبة الإعدام على أي شخص كان عمره أقل من 18 عامًا وقت وقوع الجريمة المنسوبة إليه؛
- ضمان إعادة محاكمة الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في محاكمات جديدة بتهم جنائية مُعترف بها وتلتزم إجراءاتها تمامًا بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتُستبعد منها الإفادات التي أُدلي بها بالإكراه، ويُمنع فيها تطبيق عقوبة الإعدام، أو الإفراج عنهم؛
- الإشراف على عقد جلسات استماع عادلة لتقديم جبر الضرر المناسب لعائلات جميع ضحايا الإعدام وضحايا الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، مثل التعذيب على أيدي المسؤولين الرسميين أو من يعملون بالإنابة عنهم. ويجب أن يشمل جبر الضرر، كحد أدنى، اعتذارًا رسميًا من سلطات الدولة، والتعويض المالي عن خسارة الدخول والألم الشخصي، والعلاج الطبي والدعم النفسي حسب الضرورة في الحالات الفردية لعلاج الإصابات أو الصدمة النفسية التي وقعت في الحجز أو التحفظ الرسميين، وينبغي تقديم هذا العلاج و/أو الدعم على نفقة الدولة. كما يجب أن يشمل جبر الضرر إعادة رفات الأفراد الذين أُعدموا إلى عائلاتهم أو إبلاغ العائلات بمكان دفن ذويهم.

[88] منظمة العفو الدولية، "السعودية: شابان معرضان لخطر الإعدام الوشيك بعد صدور حكم المحكمة العليا بحقهما سرًا"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2023، (سبقت الإشارة إليه).

[89] منظمة العفو الدولية، تحرك عاجل: المملكة العربية السعودية: اعتقل في الـ14 من عمره، وتعرض للتعذيب، ويواجه الآن الإعدام الوشيك: عبد الله الحويطي، (رقم الوثيقة: MDE 23/5715/2022)، 20 يونيو/حزيران 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/5715/2022/ar/.

5.2 احظروا العقوبات الجسدية

"أما عقوبة الجَلْد التعزيرية فقد تم إلغاؤها تمامًا في المملكة العربية السعودية، ولم يعد هناك عقوبة للجَلْد ... والمشكلة الوحيدة التي نحاول حلها هي التأكد من عدم وجود عقوبة إلا بقانون ... هناك عدد قليل من العقوبات التي ترجع للقاضي، وهذا ما نناقشه ونسعى لإيقافه."

ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في مقابلة مع مجلة *زي أتلانتيك*[90]

ما زالت السعودية تُطبّق العقاب الجسدي لبعض الجرائم المُوجبة للحدود بموجب الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الجَلْد، والرجم، وبتر الأيدي. فالجَلْد، بموجب الشريعة الإسلامية، هو العقوبة المُقرَّرة لاحتساء المواد الكحولية وإقامة علاقات خارج إطار الزواج؛ وبتر اليد هو العقوبة المُقرَّرة للسرقة. وتُطبَّق هذه الحدود متى تم استيفاء الأدلة الشرعية على ارتكاب الجُرم وانتفى الشك أو عدم اليقين في مصلحة المتهم.[91]

وفي أبريل/نيسان 2020، أصدرت المحكمة العليا السعودية قرارًا بمنع عقوبات الجَلْد التقديرية على أن تحلَّ محلها عقوبة السجن والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين.[92] غير أن القرار لم يحظر استخدام الجَلْد للجرائم المُوجبة للحدود، التي لها عقوبات مُقرَّرة بموجب الشريعة الإسلامية.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تعدِّل السلطات نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتعليمات وزارة الداخلية بما يتوافق مع قرار المحكمة العليا بوضع حد لعقوبات الجَلْد التقديرية.

وعقب قرار المحكمة العليا، أبلغ قاض ومحام سعودي صحيفة سعودي غازيت، المرتبطة بالدولة، بأنه لا يمكن الاستعاضة عن الجَلْد بعقوبات أخرى في قضايا الجرائم المُوجبة للحدود، مثل ممارسة غير المُحصن، أي غير المتزوج، للزنا.[93] ووفقًا لما ذكره المحامي السعودي طه الحاجي، فقد وسَّعت السلطات السعودية تفسيرها لجرائم الموجِبة للحدود كوسيلة للالتفاف على قرار المحكمة العليا الصادر عام 2020 والاستمرار في تطبيق الجَلْد كعقوبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات.[94]

واطَّلعت منظمة العفو الدولية على وثائق المحكمة الخاصة بشخص حُكم عليه، في أبريل/نيسان 2023، بعقوبة تعزيرية مع تطبيق الحد، لتعاطيه الماريوانا والهيروين. فبالإضافة إلى عقابه بالسجن، قضت المحكمة بجَلْده 80 جَلْدة. واعتبرت المحكمة تعاطي المخدرات جريمة مُوجبة للحد.[95]

وبموجب القانون الدولي، يُعتبر العقاب الجسدي شكلًا من أشكال التعذيب ومن ثم فهو محظور.[96] ويجب على المملكة العربية السعودية، بصفتها دولة طرفًا في اتفاقية مناهضة التعذيب، اتخاذ إجراءات فعالة لمنع التعذيب وضمان تجريم جميع أفعال التعذيب في قانونها الجنائي.

وردًا على الدول التي تبرِّر استخدامها للعقوبات الجسدية بالقول بأنها عقاب مُلزم بموجب الشريعة الإسلامية، قال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب:

بما أنه ليس هناك استثناء مُتصَوَّر في حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي لأعمال التعذيب التي قد تكون جزءًا من نظام للعقوبات البدنية، فإن المقرر الخاص يجد لزامًا عليه أن يعتبر أن الدول التي تُطبّق قانونًا دينيًا مُلزمةٌ بأن تفعل ذلك بطريقة تجنّبها تطبيق أعمال مُسبِّبة للألم عند

---

[90] العربية، "اطلع على نص المقابلة الكاملة لولي العهد السعودي"، (سبقت الإشارة إليه).

[91] Council on Foreign Relations, "Understanding Sharia: The Intersection of Islam and the Law", 17 December 2021, https://www.cfr.org/backgrounder/understanding-sharia-intersection-islam-and-law.

[92] Saudi Gazette, "Courts ordered to abolish flogging as a form of punishment", 19 May 2020, https://saudigazette.com.sa/article/593344.

[93] Saudi Gazette, "Abolition of flogging widely welcomed", 26 April 2020, https://saudigazette.com.sa/article/592359.

[94] مقابلة عبر اتصال صوتي مع المحامي السعودي طه الحاجي، 27 يوليو/تموز 2023.

[95] وثيقة المحكمة، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية

[96] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20: المادة 7 (حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة)، 10 مارس/آذار 1992. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/hrc-gc20.html.

ممارسة العقوبة البدنية. وفي هذا الصدد، فإنه يسترعي الانتباه إلى المبدأ البديهي القائل بأنه لا يحق للدولة أن تحتج بأحكام قانونها الوطني لتبرير عدم مراعاتها للقانون الدولي.[97]

ويواصل مشروع نظام العقوبات السماح بتوقيع العقاب الجسدي لعدد من الجرائم المُوجبة للحدود، بما في ذلك السرقة، دون ذكر مبادئ توجيهية بشأن الشروط التي يمكن عندها للقاضي أن يعتبر جريمة ما مستوفيةً للعناصر والأدلة الشرعية لاعتبارها جريمة مُوجبة للحد، أو لاعتبارها جريمة تعزيرية ومن ثم تخضع لأشكال أخرى من العقاب.

ففي حالة السرقة، على سبيل المثال، ينصُّ مشروع نظام العقوبات على أنه "إذا امتنع توقيع الحد المقرَّر شرعًا، عُوقب الجاني بحسب وصف الجريمة وفقًا لأحكام هذا الفصل."[98] وتترك هذه المادة مجالًا واسعا للقضاة للجوء لبتر الأيدي، وهو عقاب السرقة بموجب الشريعة الإسلامية.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان أن ينصَّ أي قانون للعقوبات يتم اعتماده على إلغاء جميع أشكال العقاب الجسدي؛
- منح جميع ضحايا العقاب الجسدي الموقَّع بأحكام قضائية إمكانية الحصول على الإنصاف الفعال وجبر الضرر عن الأذى الذي لحق بهم، بما في ذلك رد الاعتبار، والتعويض، وإعادة التأهيل.

5.3 احظروا استخدام الاعترافات المنتزعة من خلال التعذيب في الإجراءات الجنائية

يشيع استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك استخدامه مع الأطفال، في انتهاك لالتزامات البلاد بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرهما من مواثيق القانون الدولي.

وتوثّق منظمة العفو الدولية بشكل منتظم حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز، بما في ذلك الضرب، والصعق بالصدمات الكهربائية، والعنف الجنسي، والحبس الانفرادي لفترات مطولة، والحرمان من الرعاية الطبية الكافية، بما في ذلك رعاية الإصابات التي تقع خلال التعذيب.[99] وفي بعض الحالات، أدى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة إلى وفيات في الحجز.[100] ووجدت المنظمة أنه حتى في الحالات التي زعم فيها المتهمون أمام المحكمة أنهم تعرَّضوا للتعذيب وأُكرهوا على الإدلاء باعترافات، لم تتخذ المحاكم أي خطوات للتحقيق في ادعاءات التعذيب ورفضتها عمومًا استنادًا إلى عدم قدرة المتهمين على إثبات صحتها. ووثّقت المنظمة حالات عشرات الأفراد الذين حُكم عليهم بالإعدام استنادًا إلى اعترافاتهم، برغم أنهم أبلغوا المحكمة بأنهم أدلوا باعترافاتهم تحت وطأة الإكراه.[101]

وينصُّ نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه "يُحظر إيذاء المقبوض عليه جسديًا أو معنويًا، ويُحظر كذلك تعرضه للتعذيب أو المعاملة المُهينة للكرامة".[102] إلا إن النظام لا يُعرِّف تعبيري "التعذيب" و"المعاملة المُهينة للكرامة"، ولا يفرض عقوبات جنائية على المسؤولين الذين يرتكبون هذه الأفعال، ولا يُوجب إجراء تحقيق جنائي في ادعاءات التعذيب، ولا ينصُّ على عدم الاعتداد في المحكمة بالاعترافات المُنتزعة من خلال التعذيب أو المعاملة السيئة. ويكتفي النظام بأن يعطي السجين أو المحتجز الحق

---

[97] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن، وبصفة خاصة: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة، تقرير المقرر الخاص [المعني بالتعذيب]، الدورة الثالثة والخمسون، 10 يناير/كانون الثاني 1997، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.4/1997/7، الفقرة 10.

[98] مشروع نظام العقوبات، المادة 238.

[99] منظمة العفو الدولية، "السعودية: تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات مسيَّسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية"، (سبقت الإشارة إليه).

[100] منظمة العفو الدولية، "السعودية: "كأننا لسنا بشرًا": عمليات الإعادة القسرية وظروف الاحتجاز المروعة للمهاجرين الإثيوبيين في السعودية"، (رقم الوثيقة: MDE 23/5826/2022)، 16 ديسمبر/كانون الأول 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/5826/2022/ar/.

[101] منظمة العفو الدولية، "السعودية: أحكام الإعدام الجماعية في "محاكمة التجسس" تمثل ازدراء للعدالة"، 6 ديسمبر/كانون الأول 2016، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2016/12/saudi-arabia-mass-death-sentences-in-spy-trial-a-travesty-of-justice/.

[102] نظام الإجراءات الجزائية، المادة 2.

في تقديم شكوى كتابية أو شفهية إلى مدير السجن أو التوقيف ويطلب منه إبلاغها إلى عضو هيئة التحقيق والادعاء العام (النيابة العامة).[103]

وعلاوة على ذلك، يكشف توثيق المنظمة أن هيئات الأمن السعودية تنتهك نظام الإجراءات الجزائية بشكل معتاد وهي بمنأى عن العقاب، وهو ما يُتيح ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.[104]

وفي عام 2005، أنشأ مجلس الوزراء هيئة حقوق الإنسان السعودية، وهي هيئة حكومية تتبع الملك مباشرة.[105] ومن بين مهامها الأساسية ضمان أن تُنفِّذ الهيئات الحكومية القوانين واللوائح فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وزيارة السجون وأماكن الاحتجاز في أي وقت دون طلب إذن من السلطات المعنية، وتقديم تقارير بشأنها إلى الملك، وتلقي بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقيق فيها.[106]

وفي يوليو/تموز 2020، قالت هيئة حقوق الإنسان إن ممثليها قاموا بما يزيد عن 2,000 زيارة للسجون ومراكز الاحتجاز في سنة واحدة، بهدف ضمان حصول المُدانين والمُحتجزين على حقوقهم بموجب القوانين واللوائح السعودية.[107] ومع ذلك، دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق انتهاكات للحق في اتباع الإجراءات الواجبة، فضلًا عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة للمحتجزين على أيدي حراس السجون السعوديين خلال التحقيقات، وطوال مدة احتجازهم قبل المحاكمة.[108]

محمد الشاخوري

في مثال صارخ، أعدم محمد الشاخوري مع 80 رجلًا آخرين، في 12 مارس/آذار 2022، برغم أنه سحب اعترافه أمام المحكمة، وادعى أنه تعرض للتعذيب كي يدلي به. وأبلغ محمد الشاخوري المحكمة بأنه عانى من رضوض وآلام حادة في ظهره وضلوعه، وفمه وفقد أغلب أسنانه نتيجة للتعذيب على أيدي قوات الأمن خلال احتجازه قبل المحاكمة. ومع ذلك، لم تحقِّق المحكمة في هذه الادعاءات الخطيرة بشأن التعذيب، وأصدر أحد القضاة حكمًا تقديريًا بالإعدام، واستند الحكم في جانب منه إلى اعتراف محمد الشاخوري المشوب بالتعذيب بتهم تتعلق بمشاركته في احتجاجات مناهضة للحكومة.[109]

جلال لباد

→

جلال لباد © صورة خاصة

وفي حالة صارخة أخرى، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة، في أغسطس/آب 2022، على جلال لباد بالإعدام استنادًا إلى "اعترافه"، الذي قال للمحكمة إنه انتُزع من خلال التعذيب، بجرائم زُعم أنه ارتكبها عندما كان عمره 16 و17 سنة. وقال جلال لباد إنه تعرَّض خلال احتجازه السابق للمحاكمة على مدى سنتين للتعذيب الجسدي والجنسي والنفسي. ولم تحقِّق المحكمة في ادعاءات التعذيب وتأيَّد الحكم بإعدام جلال لباد لاحقًا في الاستئناف في أكتوبر/تشرين الأول 2022، ثم أيَّدته المحكمة العليا سرًا في 2023.

ووفقًا لوثائق المحكمة التي اطّلعت عليها منظمة العفو الدولية، قال جلال لباد للمحكمة:

"تعرَّضت للضرب المبرح على مختلف أنحاء الجسد، وخاصة بالضرب على رجلي اليمنى، المزروع فيها أسياخ حديد من عملية سابقة... وتعرَّضت للركل والرفس على وجهي وعلى سائر جسدي، وعلى منطقة عضوي الذكري من جانب أربعة

---

[103] نظام الإجراءات الجزائية، المادة 39.

[104] منظمة العفو الدولية، السعودية: تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات مُسيَّسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية (سبقت الإشارة إليه).

[105] تنظيم هيئة حقوق الإنسان، المادة 1.

[106] هيئة حقوق الإنسان، "الإستراتيجيات والسياسات"، الرابط: https://www.hrc.gov.sa/website/Strategies-Policies.

[107] Arab News, "Human rights officials visit 2,094 Saudi prisons", 8 July 2020, https://www.arabnews.pk/node/1701866/saudi-arabia .

[108] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: أنباء تفيد بتعرض الناشطين المحتجزين للتعذيب والتحرش الجنسي"، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2018/11/saudi-arabia-reports-of-torture-and-sexual-harassment-of-detained-activists/.

[109] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 رجلا يبرز الحاجة الملحة لإلغاء عقوبة الإعدام"، 15 مارس/آذار 2022، (سبقت الإشارة إليه).

إلى ستة جنود يأتمرون بأمر المحقق الذي كان يحثُّهم على مضاعفة الضرب والتعذيب... والصعق بالكهرباء في جميع أنحاء الجسم، وخاصة العضو الذكري، في غرفة مظلمة."

وقال جلال لياد إن التعذيب أدى إلى إصابته بعدة مشاكل صحية حُرم من العلاج الطبي لها.[110] وأضاف قائلًا: "كُنتُ أُوضع أحيانًا في غرفة مظلمة لأيام متصلة، وفي أحيان أخرى كنتُ أُوضع في غرفة شديدة البرودة، وفي إحدى المرات وُضعتُ في غرفة مبهرة الإضاءة لا تُطفأ فيها المصابيح حتى وقت النوم... قضيتُ إجمالًا تسعة أشهر ونصف الشهر رهن الحبس الانفرادي في غرفة صغيرة وضيقة".

لُجين الهذلول

→

لُجين الهذلول © صورة خاصة

لُجين الهذلول مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان تنفِّذ حاليًا أمرًا بالمنع من السفر لمدة خمس سنوات بعد الإفراج المشروط عنها من الحجز في فبراير/شباط 2021. وقد تعرَّضت للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي مسؤولي السجن خلال احتجازها السابق للمحاكمة.[111] وقالت لُجين الهذلول إنها تعرَّضت للضرب، والصدمات الكهربائية، والتحرش الجنسي، والتهديد بالاغتصاب والقتل.[112]

ووفقًا لما ذكرته أسرة لُجين الهذلول، فقد زار وفد من هيئة حقوق الإنسان السعودية لُجين الهذلول بعد نشر أنباء تعذيبها. وأبلغت الوفد بكل ما تعرَّضت له. وسألت لُجين الهذلول الوفد إن كان سيحميها، وكان رد الوفد "لا نستطيع".[113]

وقد حصلت منظمة العفو الدولية، في أواخر عام 2018، على تقارير بشأن ما تعرَّضت له مجموعة من المدافعات عن حقوق الإنسان وغيرهن من الناشطات من تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال احتجازهن السابق للمحاكمة. ووفقًا للإفادات، تعرضت 10 مدافعات عن حقوق الإنسان إجمالًا للتعذيب، بما في ذلك التحرُّش الجنسي، وغيره من أشكال سوء المعاملة خلال الأشهر الثلاثة الأولى لاحتجازهن عندما احتُجزن في منشأة احتجاز غير رسمية في موقع مجهول.[114]

ويتعيَّن على السعودية، بوصفها طرفًا في اتفاقية مناهضة التعذيب، اتخاذ إجراءات فعَّالة لمنع التعذيب؛ وضمان تجريم جميع أفعال التعذيب في قانونها الجنائي؛ وإقرار عقوبات تتناسب مع فداحة الجريمة؛ ومنع الأفعال الأخرى التي تنطوي على معاملة أو عقوبة قاسية أو لاإنسانية أو مُهينة. كما إن السعودية مُلزمة بأن "تضمن لأي فرد يدَّعي بأنه قد تعرض للتعذيب، في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، الحقَّ في أن يرفع شكوى إلى سلطاتها المختصة، وفي أن تنظر هذه السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة".[115]

ويُعد حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة قاعدةً من قواعد القانون الدولي العرفي كذلك، وهو ما يعني أنه ملزِم لجميع الدول.[116] وتنصُّ اتفاقية حقوق الطفل بشكل مُحدَّد على أن تكفل الدول

---

[110] منظمة العفو الدولية، "السعودية: شبان يواجهون الإعدام الوشيك على الرغم من تطمينات حول تعديل الأحكام"، (سبقت الإشارة إليه).

[111] منظمة العفو الدولية، "ممنوع/ة من المغادرة، ولن نبلغك بالسبب": فُكُّوا قيود السفر"، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2022/05/you-cant-leave-and-we-wont-tell-you-why-travel-bans-in-saudi-arabia/. (نظر في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2023)

[112] Loujain AlHathloul, "Timeline of arrest, torture and charges" https://www.loujainalhathloul.org/arrest-torture-charges

[113] Loujain AlHathloul, "Timeline of arrest, torture and charges" (previously cited).

[114] منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: ثمة حاجة ملحة لدخول مراقبين مستقلين للتحقيق وسط تزايد شهادات عن تعذيب النشطاء، 25 يناير/كانون الثاني 2019، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/01/saudi-arabia-access-for-independent-monitors-urgently-needed-amid-more-reports-of-torture-of-activists-2/.

[115] اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 13.

[116] International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, *Prosecutor v Furundžija*, Trial Chamber Case No. IT-95-17/1-T (Judgement), 10 December 1998, paras 153-154; International Court of Justice, *Case Concerning Ahmadou Sadio Diallo (Republic of Guinea v Democratic Republic of the Congo)*, Judgement of 30 November 2010, para. 87.

الأطراف "ألا يُعرَّض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة".[117]

ويتضمن مشروع نظام العقوبات بعض الإصلاحات الإيجابية فيما يتصل بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. فهو أولًا، يُعرِّف التعذيب بشكل يتماشى مع اتفاقية مناهضة التعذيب، إذ ينص على أنه:

> **"يُعد تعذيبًا أي عمل ينتج عنه ألم أو معاناة شديدان، جسديًا كان أو معنويًا، يُلحَق عمدًا بشخص ما لأغراض الحصول منه، أو من غيره، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه، أو يُشتبه في أنه قد ارتكبه هو أو شخص آخر أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص آخر على ذلك، أو عندما يُلحَق مثل هذا الألم أو العذاب لسبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه أو لأي سبب آخر، ولا يشمل ذلك أي ألم أو معاناة تنشأ عن عقوبات جزائية أو تلازمها أو تكون نتيجة عرضية لها."[118]**

وهو ثانيًا، يُقرُّ عقوبات جنائية للموظفين العامين المسؤولين عن التعذيب. وينصُّ على أن يُعاقب بالسجن مدة لا تقلُّ عن ثلاث سنوات، ولا تزيد عن سبع سنوات "كل موظف عام استعمل التعذيب أو أمر به مع أي شخص بقصد الحصول على معلومات أو اعتراف بجريمة أو لأي سبب آخر".[119] كما ينصُّ على فرض عقوبة السجن مدةً لا تقل عن سبع سنوات، ولا تزيد عن 15 سنة إذا أدى التعذيب إلى عاهة مستديمة.

إلا إن مشروع النظام يقضي في حالة ما إذا أسفر التعذيب عن الوفاة بالعقاب المُحدَّد للقتل بموجب الشريعة الإسلامية، وهو القِصاص الذي يمكن لأسرة الضحية بموجبه طلب قتل الجاني.[120]

ويحوي مشروع النظام ثغرة كبيرة، هي أنه لا يُلزم السلطات القضائية بالتحقيق في ادعاءات التعذيب، ولا يحظر استخدام الاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب أو غيره من أشكال الإكراه كدليلٍ في الإجراءات القانونية.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان أن يفي أي قانون للعقوبات يجري اعتماده بالتزامات السعودية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب من خلال خطوات من بينها:
  - إلزام السلطات القضائية بالتحقيق بشكل مستقل في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
  - حظر الاعتداد بالاعترافات أو الإفادات المُنتزعة من خلال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة كدليلٍ في الإجراءات القضائية.
- إنشاء هيئة مستقلة للتقصي بشأن استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أماكن الاحتجاز؛ وينبغي أن تتوافر للقائمين بالتقصي السلطة، والقدرة، والموارد التي تتيح لهم:
  - زيارة جميع أماكن الاحتجاز وتفتيشها دون إخطار مسبق؛
  - التحفُّظ على الوثائق والسجلات الرسمية التي يعتبرونها ذات صلة بتحقيقاتهم، وفحصها؛
  - استدعاء المسؤولين الذين يرون أنهم قد تكون لديهم معلومات ذات صلة بالتحقيق، واستجوابهم، وأخذ إفاداتهم تحت القَسَم؛
  - حماية الضحايا والشهود وعائلاتهم.
- جمع الأدلة لاستخدامها في توجيه تهم جنائية إلى أي مسؤول رسمي أو فرد آخر، أيًا كانت رتبته أو وضعه، يتبين أنه يتحمل المسؤولية، فيما يبدو، عن التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وخصوصًا من يُشتبه في مسؤوليتهم عن إصدار الأمر بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو بارتكابه، أو المساعدة فيه، أو قبوله، أو التستُّر عليه؛

---

[117] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37.

[118] مشروع نظام العقوبات، المادة 351.

[119] مشروع نظام العقوبات، المادة 351.

[120] مشروع نظام العقوبات، المادة 352.

- التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة.

وتدعو المنظمة المجلس الأعلى للقضاء إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان محاكمة جميع الأفراد الذين تتوفر أدلة كافية ومقبولة على مسؤوليتهم عن التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على وجه السرعة بتهم جنائية في محاكمات عادلة، وأن تُوقَّع عليهم، إذا أُدينوا، عقوبات تتناسب مع فداحة الجُرم. وينبغي عدم الحكم على أحد، بأي حال، بالإعدام أو بعقوبات تنتهك حظر التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة، مثل بتر الأطراف أو الجَلْد. وينبغي وقف من يُشتبه في قيامهم بالتعذيب عن العمل في الوظائف التي يمارسون من خلالها صلاحية أو سلطة على المحتجزين إلى أن يُبت في قضاياهم. وينبغي منع من يُدانون من العودة إلى مثل هذه الوظائف.

6. احموا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع السلمي

6.1 حرية التعبير

على مدى السنوات الأخيرة، قضت السلطات السعودية على أي حيّز لحرية التعبير، والفكر المستقل، والتنظيم السياسي، والمعارضة. ويكاد يكون كل ناشط حقوقي، وناشط سياسي يمارس نشاطه سلميًا، وكل صحفي، أو شاعر، أو رجل دين يتعرض للسلطات بالانتقاد إما في المنفى، وإما وراء القضبان، وإما مطلق السراح بموجب إفراج مشروط من السجن بشروط تحظر عليه الحديث علنًا بحرية.

ووثَّقت منظمة العفو الدولية، حتى يناير/كانون الثاني 2024، حالات 69 فردًا لُوحقوا قضائيًا في الفترة ما بين عام 2013 ومايو/أيار 2023 لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء سياسيون يمارسون نشاطهم سلميًا، وصحفيون، وشعراء، ورجال دين، وغيرهم. ومن بين هؤلاء الأشخاص التسعة وستين، هناك 46 شخصًا يرزحون في السجون حاليًا، و23 شخصًا أُطلق سراحهم بموجب إفراج مشروط بعد أن قضوا مدة عقوبتهم أو ينتظرون المحاكمة. وتدرك المنظمة أن العدد الفعلي لمثل هذه الملاحقات القضائية أكبر كثيرًا على الأرجح.

وقد دأبت السلطات السعودية على استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية التي تتسم بصياغات فِضفاضة في تجريم التعبير السلمي وملاحقته قضائيًا. وتُطبِّق المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أُنشئت لنظر القضايا المتعلقة بالإرهاب، بنود نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (قانون الإرهاب) الذي صدر عام 2017، بشكل منتظم لتقديم النشطاء السلميين للمحاكمة. ويستخدم القانون تعريفات مُبهمة للغاية لمصطلحات "الإرهاب"، و"الجريمة الإرهابية"، و"الكيان الإرهابي"، تُوظَّف في تجريم الممارسة السلمية لحرية التعبير، واستُخدمت في اتهام مدافعين عن حقوق الإنسان، وإدانتهم بسبب نشاطهم السلمي.

مناهل العتيبي

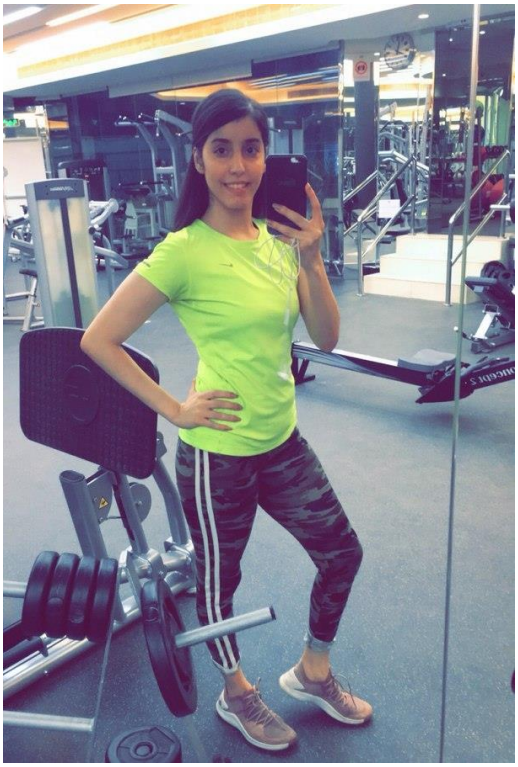

مناهل العتيبي © صورة خاصة

مناهل العتيبي مدربة لياقة بدنية معتمدة ومدافعة عن حقوق الإنسان ومدونة بالغة من العمر 29 عامًا، تتعرّض للإخفاء القسري منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

ووفقًا لوثائق المحكمة التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، نظرت المحكمة الجزائية في الرياض في قضيتها في يناير/كانون الثاني 2023، ثم أحالتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، لأن في أفعالها استهجان للـ"مبادئ الدينية والقيم الاجتماعية واخلال بالنظام العام وزعزعة لأمن المجتمع".

وتشمل التهم الموجهة إلى مناهل العتيبي "إرسال وإنتاج محتوى فيه مجاهرة بالمعصية وتحريض لأفراد المجتمع والفتيات على استهجان المبادئ الدينية"، بما يخالف نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وتستند التهم الموجّهة إليها إلى منشوراتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت "مناهضة للأنظمة والقوانين التي تتعلق بالمرأة"، بطرق تضمنت الدعوة إلى #إسقاط_الولاية.

وأشار المدعي العام أيضًا إلى تقريريْ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المعروفة أيضًا بالشرطة الدينية في 2018 و2019، إذ اتهمتها بتشويه سمعة المملكة، والنزول للأسواق بدون ارتداء عباءة، والدعوة لترك الحجاب، وتصوير ذلك ونشره عبر تطبيق سناب شات.

كما واجهت شقيقتا مناهل العتيبي التحقيق بتهم جنائية بسبب نضالهما من أجل حقوق المرأة.

وفي جلسة محكمة مناهل العتيبي، أشار المدعي العام إلى أن شقيقتها فوزية العتيبي تقوم "بقيادة حملة دعائية لتحريض الفتيات السعوديات على استهجان المبادئ الدينية والتمرد على العادات والتقاليد بالمجتمع السعودي" لاستخدامها هاشتاغ #المجتمع_جاهز "تدعو من خلاله إلى التحرر وإسقاط الولاية". وتنص وثيقة المحكمة التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية على أنه سيصدر أمر منفصل باعتقال فوزية العتيبي. وهي حاليًا في المملكة المتحدة ولا يمكنها العودة إلى السعودية خوفًا من الاعتقال والمقاضاة.

أما شقيقتهما الأخرى، مريم العتيبي، فهي مناصرة بارزة لإنهاء ولاية الرجل في المملكة. وسبق اتهامها واحتجازها في 2017 لمدة 104 أيام بسبب نشاطها في مجال حقوق المرأة، وتخضع حاليًا لحظر السفر إلى جانب القيود المفروضة على ممارستها لحرية التعبير.[121]

[121] منظمة العفو الدولية، تحرك عاجل: السعودية: سجن امرأة سعودية بسبب تغريداتها المؤيدة لحقوق المرأة: مناهل العتيبي (رقم الوثيقة: MDE 23/7646/2024)، 15 فبراير/شباط 2024، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/7646/2024/ar/

محمد الغامدي

محمد الغامدي © صورة خاصة

في تصعيد ملحوظ لقمع المعارضة السلمية، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة، في 9 يوليو/تموز 2023، بالإعدام على محمد بن ناصر الغامدي، وهو مدرس متقاعد عمره 54 عامًا، بسبب نشاطه السلمي على الإنترنت من خلال منصتي تويتر ويوتيوب. ووفقًا لمنطوق الحكم ولائحة الاتهام اللذين اطّلعت عليهما المنظمة، أُدين محمد بن ناصر الغامدي بموجب المواد 30 و34 و43 و44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب، لأسباب من بينها، نشر تعليقات انتقد فيها الملك وولي العهد والسياسة الخارجية السعودية، ودعا إلى الإفراج عن رجال الدين المحتجزين، واحتج على ارتفاع الأسعار.

وسأل المحققون محمد بن ناصر الغامدي خلال استجوابه بشأن آرائه السياسية، ورأيه في مواطنين سعوديين آخرين مُحتجزين، من بينهم رجلا الدين سلمان العودة وعوض القرني اللذان احتُجزا في عام 2017 ويواجهان عقوبة الإعدام لآرائهما السياسية. وليس لمحمد الغامدي سوى 10 متابعين، على وجه الإجمال، لحسابيه اللذين لا يحملان اسمه على تويتر.[122]

ويكفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية الفرد في الرأي والتعبير كما ينصُّ على أن "يشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود."[123]

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يجوز فرض قيود على حرية التعبير إلا في حالات محدودة لحماية حقوق الآخرين أو سمعتهم؛ أو حماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة؛ أو عندما يمثِّل الخطاب تحريضًا على التمييز، أو العداوة، أو العنف. إلا إن أي قيود تهدف إلى حماية هذه الأهداف المشروعة لا بد أن تفي بشروط القانونية، والضرورة، والتناسب. ويقع على عاتق الدولة عبء بيان ضرورة أي قيود وتناسبها والسبب المشروع لفرضها.[124]

كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان من الدول ضمان أن تنصَّ القوانين التي تقيّد الحق في حرية التعبير على مبادئ توجيهية كافية للأفراد المُكلَّفين بتطبيقها تُتيح لهم تمييز أنواع التعبير المقيَّدة، لتفادي تطبيق القانون بطريقة تعسفية أو تعتمد على التقدير.

وقد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، التي تتولى تفسير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه "في حالات النقاش العام الذي يتعلق بشخصيات عامة في المجال السياسي والمؤسسات العامة، فإن العهد يولي أهمية بالغة بشكل استثنائي لكفالة التعبير غير المقيَّد."[125]

وبموجب القانون الدولي، تُعد القوانين التي تجرِّم "خطاب الكراهية" من بين القيود الجنائية القليلة على الحق في حرية التعبير المسموح بها. غير أن هذه القوانين ينبغي أن تُصاغ بعناية لحماية حق الأفراد في حرية التعبير وكذلك التزام الدولة بحماية حقوق الآخرين.

وتؤكد خطة عمل الرباط بأن الحدَّ من حرية التعبير يقتضي معيارًا عاليًا تماشيًا مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وينبغي أن يظل إجراءً استثنائيًا، حيث تنصُّ على أن:

"مثل هذا المعيار يجب أن يأخذ في الاعتبار أحكام المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والواقع أن معيار القيود المؤلَّف من ثلاثة عناصر (القانونية، والتناسب، والضرورة)، ينطبق كذلك

---

[122] منظمة العفو الدولية، "السعودية: الحكم بالإعدام على رجل بسبب منشورات على تويتر: محمد بن ناصر الغامدي"، 1 سبتمبر/أيلول 2023، amnesty.org/ar/documents/mde23/7162/2023/en/

[123] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19.

[124] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام 34، المادة 19: حرية الرأي والتعبير، 11-29 يوليو/تموز 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/34.

[125] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام 34، المادة 19: حرية الرأي والتعبير، 11-29 يوليو/تموز 2011 (سبقت الإشارة إليه).

على حالات التحريض [على الكراهية]، أي أن تلك القيود يجب أن ينص عليها القانون، وأن تُحدَّد بشكل دقيق لخدمة مصلحة مشروعة، وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية تلك المصلحة، ويعني هذا من بين أمور أخرى، وجوب أن تكون القيود معرَّفة بوضوح وبشكل محدد وأن تستجيب لحاجة اجتماعية ملحة، وأن تكون هي التدابير المتاحة الأقل تقييدًا، وألا تكون فِضفاضة جدًا، أي أنها لا تفرض قيودًا على الكلام بطريقة متوسعة أو غير هادفة، وأن تراعي مبدأ التناسب، بمعنى أن الفائدة التي تنتج عنها للفئات المستهدفة تفوق الضرر الذي قد يلحق بحرية التعبير، بما في ذلك ما يتعلق بالعقوبات التي تجيزها هذه القيود."[126]

وكما هو مُوضح لاحقًا، فإن مشروع نظام العقوبات لا يكفل الحق في حرية التعبير، ويُجرِّم الخطاب الذي يحظى بالحماية بموجب القانون الدولي.

وفي تطور إيجابي يعرِّف المشروع خطاب الكراهية بشكل يتوافق مع المعايير الدولية بأنه "كل سلوك يتضمن تعبيرًا علنيًا من شأنه إثارة الكراهية ضد أي شخص أو طائفة أو فئة أو جماعة على أساس العِرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو أي أساس غير مشروع."[127]

لا تجرموا التشهير والإهانة، بما في ذلك "إهانة القضاء"

ينصُّ القانون السعودي بشأن مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الصادر عام 2017، على فرض عقوبة السجن مدةً لا تزيد عن 10 سنوات على كل من وصف الملك أو ولي العهد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة.[128]

وينصُّ نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، الصادر عام 2007، على تجريم "التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة"، ويُعاقب عليه بالسجن مدةً لا تزيد عن سنة واحدة وغرامة لا تتجاوز 500,000 ريال سعودي (حوالي 133,000 دولار أمريكي).[129]

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية العديد من الحالات التي وُجِّهت فيها إلى مدافعين عن حقوق الإنسان تهمٌ، من بينها "إهانة القضاء"، و"التشكيك في نزاهة القضاة"، و"إهانة نزاهة النظام القضائي والقضاة والطعن في استقلالهم". وتُعد هذه التهم، وفقًا لتوثيق المنظمة، أدوات فعَّالة تُستخدم في قمع حرية التعبير والمعارضة السياسية. ويقضي جميع الذين اتُّهموا عقوبة السجن مددًا تتراوح بين أربع سنوات و15 سنة، يعقبها المنع من السفر مدة مساوية، بتهم تتعلق بممارستهم لحقهم في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. ومن بين هؤلاء الأفراد عدد من أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية (حسم) المحلولة الآن، مثل عبد العزيز الشبيلي، وعيسى الحامد، والدكتور عبد الرحمن الحامد.[130] ومن بين الأشخاص الآخرين الذين اتُّهموا بهذه "الجرائم"، المحامي الحقوقي وليد أبو الخير،[131] ومحمد العتيبي وعبد الله العطاوي، وهما عضوان مؤسسان في جمعية أخرى لحقوق الإنسان.[132]

---

[126] الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية، أو العنصرية، أو الدينية، التي تشكِّل تحريضًا على التمييز، أو العداوة، أو العنف (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 18.

[127] مشروع نظام العقوبات، المادة 219.

[128] نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، المادة 30.

[129] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، المادة 3(5).

[130] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس حسم، تدعو منظمات حقوقية غير حكومية سلطات السعودية إلى إطلاق سراح جميع أعضائها المعتقلين"، (رقم الوثيقة: MDE 32/1191/2019)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2019، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/1191/2019/ar/.

[131] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: ضعوا حدًا للمعاملة السيئة والاحتجاز التعسفي للمدافع عن حقوق الإنسان، وليد أبو الخير"، 6 ديسمبر/كانون الأول 2019، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/12/saudi-arabia-end-ill-treatment-arbitrary-detention-of-human-rights-defender-waleed-abu-al-khair/.

[132] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: أول مدافعيْن عن حقوق الإنسان يُصدر عليهما حكم تحت قيادة ولي العهد "الإصلاحي" محمد بن سلمان"، 25 يناير/كانون الثاني 2018، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/01/saudi-arabia-first-human-rights-defenders-sentenced-under-leadership-of-reformer-crown-prince-mohammad-bin-salman/.

وليد أبو الخير

وليد أبو الخير © صورة خاصة

في يوليو/تموز 2014، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجن المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير 15 سنة وجلده 1000 جلدة، يعقبها المنع من السفر لمدة 15 سنة، وتغريمه ما يقرب من 53,000 دولار أمريكي. ومن بين التهم التي وُجِّهت إليه:

- "عدم إطاعة ولي الأمر ومحاولة النيل من شرعيته؛
- إهانة القضاء والتشكيك في نزاهة القضاة؛
- إنشاء منظمة غير مرخصة؛
- الإخلال بسمعة الدولة من خلال الاتصال بمنظمات دولية؛
- إعداد وتخزين وإرسال معلومات مُخلَّة بالنظام العام".

وأمرت المحكمة الجزائية المتخصصة بأن يقضي وليد أبو الخير 10 سنوات في السجن، لكن قاضي الاستئناف، الذي أيَّد الحكم في 12 يناير/كانون الثاني 2015، أمر بأن يقضي مدة العقوبة الكاملة، 15 سنة، لأن وليد أبو الخير رفض أن يعتذر عن "جرائمه". وكان وليد أبو الخير قد دافع عن عديد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومثَّلهم قانونيًا، ولعل من أبرزهم رائف بدوي، وهو مدوّن سعودي معروف حُكم عليه، في يوليو/تموز 2013، بالسجن سبع سنوات وبالجَلْد 600 جلدة لإنشائه منتدى للنقاش على الإنترنت واتهامه بالإساءة إلى الإسلام.[133]

ويتضمن مشروع نظام العقوبات أحكامًا مُلتبسة استُخدمت في إخراس المعارضة ومعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان، وتنصُّ على توقيع عقوبة السجن مدةً لا تزيد عن سنة وغرامة لا تتجاوز 50,000 ريال سعودي (حوالي 13,000 دولار أمريكي)، أو إحدى العقوبتين، على "كل من ارتكب بإحدى طرق العلانية أي فعل من شأنه التشكيك في نزاهة السلطة القضائية أو أحد أعضائها، أو التزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة في أداء أعمالهم."[134]

ويُعتبر نشر أي شيء على الإنترنت، فيما يتعلق بالأفعال المذكورة آنفًا، "ظرفًا مشدِّدًا" يؤدي إلى تشديد العقوبة حسب تقدير القاضي.[135]

ويستحدث مشروع النظام جريمةً جديدة، حيث يوقِّع عقوبات جنائية على "كل من سبَّ غيره علانية بأن وجَّه إليه ألفاظًا تمسُّ شرفه أو كرامته أو تجعله محلًا للازدراء" وكلّ من سبَّ غيره بألفاظ تمسُّ العِرض ولو في غير علانية"، وهو ما يُعاقب عليه بالسجن مدةً لا تزيد عن ثلاث سنوات وغرامة لا تزيد عن 10,000 ريال سعودي (حوالي 2,700 دولار أمريكي)، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويحدِّد مشروع نظام العقوبات شروطًا أخرى تستوجب العقاب بالسجن مدةً لا تزيد عن ستة أشهر وغرامة قدرها 50,000 ريال سعودي (حوالي 13,000 دولار أمريكي) أو إحدى العقوبتين في حالات، مثل "إذا وقع السب علانية على موظف عام أو مكلف بخدمة عامة ... إذا كان ماسًا بالعِرض أو خادشًا لسمعة العائلات، أو كان بقصد تحقيق غرض غير مشروع."[136]

وإذا وقع أي من أفعال "السب" عن طريق النشر على الإنترنت، يُجيز مشروع نظام العقوبات للمحكمة أن تتجاوز الحد الأعلى للغرامة المقررة بما لا يتجاوز ضعفي هذا الحد.[137]

وقد تستغل السلطات السعودية تجريم السب، سواء في العلن أو الخصوص، كأداةٍ لقمع حرية التعبير والمعارضة السلمية. وفضلًا عن ذلك، فإن تجريم السبّ فيما يتصل "بالعِرض"، الذي لا يُعرِّفه مشروع

---

[133] منظمة العفو الدولية، "السعودية تسجن محاميًا ناشطًا في حقوق الإنسان ضمن استمرار قمع المعارضة"، 16 أبريل/نيسان 2014، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/04/saudi-arabia-waleed-abu-al-khair/.

[134] مشروع نظام العقوبات، المادة 378.

[135] مشروع نظام العقوبات، المادة 383.

[136] مشروع نظام العقوبات، المادة 210.

[137] مشروع نظام العقوبات، المادة 212.

النظام، يفتح الباب لتقدير القاضي في تطبيق النظام، ويرسّخ الأعراف الأبوية/الذكورية، ويمكّن الأفراد من الدعوة إلى مقاضاة آخرين باسم "العِرض". ويمكن استخدام مفهوم "العِرض" في تبرير العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة، الذي يتراوح بين الإساءات في محيط الأسرة وبين القتل، لأن أفراد العائلة يعتبرون أن سلوكًا مُعينًا يُشتبه به، سواء أكان مُتصورًا أم فعليًا، كفيلٌ بأن يجلب العار على العائلة أو المجتمع المحلي.

ويُنظر بشكل متزايد إلى قوانين التشهير الجنائية على أنها لا تتوافق مع الالتزام بحماية الحق في حرية التعبير. وترى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، أن السجن ليس العقوبة المناسبة للتشهير.[138] ويُعتبر القبض على الأفراد، وكذلك احتجازهم أو توجيه تهم لهم أو إدانتهم، على أساس قوانين تُجرّم ممارسة حرية التعبير، إجراءات تعسفية وغير مشروعة، ويُنظر على نطاق واسع إلى التعويضات المدنية على أنها كافية لجبر الضرر في الظروف المحدودة التي يكون فيها فرض عقوبات لحماية سمعة شخص ما ضروريًا ومتناسبًا.

أنهوا استخدام نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في قمع المعارضة

لجأت السلطات السعودية بشكل مكثّف إلى استخدام قانون مكافحة جرائم المعلوماتية، الصادر عام 2007، في الملاحقة القضائية لمنتقدي الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان، مستشهدةً بتغريدات، وبأشكال أخرى تحظى بالحماية من أشكال التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، على أنها تهديدات للأمن الوطني، وذلك طبقًا لأحكام قضائية قامت منظمة العفو الدولية بتحليلها.[139] واستخدمت السلطات بوجه خاص وبشكل متكرر المادة 6 من القانون، التي تنصُّ على أن "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي" يُعتبر جريمة يُعاقب عليها بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات وغرامة.[140]

ووثّقت المنظمة، في عام 2022 وحده، حالات 15 شخصًا حُكم عليهم بالسجن مددًا تتراوح بين 10 سنوات و45 سنة بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، بلا سبب سوى أنشطتهم السلمية على الإنترنت، بما في ذلك مدة حكم السجن التي يُعتقد أنها أطول مدة حكم على الإطلاق تُفرض على امرأة سعودية بسبب التعبير الذي يتمتع بالحماية على الإنترنت.[141]

---

[138] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، المادة 19: حرية الرأي والتعبير (سبقت الإشارة إليه).

[139] منظمة العفو الدولية، "تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات مُسيَّسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية" (سبقت الإشارة إليه).

[140] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، المادة 6.

[141] منظمة العفو الدولية، "السعودية: حملة قمع مروعة تطال حرية التعبير عبر الإنترنت"، 14 فبراير/شباط 2023، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/02/saudi-arabia-alarming-crackdown-on-online-expression/.

عبد الرحمن السدحان

→

عبد الرحمن السدحان © صورة خاصة

في أبريل/نيسان 2021، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على عبد الرحمن السدحان، وهو موظف في جمعية الهلال الأحمر السعودية في الرياض، بالسجن 20 سنة يتبعها المنع من السفر مدةً مماثلة. وكان الدليل المُقدَّم ضده سلسلة من التغريدات الساخرة والانتقادية من حساب اتهمته هيئة التحقيق والادعاء العام (النيابة العامة) بإدارته، وإفادة أُرغم على توقيعها "كاعتراف" تحت الإكراه. وفي 3 مارس/آذار، حضر عبد الرحمن السدحان أول جلسة سرّية له أمام المحكمة الجزائية المتخصصة دون تمثيل قانوني، وفي غياب والده الذي كان يساعد في دفاعه القانوني. وشملت التهم الموجهة إليه جرائم تتعلق بالإرهاب وجرائم معلوماتية، مثل إعداد مواد مُخِلّة بالنظام العام والقيم الدينية وتخزينها وإرسالها. وتشمل بعض التغريدات التي اعتبرتها السلطات مُخِلّة انتقاد السدحان للسياسات الاقتصادية للسلطات ودعواته إلى شكل بديل للحكم.[142]

ويحوي مشروع نظام العقوبات تعريفات للبيانات الإلكترونية، وبرامج الكمبيوتر، والاستقبال تطابق التعريفات الواردة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية القائم. إلا إن مشروع نظام العقوبات يستحدث جريمة جديدة لكل من دخل موقعًا إلكترونيًا لأغراض، من بينها "الحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، أو اقتصادها الوطني" أو نشرها أو تسريبها، دون أن يعرِّف تعبير "تمس".[143] ويُعاقَب مرتكب هذه الجريمة بالسجن مدةً لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات وغرامة لا تزيد عن 500,000 ريال سعودي (حوالي 133,300 دولار أمريكي).

ولا يحلُّ مشروع نظام العقوبات محل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، وإنما يكمله. وفي ضوء سجل المملكة العربية السعودية في إساءة استخدام مثل هذا التشريع لقمع انتقاد سياسة الحكومة وممارساتها وغيره من أشكال الخطاب التي تحظى بالحماية، فإن الجريمة الجديدة المُستحدثة في هذا المشروع تنطوي على خطر استخدامها في محاكمات ذات دوافع سياسية للنشطاء، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من منتقدي الحكومة.

6.2 حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

لا تسمح السلطات السعودية بتكوين أي منظمات مستقلة للمجتمع المدني أو حقوق الإنسان. ويتيح نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية السعودي (قانون الجمعيات)، الذي أصدره مجلس الوزراء عام 2015، عملية قانونية لتنظيم إنشاء الجمعيات والمؤسسات، وحوكمتها، وتمويلها، وأنشطتها.

إلا إن القانون يمنح سلطات تقديرية واسعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية،[144] بما في ذلك سلطة تحديد الأنشطة المسموح بها ومنع ترخيص المنظمات الجديدة أو حلها "إذا تضمنت لائحتها الأساسية أحكامًا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو تخالف النظام العام، أو تتنافى مع الآداب العامة، أو تُخلُّ بالوحدة الوطنية".[145]

ووفقًا لتقييم الباحثة السعودية هالة الدوسري:

---

[142] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: أفرجوا عن عامل إغاثة حُكم عليه بالسجن 20 عامًا: عبد الرحمن السدحان"، (رقم الوثيقة: MDE 23/4072/2021)، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/4072/2021/ar/.

[143] مشروع نظام العقوبات، المادة 289.

[144] Hala Aldosari, "New Saudi Law Maintains State Control Over Civil Society Organizations", 27 December 2015, The Arab Gulf States Institute in Washington, https://agsiw.org/new-saudi-law-maintains-state-control-over-civil-society-organizations/

[145] نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المادة 8(2).

"لا يخفِّف [القانون] القيود المفروضة على الجمعيات، بل وينشئ عملية تنظيمية أكثر تضييقًا، تستبقي السيطرة على اختيار أعضاء المجلس، والتمويل، والأنشطة العامة المُخطط لها لأي جمعية. وبعبارة أخرى، فإن القانون الجديد لا يسمح إلا بالمنظمات غير الحكومية التي توافق عليها الحكومة."[146]

ولم تتمكن أي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان من التسجيل بموجب قانون الجمعيات، واستمر تقديم المدافعين عن حقوق الإنسان للمحاكمة لإنشاء منظمات غير مرخصة و"الإخلال بالوحدة الوطنية".[147] والهيئتان الوحيدتان لحقوق الإنسان اللتان تعملان حاليًا في السعودية هما هيئة حقوق الإنسان السعودية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكلتاهما هيئتان حكوميتان. كما تواصل السعودية منع أغلب مراقبي حقوق الإنسان، بما في ذلك ممثلو منظمة العفو الدولية، من دخول البلاد.

احتجاز 10 مصريين نوبيين لتنظيمهم مناسبة مجتمعية

→

رجال نوبيون محتجزون في المملكة العربية السعودية © صورة خاصة

في أكتوبر/تشرين الأول 2022، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على 10 رجال مصريين نوبيين بالسجن لمدد تتراوح بين 10 سنوات و18 سنة لقيامهم بتنظيم مناسبة مجتمعية سلمية، وذلك استنادًا إلى تهم إنشاء جمعية دون ترخيص، والنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، وإبداء التضامن مع جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في السعودية.

ووفقًا لأقارب أحد الرجال، مُنعت أسرهم من حضور جلسة النطق بالحكم. وأيَّدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة أحكام السجن ضد الرجال العشرة في فبراير/شباط 2023.[148]

إسكات صوت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)

→

من اليسار: مؤسسو جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية عبد الله الحامد، ووليد أبو الخير، ومحمد القحطاني © صورة خاصة

تُمثِّل قصة جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) نموذجًا للطريقة التي تُخرس بها السلطات السعودية أي جهد مستقل للمجتمع المدني للتنظيم من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها.
فقد التزم الأعضاء المؤسسون للجمعية بالنهوض بالحقوق المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعاهدات والمواثيق الدولية، متبنين الشعار "اعرف حقوقك"، وتقدموا بطلب التصريح للعمل بشكل قانوني.

وتغاضت السلطات لسنوات عن عمل الجمعية، برغم رفضها التصريح لها بالعمل بشكل قانوني. وفي عام 2011، بدأت السلطات القبض على أغلب المدافعين عن حقوق الإنسان المرتبطين بالجمعية، وغيرها من جماعات

---

[146] Aldosari, "New Saudi Law Maintains State Control over Civil Society Organizations" (previously cited).

[147] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: أول مدافعيْن عن حقوق الإنسان يُصدر عليهما حكم تحت قيادة ولي العهد "الإصلاحي" محمد بن سلمان" (سبقت الإشارة إليه).

[148] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: يجب إلغاء الأحكام الصادرة بحق المصريين النوبيين الذين نظموا فعالية سلمية لإحياء ذكرى حرب أكتوبر"، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/10/saudi-arabia-quash-sentences-for-egyptian-nubians-who-organized-peaceful-remembrance-event/.

حقوق الإنسان، بعد استدعائهم في بادئ الأمر للاستجواب. وبنهاية عام 2013، كانت السلطات قد أغلقت جميع منظمات حقوق الإنسان المستقلة، وقبضت على معظم مؤسسيها والنشطاء المرتبطين بها واحتجزتهم. وكانوا آنذاك مُحتجزين دون محاكمة أو على ذمة المحاكمة. وبحلول مايو/أيار 2016، كانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد حكمت على جميع الأعضاء المؤسسين لجمعية حسم، وعددهم 11 عضوًا، بالسجن مددًا تتراوح بين سبع سنوات و15 سنة لنشاطهم في مجال حقوق الإنسان وتعاونهم مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

ومن بين الذين حُوكموا لعملهم مع جمعية حسم الأكاديميان والمدافعان عن حقوق الإنسان، الدكتور محمد القحطاني والدكتور عبد الله الحامد. ففي مارس/آذار 2012، قُبض على عبد الله الحامد ومحمد القحطاني، وخضعا للاستجواب بشأن عملهما مع جمعية حسم ونشاطهما السلمي. وفي مارس/آذار 2013، حُكم عليهما بالسجن 11 سنة و10 سنوات على التوالي، بتهمة "الخروج على ولي الأمر" و"القدح علنًا في ذمة المسؤولين ونزاهتهم" و"زعزعة أمن المجتمع والتحريض على مخالفة النظام من خلال الدعوة إلى التظاهر"، و"تحريض المنظمات الدولية على المملكة."

وتُوفي الدكتور عبد الله الحامد في الحجز، في 24 أبريل/نيسان 2020. وكان يعاني من ارتفاع ضغط الدم وأبلغه طبيب قبل وفاته بثلاثة أشهر بأنه يحتاج إلى عملية جراحية في القلب. وقد هدَّدته سلطات السجن بقطع اتصاله بأسرته إذا أبلغها بحالته الصحية. وأُصيب عبد الله الحامد بجلطة في الدماغ، في 9 أبريل/نيسان، لكنه ظل رهن الاحتجاز، برغم أنه كان يرقد في غيبوبة في وحدة الرعاية المركزة في مستشفى الشميسي بالرياض.[149]

ولم تفرج السلطات السعودية عن الدكتور محمد القحطاني عندما انتهت مدة عقوبته، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وتحرمه السلطات السعودية من أي اتصال بأسرته منذ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2022، وما زالت مستمرة في احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي.[150]

وتُعد حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك الحق في تكوين النقابات، أو الأحزاب السياسية، أو أي تنظيمات أخرى، والانضمام إليها، من بين الحقوق الأساسية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[151] ورغم أن مشروع نظام العقوبات لا يُجرّم صراحةً تكوين الجمعيات، فسوف يستمر حظر تكوين منظمات مستقلة للمجتمع المدني بموجب نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

6.3 حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

تحظر وزارة الداخلية السعودية جميع أشكال التجمعات والمظاهرات السلمية. ويُصدر القضاء بشكل متواتر أحكامًا بالسجن، بل والإعدام، على أفراد بتهمٍ من بينها المشاركة في مظاهرات أو عدم إطاعة ولي الأمر.

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات ما يزيد على 100 ناشط سعودي شيعي حُوكموا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهم مبهمة وفِضفاضة، وفق إجراءات قضائية تشوبها عيوب جسيمة، فيما يتصل بمعارضتهم للحكومة ومشاركتهم في مظاهرات مناهضة للحكومة.[152]

[149] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: وفاة سجين الرأي الدكتور عبد الله الحامد أثناء احتجازه"، 24 أبريل/نيسان 2020، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/saudi-arabia-prisoner-of-conscience-dr-abdullah-alhamid-dies-while-in-detention/.

[150] منظمة العفو الدولية، "السعودية: يجب على السلطات السعودية الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني وأعضاء آخرين في حسم مُحتجزين تعسفيًا"، (رقم الوثيقة: MDE 23/6711/2023)، 24 أبريل/نيسان 2023، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6711/2023/ar/.

[151] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 20.

[152] منظمة العفو الدولية، "تكميم الأفواه المعارضة: محاكمات مُسيَّسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية" (سبقت الإشارة إليه).

إعدام حدث عقابًا على جرائم تتعلق بالاحتجاج

عبد الكريم الحواج © صورة خاصة

في 23 أبريل/نيسان 2019، نفَّذت السلطات السعودية عملية إعدام جماعي شملت 37 رجلًا أُدينوا بتهم "تتعلق بالإرهاب".[153] ومن بين الذين أُعدموا عبد الكريم الحواج، وهو شاب شيعي أُدين بجرائم تتعلق بمشاركته في احتجاجات مناهضة للحكومة عندما كان عمره 16 عامًا.

وأبلغ عبد الكريم الحواج المحكمة بأنه تعرض للضرب بالأيدي والأحذية والعُصي على أيدي حراس السجن، وقال إنه تعرض للتعذيب لتوقيع "اعتراف". واحتُجز عبد الكريم الحواج، خلال الأشهر الخمسة الأولى لاحتجازه، بمعزل عن العالم الخارجي دون اتصال بأسرته أو محاميه.

وبحثت أسرة عبد الكريم الحواج عنه في مراكز الشرطة والسجون في القطيف، حيث قُبض عليه، لكن المسؤولين في تلك الأماكن أبلغوها بأنه ليس محتجزًا بها. ولم تعلم أسرته بمكانه إلا عندما اتصل بها مسؤول من سجن مديرية المباحث العامة في الدمام هاتفيًا، بعد القبض على عبد الكريم الحواج بخمسة أشهر تقريبًا، وأبلغها بأن السلطات تحتجزه وأن بإمكانها زيارته.

ولم يُسمح لعبد الكريم الحواج باستشارة محام طوال مدة احتجازه قبل المحاكمة والتحقيق معه. وأُدين بمجموعة من الجرائم، من بينها "إلقاء عبوتين حارقتين"، و"المشاركة في أعمال شغب أسفرت عن إطلاق النار على مركبة مدرعة"، و"المشاركة في تجمعات غير مشروعة وترديد هتافات مناهضة للدولة"، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تداول صور ومقاطع مصورة لمظاهرات في القطيف والبحرين، و"سبُّ ولاة الأمر".

ومن واجب السعودية احترام الحق في التجمع السلمي المكفول بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتسهيل ممارسته، وحمايته.[154]

ويُمثِّل سن قانون للعقوبات فرصةً للسلطات السعودية لإلغاء الجرائم المتعلقة بالحق في التجمع السلمي. ورغم أن مشروع نظام العقوبات لا يحظر صراحةً التجمعات السلمية، فهناك عدة مواد أخرى تتعلق بالأمن الوطني، وسب ولي الأمر في التشريعات القائمة، ويمكن استخدامها لمواصلة تجريم أفعال مثل تنظيم تجمعات سلمية والمشاركة فيها.[155]

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية ملك المملكة العربية السعودية وولي العهد إلى تنفيذ ما يلي:

- الإفراج فورًا ودون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص المُحتجزين دونما سبب سوى ممارسة حقهم في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي، وغيرهم من المُحتجزين ظلمًا؛
- ضمان إلغاء أحكام الإدانة والعقوبات المفروضة عليهم؛
- إلغاء جميع أوامر المنع وغيرها من العقوبات الإدارية المفروضة عليهم؛
- إسقاط أي تهم موجهة إليهم لم تُنظر بعد؛
- تقديم التعويض المناسب لهم على وجه السرعة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها.

---

[153] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: إعدام 37 شخصًا في موجة من عمليات إعدام صادمة"، 23 أبريل/نيسان 2019، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/04/saudi-arabia-37-put-to-death-in-shocking-execution-spree/.

[154] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 20.

[155] نظام مكافحة الجرائم الإرهابية وتمويلها، المواد 30؛ و32-35.

وتدعو المنظمة مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- ضمان أن يكفل أي قانون للعقوبات يتم اعتماده احترام الحق في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، من خلال خطوات من بينها:
  - إلغاء تجريم التشهير، وإحلال بنود من القانون المدني محل تلك "الجريمة"؛
  - إلغاء البنود التي تحظر أو تُجرِّم إهانة مؤسسات الدولة، والقضاء، والمسؤولين العامين، والرموز، وغيرهم من الأفراد؛
  - ضمان أن تكون العقوبات الجنائية المتعلقة بالأشكال غير المشروعة من التعبير هي آخر إجراءات يتم اللجوء إليها، وألا تُطبَّق، حصرًا، إلا في حالات مُبرَّرة على نحو يتوافق مع خطة عمل الرباط؛
  - تعريف مفاهيم "الأمن الوطني"، و"النظام العام"، و"الوحدة الوطنية"، وما يُخلُّ بها في حدود ضيقة لا تمثل تعدِّيًا على الحق المكفول دوليًا في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي؛
  - ضمان الحق في الاحتجاج السلمي بشكل واضح، ودون اشتراط الحصول على تصريح مسبق؛
  - ضمان الحق في تكوين النقابات أو غيرها من المنظمات بشكل واضح، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، أو الانضمام إليها.
- إلغاء أو تعديل نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية لعام 2007 بما يتوافق تمامًا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال خطوات من بينها:
  - ضمان ألا تكون تعريفات "الإرهاب"، و"الجرائم الإرهابية"، و"الكيانات الإرهابية" مبهمة وفضفاضة، وألا تُمثِّل تعدِّيًا على ممارسة حقوق الإنسان، وذلك بحذف أي أحكام في هذين القانونين تُجرِّم ممارسة الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي؛
  - إلغاء الأحكام التي تُجرِّم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو الإنترنت في ممارسة الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي؛
  - حذف بنود نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله التي تُجيز الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي مدة تصل إلى 90 يومًا، والقبض على الأفراد دون إذن قضائي، والحرمان من الاتصال بمحامين خلال التحقيقات.
- تعديل نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية لحذف القيود التي تمنع التسجيل القانوني لجماعات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني المستقلة، ومن ثم إلغاء سلطات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التي تتيح لها منع أو إعاقة التسجيل القانوني لمثل هذه الجمعيات لأسباب تعتبرها الوزارة مُخلِّة "بالوحدة الوطنية"؛
- حذف بنود مثل "إهانة القضاء"، و"التشكيك في نزاهة القضاة"، و"إهانة نزاهة السلطة القضائية والقضاة والطعن في استقلالهم" من القاموس القانوني للمملكة العربية السعودية، والاستعاضة عنها بضمانات دستورية وقانونية يمكن فرضها لحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي.

7. احموا حرية الفكر والوجدان والدين

تحظر المملكة العربية السعودية أي ممارسة علنية لأي دين بخلاف الإسلام، ولا تسمح بوجود أي أماكن للعبادة بخلاف المساجد. كما تُجرِّم الرِّدة والتجديف، ويمكن أن يُعاقب على هاتين الجريمتين بالإعدام، وإن لم تُنفَّذ أي إعدامات بسببِ أيٍ منهما خلال السنوات الأخيرة (انظر القسم الرابع: عرّفوا جميع الجرائم والعقوبات بشكل واضح). وتحظر المملكة العربية السعودية أيضًا تناول الطعام والشراب والتدخين جهارًا في ساعات النهار خلال شهر رمضان. ويمكن أن يتعرَّض المواطنون الأجانب الذين يخالفون هذا الحظر للترحيل.[156]

وتتبع المملكة العربية السعودية المذهب السُنِّي، ودأبت السلطات بشكل منهجي على ممارسة التمييز المُجحف ضد الأقلية الشيعية في البلاد، والتي يُقدَّر عددها بما يتراوح بين 10 و15 بالمئة من السكان، بما في ذلك في المناهج التعليمية، والنظام القضائي، والممارسات الدينية. وفضلًا عن ذلك، أدلى بعض علماء الدين السعوديين بتصريحات معادية للشيعة، تصل في بعض الأحيان إلى مستوى خطاب الكراهية أو التحريض على الكراهية أو التمييز المُجحف، ولم يخضعوا للمحاسبة.[157]

وبالرغم من مرور حوالي عشر سنوات على المظاهرات العامة التي اندلعت في المنطقة الشرقية بالمملكة، وأغلب سكانها من الشيعة، فما زالت السلطات تحاكم أفرادًا من الأقلية الشيعية في البلاد ممن تظاهروا للمطالبة بالمساواة في الحقوق. وعادةً ما تلجأ المحاكم لاستخدام أحكام الإعدام كسلاحٍ سياسي ضد المواطنين الشيعة، من أجل سحق المعارضة ومعاقبة أفراد بعينهم.

ويحظر القانون الدولي التمييز المُجحف القائم على الدين، بينما يحمي حقوق الأقليات الدينية وغيرها من الأقليات. وينصُّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: "لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حِدة".[158]

وفي عام 1981، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصُّب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. ويكفل الإعلان حماية حق كل إنسان في "حرية الإيمان بدين... وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم"، كما يحظر "تعريض أحد لقسر يحدُّ من حريته في أن يكون له دين أو معتقد".[159]

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة العربية السعودية مُلزمة، باعتبارها دولةً طرفًا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بأن تكفل حق كل فرد، دون تمييز، في التمتع بالمساواة أمام القضاء؛ والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية؛ وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وبالحق في التعليم؛ وبحرية الفكر والوجدان والدين.[160]

---

[156] Gulf News, "Saudi Arabia denies reports about allowing restaurants to serve food in Ramadan during day", 17 March 2022, https://gulfnews.com/world/gulf/saudi/saudi-arabia-denies-reports-about-allowing-restaurants-to-serve-food-in-ramadan-during-day-1.1647520951409

[157] هيومن رايتس ووتش، "ليسوا إخواننا": خطاب الكراهية الصادر عن المسؤولين السعوديين"، 26 سبتمبر/أيلول 2016. الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2017/09/26/309427.

[158] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 18.

[159] الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصُّب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، المادة 1.

[160] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 5.

ولا يكفل مشروع نظام العقوبات السعودي حرية الدين أو الوجدان، بل إنه يُجرّم عدة أفعال تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التجديف والرِّدة (انظر: القسم 4).

ويتسم تعريف التجديف في مشروع نظام العقوبات بأنه مُبهم ومِفضاض للغاية، مما يتيح للقضاة فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص المتهمين بهذه التهمة استنادًا إلى القول بأنه من الجائز بموجب الشريعة الإسلامية أن يُعاقب على التجديف باعتباره جريمة مُوجبة لإقامة الحد. وإذا ما توفرت الأدلة على معاقبة التجديف بموجب الشريعة الإسلامية، فإن الجريمة قد ترقى إلى الرِّدة، التي تُعتبر من جرائم الحدود، ويمكن أن يُعاقب عليها بالإعدام.[161]

ويُعرّف مشروع نظام العقوبات جريمة التجديف بأنها تعني "كل من أساء علانية إلى الذات الإلهية أو القرآن الكريم، بما في ذلك تحريفه أو تدنيسه، أو أساء إلى الدين الإسلامي أو إحدى شعائره أو أحد الأنبياء أو الرُسل عليهم الصلاة والسلام، أو زوجات النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أو صحابته رضي الله عنهم".[162]

وينصُّ مشروع نظام العقوبات على فرض عقوبات بديلة على منْ يتناول الأطعمة أو المشروبات جهارًا خلال النهار في شهر رمضان.[163] ومن بين هذه العقوبات الترحيل بالنسبة للمواطنين الأجانب، والتكليف بأداء خدمة اجتماعية عامة، والمنع من ارتياد مكان أو أماكن محددة و/أو المنع من التواصل مع أشخاص أو جهات معينة.[164] وفي حالة عدم تقيُّد الشخص بالعقوبات البديلة، يُعاقب بالحبس لمدة 10 أيام، وفي حالة تكرار الجريمة، يُحكم عليه بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامة لا تزيد عن 10,000 ريال سعودي (حوالي 2,700 ريال سعودي).

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى اعتماد قانون للعقوبات يكفل حرية الوجدان والعقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، بما في ذلك من خلال:

- إلغاء البنود التي تحظر التجديف والرِّدة في مشروع نظام العقوبات؛
- إلغاء العقوبات الجنائية التي تُفرض على الأشخاص الذين يتناولون الطعام أو الشراب جهارًا خلال شهر رمضان.

[161] في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على سبيل المثال، حكمت إحدى المحاكم السعودية على شاعر بالإعدام بتهمة ارتكاب جريمة "الرِّدة". انظر: منظمة العفو الدولية، "تحرك عاجل: شاعر عُرضة للإعدام بتهمة الرِّدة في المملكة العربية السعودية"، (رقم الوثيقة: MDE 23/2925/2015)، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2925/2015/ar/.

[162] مشروع نظام العقوبات، المادة 216.

[163] مشروع نظام العقوبات، المادة 223.

[164] مشروع نظام العقوبات، المادة 87.

8. احموا الاستقلالية الجسدية

8.1 أَلغوا تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي

لا توجد في المملكة العربية السعودية حاليًا أي قوانين مُدوَّنة تُجرِّم العلاقات الجنسية بالتراضي خارج إطار الزواج، بما في ذلك العلاقات بين أفراد من الجنس نفسه. إلاَ إن هذه الأفعال محظورة بشكل صارم في المملكة، استنادًا إلى استشهادات من الشريعة الإسلامية، وقد أصدر بعض القضاة أحكامًا بالإعدام والجَلْد والسجن على أشخاص لضلوعهم في مثل هذه الأفعال.[165]

وبموجب الشريعة الإسلامية، يُعاقب على الزنا، في حالة ثبوته، بالجَلْد 100 جَلْدة إذا كان الشخص غير مُحصن (غير متزوج)، وبالإعدام إذا كان مُحصنًا (متزوجًا). وشروط توفر أدلة لإثبات وقوع الزنا بموجب الشريعة الإسلامية بالغة الشدة: فهي تتطلب شهادة أربعة شهود عيان على الإيلاج، أو الاعتراف بوقوعه.[166] ومن الناحية العملية، تُجرَّم أيضًا العلاقات "غير الشرعية"، التي تشمل وجود رجل غير متزوج وامرأة بمفردهما (خِلوة)، بدون وجود أحد أقرباء المرأة الذكور الذين لا يحلُّ لها أن تتزوجه، مثل شقيقها (ويُعرف أيضًا باسم المَحْرَم).[167]

وبالرغم من أنه لا يُنشر في المملكة العربية السعودية ألا أقل القليل من الأنباء عن القضايا الجنائية بتهم الخلوة والزنا والعلاقات الجنسية غير الشرعية بالتراضي، فإن التقارير الإعلامية بشأن هذه القضايا، والمتعلقة بمواطنين أجانب، تشير إلى أن القضاء السعودي أصدر أحكامًا على أشخاص بالجَلْد والإعدام رجمًا خلال العقد الماضي.

ففي ديسمبر/كانون الأول 2015، على سبيل المثال، حكم القضاء السعودي على امرأة سريلانكية بالإعدام بتهمة الزنا. وقد نجت من الإعدام في أعقاب حملة دعائية قامت بها حكومة سريلانكا. وحُكم على شريكها بالجَلْد 100 جَلْدة، وأكدت حكومة سري لانكا أن السلطات السعودية نفَّذت عقوبته.[168] وكما سبقت الإشارة في القسم 5-2 (احظروا العقوبات الجسدية)، فإن العقاب الجسدي يُعتبر نوعًا من أنواع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وهو محظور بموجب القانون الدولي.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2012، حثَّ الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، التابع للأمم المتحدة، حكومات العالم على إلغاء القوانين التي تُجرِّم الزِنا، لأن مثل هذه القوانين تؤدي إلى التمييز والعنف ضد المرأة.[169] وبالإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة المعنية بحقوق

---

[165] UN OHCHR, "Mandate of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice", 17 November 2017, https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/WG/Communications/32/OL-SAU-14-11-17.pdf

[166] مكتب الصفوة للمحاماة والاستشارات القانونية، "عقوبة الزنا في القانون السعودي"، 13 مارس/آذار 2023. الرابط: https://rb.gy/97e9nr.

[167] مقابلة عبر اتصال صوتي مع المحامي السعودي طه الحاجي، 27 يوليو/تموز 2023.

[168] بي بي سي، "محكمة سعودية "تلغي" الحكم برجم خادمة سريلانكية متهمة بالزنا"، 23 ديسمبر/كانون الأول 2015. الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151223_saudi_death_sentence_sri_lankan.

[169] UN OHCHR, "Statement by the United Nations Working Group on discrimination against women in law and in practice", 18 October 2012, https://www.ohchr.org/en/statements/2012/10/statement-united-nations-working-group-discrimination-against-women-law-and?LangID=E&NewsID=12672

الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، إلى إلغاء قوانين "الزِنا" "لكي لا تحجم النساء عن الإبلاغ عن حوادث الاغتصاب خوفًا من ربط دعاواهم بجريمة الزِنا."[170]

ويُدرج مشروع نظام العقوبات العلاقات الجنسية "غير الشرعية" بالتراضي باعتبارها من الجرائم المُوجبة لإقامة الحد، ويشير إلى فرض عقوباتها بموجب الشريعة الإسلامية، إذا توفرت شروط الأدلة على وقوعها. ولا يتضمن مشروع النظام قائمةً بهذه العقوبات، ولكنها بموجب الشريعة الإسلامية قد تشمل الجَلْد أو عقوبة الإعدام. وإذا لم تتوفر شروط الأدلة على تلك الأفعال لكي تُعتبر من جرائم الحدود بموجب الشريعة الإسلامية، فإن العقوبة هي السجن مدةً لا تزيد عن ثلاث سنوات.[171]

ويُجرّم مشروع نظام العقوبات تحديدًا العلاقات الجنسية بالتراضي بين ذكرين، ويُعاقب عليها بالسجن مدةً لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد عن سبع سنوات.[172] وبالإضافة إلى ذلك، يُجرّم مشروع نظام العقوبات صراحةً هذه العلاقات الجنسية بالتراضي، ويُصنّف مثل هذه الأفعال بالتراضي باعتبارها "هتك عِرض (ويُفهم أيضًا باعتباره اعتداءً جنسيًا)." وينصُّ مشروع نظام العقوبات على أن "كل منْ هتك عِرض إنسان برضاه أو قبِل ذلك على نفسه"،[173] و"كل منْ أقام علاقة جنسية غير مشروعة"[174] يُعاقب بالسجن مدةً لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن 10,000 ريال سعودي (حوالي 2,700 دولار أمريكي).

ولا يُعرّف مشروع نظام العقوبات المصطلحات المُبهمة من قبيل "هتك العِرض" أو "العلاقات الجنسية غير المشروعة"، ويُجرّم ممارسة الجنس بالتراضي بين البالغين، وهو الأمر الذي يُعتبر انتهاكًا للمعايير القانونية الدولية المتعلقة بالخصوصية والحرية وعدم التمييز.[175] وإذا كان الشخصان المتهمان بإقامة علاقات جنسية بالتراضي من جنس واحد، فإن ذلك الفعل يُعتبر "ظرفًا مُشدِّدًا"، مما يُجيز للقضاة توقيع عقوبات أشد، وهي عقوبات لا يُحدِّدها مشروع النظام بل يتركها لتقدير القضاة.[176]

ومن شأن الخلط بين الاعتداء الجنسي والعلاقات الجنسية بالتراضي في مشروع نظام العقوبات أن يضع عبئًا إضافيًا على عاتق النساء والفتيات اللاتي تعرَّضن للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي، كما يرسّخ الإفلات من العقاب بالنسبة لمن اعتدوا عليهن. فأولئك اللاتي يسعين إلى توجيه تهم للجناة قد يتعرَّضن لخطر معاقبتهن بتهمة "الزنا" أو إقامة "علاقات جنسية غير مشروعة". وبالمثل، فإن تجريم السلوك الجنسي بين أفراد من الجنس نفسه يجعل من المستحيل على المثليات أو المثليين أو ذوي الميول الجنسية الثنائية الإبلاغ عن العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف بسبب الخوف من التعرُّض لخطر الاعتقال والملاحقة القضائية.[177] كما إن القوانين التي تحظر السلوك الجنسي بين أفراد من الجنس نفسه لا تُجرّم فحسب الأفعال الجنسية بين أشخاص بالغين، بل إنها تتيح أيضًا وصم وملاحقة ومعاقبة الأشخاص الذين لا تتماشى ميولهم الجنسية أو هوياتهم المرتبطة بالنوع الاجتماعي مع الأعراف الصارمة، بغض النظر عن سلوكهم الجنسي الفعلي.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى ضمان أن يشمل أي قانون للعقوبات يتم اعتماده ما يلي:

- استبعاد البنود التي تُجرّم أي علاقات جنسية بالتراضي بين بالغين، بما في ذلك العلاقات مع شريك من الجنس نفسه؛
- توفير حماية كافية من الملاحقة القضائية لضحايا العنف الجنسي؛
- تقديم تعريفات واضحة للجرائم الجنسية والقائمة على أساس النوع الاجتماعي، مثل الاعتداء الجنسي، ومحاولة الاغتصاب، والاغتصاب، بما يتماشى مع المعايير الدولية، والنصُّ على ظروف مُشدِّدة للعقوبة تشمل، ولكنها لا تقتصر على، سن الضحية وعلاقة الجاني بالضحية؛

---

[170] UN News, "Group of UN experts urge governments to repeal laws that criminalize adultery, 18 October 2012, https://news.un.org/en/story/2012/10/423892-group-un-experts-urge-governments-repeal-laws-criminalize-adultery

[171] مشروع نظام العقوبات، المادة 185.

[172] مشروع نظام العقوبات، المادة 186.

[173] مشروع نظام العقوبات، المادة 187.

[174] مشروع نظام العقوبات، المادة 188.

[175] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية": الاحتفاء بالتنوع وإذكاء الروح الإنسانية، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/72/172، 2017، الفقرة 32.

[176] مشروع نظام العقوبات، المادة 187.

[177] Amnesty International, *Body politics: a primer on criminalization of sexuality and reproduction,* (Index: POL 40/7763/2018), 12 March 2018, https://www.amnesty.org/en/documents/pol40/7763/2018/en/

- النصُّ على عقوبات تتناسب مع فداحة الجريمة، دون اللجوء إلى العقوبات الجسدية أو عقوبة الإعدام.

وتدعو منظمة العفو الدولية المجلس الأعلى للقضاء إلى اتخاذ ما يلي:

- إصدار أوامر بالإفراج فورًا ودون قيد أو شرط عن أي شخص سُجن دونما سبب سوى الضلوع في علاقات جنسية بالتراضي، بما في ذلك علاقة مع شريك من الجنس نفسه؛
- تدريب القضاة ومحققي النيابة على فهم طبيعة العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي، والتعامل مع قضايا ذلك العنف على نحو يراعي خصوصية النوع الاجتماعي ويركّز في جوهره على الضحايا، وذلك للحيلولة دون تعرُّض الضحايا للصدمة مُجدَّدًا؛ ومعالجة التحيُّز الضمني خلال التحقيقات، وجمع الأدلة، وإجراءات المحكمة؛ وتوفير حماية كافية من الملاحقة القضائية لضحايا العنف الجنسي.

8.2 امنعوا التمييز المُجحف القائم على هوية النوع الاجتماعي أو الميول الجنسية

بالرغم من أنه لا توجد في المملكة العربية السعودية قوانين مُدوَّنة تُجرّم انتماء فردٍ إلى مجتمع الميم أو تأييده لحقوق مجتمع الميم، فإن الأشخاص الذين لا يتوافقون مع الأعراف السائدة المتعلقة بالجنس والنوع الاجتماعي يواجهون خطر السجن والملاحقة القضائية بموجب البنود المُبهمة والفِضفاضة للغاية في أنظمة المملكة العربية السعودية بخصوص النظام العام والآداب العامة، وكذلك في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

ويكون الأجانب، على وجه الخصوص، عُرضة للخطر، لأنهم يواجهون الترحيل إلى بلدانهم الأصلية، ومن بينها بلدان تشهد نزاعات، مثل سوريا واليمن، دونما سبب سوى ميولهم الجنسية أو هويتهم المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وقد امتدت جهود المملكة العربية السعودية لتغيير صورتها النمطية إلى القول بأنها ترحب بالسياح من مجتمع الميم. ففي إطار هذه الجهود، حدَّثت السلطات الموقع الإلكتروني للهيئة السعودية للسياحة بإضافة سؤال ضمن الأسئلة الأكثر تكرارًا يقول: "هل يُرحب بالمثليين في المملكة العربية السعودية؟"، وتقول إجابته: "ترحب المملكة العربية السعودية بجميع الزوار، ولا تطلب الإفصاح عن خصوصياتهم."[178]

وبالرغم من هذا الخطاب، أقرت وزارة الداخلية السعودية، في سبتمبر/أيلول 2019، لائحة المحافظة على الذوق العام، التي حدَّدت 19 تهمة يُعاقب عليها، ومن بينها بعض تهم ذات تعريفات مُبهمة، وتمثل انتهاكًا للحريات الشخصية، كما إنها عُرضةٌ لإساءة التفسير والإيذاء، من قبيل "التصرفات الخادشة للحياء التي تتضمن تصرفات ذات طبيعة جنسية"، التي يُعاقب عليها بغرامة قدرها 3,000 ريال سعودي (حوالي 800 دولار أمريكي) إذا كانت المخالفة للمرة الأولى، وبغرامة قدرها 6,000 ريال سعودي (حوالي 1,600 دولار أمريكي) في حالة تكرار المخالفة. وهناك تهمة أخرى هي "ارتداء لباس غير لائق في الأماكن العامة"، ويُعاقب عليها بغرامة قدرها 100 ريال سعودي (حوالي 27 دولار أمريكي) إذا كانت المخالفة للمرة الأولى، وبغرامة قدرها 200 ريال سعودي (حوالي 53 دولار أمريكي) في حالة تكرار المخالفة.[179]

وبالإضافة إلى ذلك، وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات أشخاص احتُجزوا وهُدِّدوا بالترحيل إلى بلدانهم الأصلية دونما سبب سوى انتمائهم إلى مجتمع الميم أو تعبيرهم عن التأييد لحقوق أفراد مجتمع الميم.

محمد البكارى

في أبريل/نيسان 2020، قبضت قوات الأمن تعسفيًا على المواطن اليمني محمد البكاري، واحتجزته بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهر، تعرَّض خلاله للتعذيب لإجباره على الاعتراف بأنه "مثلي الجنس". وفي 20 يوليو/تموز 2020، حُكم عليه بالحبس 10 أشهر بتهم "الشذوذ" و"التشبُّه بالنساء" و"الإخلال بالنظام العام"، وذلك لتبادله مقطع فيديو ظهر فيه وهو يقول: "لكل شخص الحرية في فعل ما يريد، والمثليون لديهم حقوق، وكل شخص لديه حقوق، وآمل أن تَدَعوا المثليين وشأنهم، وألا تتدخلوا في حياتهم. كل شخص حر."[180]

---

[178] Al Monitor, "In a shift, Saudi Arabia to 'welcome' LGBTQ tourists", 1 May 2023, https://www.al-monitor.com/originals/2023/05/shift-saudi-arabia-welcome-lgbtq-tourists

[179] Arab News, "All you need to know about the new Saudi public decency code", 28 September 2019, https://www.arabnews.com/node/1561206/saudi-arabia

[180] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: اعتقال شاب يمني مدافع عن حقوق مجتمع الميم+"، (رقم الوثيقة: MDE 23/2641/2020)، 2 يوليو/تموز 2020. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2641/2020/ar/.

ووفقًا لما ذكره الناشط السعودي طارق بن عزيز، الذي احتُجز في الفترة من مايو/أيار 2021 إلى مايو/أيار 2022 في سجن الخُبر بالمنطقة الشرقية، فإن أفراد مجتمع الميم عادةً ما يُستهدفون بسبب تعبيرهم عن هوية النوع الاجتماعي وتأييدهم لحقوق مجتمع الميم.[181]

طارق بن عزيز

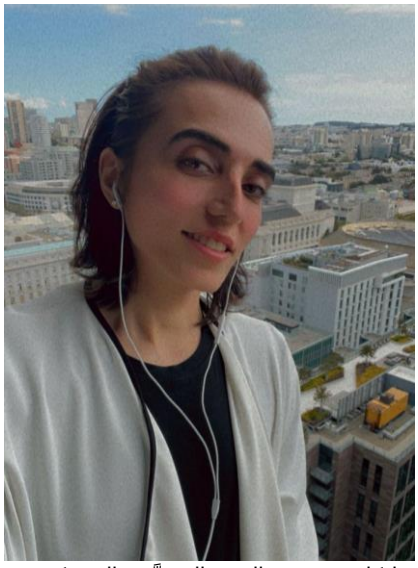

→

طارق بن عزيز © صورة خاصة

في 6 يوليو/تموز 2021، حكمت المحكمة الجزائية بالدمام على طارق بن عزيز بالسجن لمدة سنة وبغرامة قدرها 10,000 ريال سعودي (حوالي 2,700 دولار أمريكي)، وأمرت بمصادرة الجهازين اللذين استُخدما في "الجريمة"، وبإغلاق حسابه على موقع تويتر (@t_alaziz)، وذلك بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

ووفقًا لوثائق المحكمة، التي اطَّلعت عليها منظمة العفو الدولية، فقد اتُّهم طارق بن عزيز بإنتاج وإعداد ونشر ما منْ شأنه المساس بالنظام العام والقيم الدينية والآداب العامة عبر الإنترنت من خلال حسابه على موقع تويتر، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى وضع قوانين تحمي حقوق مجتمع الميم.

كما كان من بين التهم الموجَّهة إليه تكذيب صريح القرآن والتشكيك فيه؛ وازدراء تعاليم الدين الإسلامي، والاعتراض على أحكام الشريعة الإسلامية والحدود الشرعية؛ والتهكُّم على رمزية العلم السعودي؛ وتخزين مقاطع فيديو وصور "شاذة" له ولأشخاص آخرين على هاتفه، وكذلك على موقعي تويتر وسناب شات. وتشير التهم الموجهة إلى طارق بن عزيز - وفقاً لوثائق محكمة اطلعت عليها منظمة العفو الدولية - إلى دعمه لحقوق مجتمع الميم، وكذلك إلى آرائه المناهضة لعقوبة الإعدام وللتمييز المجحف من قبل رجال الدين الإسلامي ضد أفراد مجتمع الميم، وانتقاده لزواج الأطفال، وتعيين القضاة على أساس الخلفية الدينية بدلاً من الكفاءة، واضطهاد الأفراد بحسب الجماعات الدينية التي ينتمون إليها.

وفي 17 سبتمبر/أيلول 2021، أيَّدت محكمة الاستئناف في الدمام الحكم الصادر ضد طارق بن عزيز. وبرَّرت محكمة الاستئناف تأييد الحكم بالاستشهاد بتغريدات كتبها طارق بن عزيز على موقع تويتر تأييدًا للمثلية الجنسية، وحقوق المرأة، وحقوق العابرين جنسيًا، وحقوق الطفل، وحقوق الإنسان بصفة عامة.

وقال طارق بن عزيز، الذي احتُجز بسبب تأييده العلني لحقوق أفراد مجتمع الميم، لمنظمة العفو الدولية:

> **"قبض عليَّ رجال يرتدون ملابس مدنية بعد أن نشرت مقطع فيديو عن مسؤولي الأمن الذين قالوا لي إن تعبيري عن هويتي المرتبطة بالنوع الاجتماعي هو مخالفة للذوق العام. وأخبرني المحققون أنني سوف أخرج إذا تعاونت في التحقيق، وأعطيتهم كلمات المرور الخاصة بي وبصمتي على ورقة بها تغريداتي. صدقتهم، ولكني أدركت فيما بعد أنني خُدعت. فبعد أن أكدت أن التغريدات التي قُدمت لي تخصني، قال لي المحقق: "لقد أعطيتنا الآن بصمتك، هذا اعتراف". ورغم أنني حدَّدت المحامي الخاص بي، فلم يُسمح له بحضور التحقيقات في المرتين الأوليين، ولم يُسمح له بالكلام في المرة الثالثة. وكان الأمر وكأنني بلا تمثيل قانوني خلال التحقيقات معي."**[182]

ويُعتبر احتجاز أشخاص على أساس ميولهم الجنسية نوعًا من الاحتجاز التعسفي، وهو محظور بموجب القانون الدولي. وقد حثَّت هيئات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة دولَ العالم مرارًا على إصلاح القوانين التي تُجرِّم المثلية الجنسية والسلوك الجنسي بين أفراد من الجنس نفسه، ورحبَّت بإلغاء مثل هذه القوانين تشريعيًا أو قضائيًا.[183]

وقد ذكرت لجنة مناهضة التعذيب، التابعة للأمم المتحدة، في تعليقها العام على المادة 2 من اتفاقية مناهضة التعذيب:

---

[181] مقابلة عبر اتصال صوتي مع الناشط السعودي طارق بن عزيز، 26 يوليو/تموز 2023.

[182] مقابلة عبر اتصال صوتي مع الناشط السعودي طارق بن عزيز، 26 يوليو/تموز 2023.

[183] الأمم المتحدة، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان: مصر، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/CO/76/EGY، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، الفقرة 19.

"تشكِّل حماية بعض الأقليات أو الأفراد أو السكان المُهمَّشين المُعرَّضين بصفة خاصة لخطر التعذيب جزءًا من الالتزام بمنع التعذيب أو إساءة المعاملة. ويجب أن تكفل الدول الأطراف... انطباق قوانينها في الممارسة الفعلية على جميع الأشخاص، بصرف النظر عن... نوع الجنس، أو التوجه الجنسي، أو هوية حامل صفات الجنس الآخر [من بين خصائص أخرى]."[184]

ومن شأن إجبار أشخاص على إخفاء ميولهم الجنسية أو هوياتهم المتعلقة بالنوع الاجتماعي، أو إجبارهم على ارتداء ملابس أو التعبير عن أنفسهم على نحو لا يعكس حقيقتهم، أن يهدِّد حريتهم في التعبير. وتُلزم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دولَ العالم باتخاذ "جميع التدابير المناسبة" من أجل "تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة".[185]

وأدرجت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التابعة للأمم المتحدة، كلًّا من الميل الجنسي والهوية الجنسانية ضمن أسباب التمييز التي يحظرها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[186]

وهنا أيضًا، لا يكفل مشروع نظام العقوبات جعل القوانين والممارسات في البلاد متماشيةً مع المعايير الدولية. فمشروع نظام العقوبات ينصُّ على أن كل من ارتكب "فِعلًا فاضحًا مُخلًا بالحياء" أو "تشبَّه بغير جنسه في لباسه وهيئته" يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن 10,000 ريال سعودي (حوالي 2,700 دولار أمريكي)، أو بإحدى هاتين العقوبتين.[187]

كما يعتبر مشروع نظام العقوبات أن ارتكاب ذلك "الفِعل الفاضح المُخلّ بالحياء" عبر الإنترنت يُعد "ظرفًا مُشدِّدًا" للعقوبة يقتضي عقوبة أشد، وهي عقوبة متروكة لتقدير القاضي.

ولا يُورد مشروع نظام العقوبات تعريفًا لما يُعتبر "فِعلًا فاضحًا مُخلًا بالحياء"، مما يدع مجالًا واسعًا للقضاة لتحديد أنواع السلوك هذه، كما يجعل الأفراد، بما في ذلك الأفراد من مجتمع الميم أو منْ يُنظر إليهم بوصفهم من مجتمع الميم، عُرضةً للاضطهاد والمضايقة بسبب تعبيرهم عن نوعهم الاجتماعي.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان ألا يتضمن أي قانون للعقوبات يتم اعتماده تجريمًا لتعبير الأفراد الفعلي أو المُتصور عن هويتهم المتعلقة بالنوع الاجتماعي وميولهم الجنسية، وحذف جميع العبارات التي تُشير إلى "الشذوذ" و"الفِعل الفاضح المُخل بالحياء" و"التشبُّه بالجنس الآخر"، وغيرها من العبارات المماثلة، باعتبارها جرائم، لما لها من تأثير سلبي على الحقوق الإنسانية للأفراد، بما في ذلك الحق في الاستقلالية الجسدية وحرية التعبير؛
- المبادرة فورًا بإسقاط التهم الجنائية، وشطب ما ترتَّب عليها من سجلات جنائية، والإفراج دون قيد أو شرط، عن جميع الأشخاص الذين سُجنوا بسبب ميولهم الجنسية الفعلية أو المُفترضة، أو هوياتهم المرتبطة بالنوع الاجتماعي، أو تعبيرهم عن هذه الميول والهويات؛
- استحداث آليات تتيح لأفراد مجتمع الميم، ولمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان المشاركة بشكل كامل وهادف وفعَّال في صياغة القوانين والسياسات المؤثِّرة على مصالحهم، وفي اتخاذ القرارات بشأنها، وفي تنفيذها، ومراقبتها.

8.3 أَلغوا تجريم الإجهاض

لا يوجد حظر مطلق للإجهاض بموجب الشريعة الإسلامية، وتُجيز تفسيرات مختلفة في الإسلام الخضوع للإجهاض في ظروف معيَّنة (ولكن على أن يكون ذلك فقط خلال الشهور الثلاثة الأولى من الحمل)، بما في ذلك وجود خطر على صحة المرأة الحامل الجسمانية أو العقلية أو على حياتها، وكذلك في حالة إصابة الجنين بتشوهات شديدة أو بأمراض وراثية.[188]

---

[184] الأمم المتحدة، لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2: تنفيذ الدول الأطراف للمادة 2، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAT/C/GC/2، 24 يناير/كانون الثاني 2008.

[185] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 5(أ).

[186] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20، عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة 2 من المادة 2 من العد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، 2 يوليو/تموز 2009، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/C.12/GC/20.

[187] مشروع نظام العقوبات، المادة 192.

[188] مقابلة عبر اتصال صوتي مع الباحثة السعودية هالة الدوسري، 1 أغسطس/آب 2023.

ووفقًا لما ذكرته الباحثة السعودية هالة الدوسري، فإنه يمكن للمرأة في الواقع أن تطلب إجراء عملية إجهاض خلال الشهور الثلاثة الأولى من الحمل، بعد موافقة والد الجنين، من أجل إنقاذ حياة المرأة الحامل أو الحفاظ على صحتها البدنية. كما يمكن للمرأة أن تطلب الحصول على الرعاية الطبية اللاحقة للإجهاض، دون أن تتعرَّض للتجريم إثر الخضوع لعملية الإجهاض في المنزل.[189]

ومع ذلك، فهناك قوانين أخرى تُجرِّم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج (انظر القسم 8.1: ألغوا تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي)، ومن ثم تضع عقبات خطيرة أمام النساء اللاتي يسعين لإجراء عمليات إجهاض. فعلى سبيل المثال، تكون المرأة التي حملت نتيجة تعرُّضها للاغتصاب، أو في سياق علاقة جنسية بالتراضي خارج إطار الزواج، عُرضةً لخطر المحاكمة بتهمة الزنا إذا ما سعت لإجراء عملية إجهاض. كما تكون العاملة الأجنبية، التي ليس لها وضع قانوني فيما يتعلق بالهجرة، عُرضةً لخطر الاحتجاز التعسفي في أماكن مُكتظَّة وظروف غير صحية دونما سبب سوى وضعها المتعلق بالهجرة، ثم لخطر الترحيل بعد ذلك، إذا ما ذهبت إلى عيادة صحية لإجراء عملية إجهاض.[190]

ويُعتبر الحصول على الإجهاض أحد حقوق الإنسان، وهو أساسي لحماية وتعزيز كامل الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات. ويُعد تجريم الإجهاض انتهاكًا لمجموعة كبيرة من حقوق الإنسان ومن المعايير الدولية، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في الخصوصية، والحق في عدم التعرُّض للتمييز المُجحف، والحق في عدم التعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وفي هذا الإطار، فإن الإجهاض جزء لا يتجزأ من الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، ويُعد أساسيًا لحصول الأفراد على الاستقلالية الإنجابية وكامل حقوق الإنسان.

وقد ذكرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة "أن عدم تقديم دولة طرف لخدمات معينة وتجريمها لبعض الخدمات التي يحتاج إليها النساء فقط هو انتهاك لحقوق المرأة الإنجابية ويُشكِّل تمييزًا ضدها."[191]

كما دعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة دول العالم إلى إلغاء تجريم الإجهاض بشكل كامل، و- على الأقل - إجازته قانونًا في حالات الاغتصاب، وسِفاح القُربى، وتهديد حياة و/أو صحة الأم، أو التشوُّه الجنيني الشديد. وقالت اللجنة:

> **"تمثِّل انتهاكات حقوق المرأة الجنسية وحقوقها في الصحة الإنجابية، مثل... الحمل القسري، وتجريم الإجهاض، وحالات منع أو تأخير الإجهاض المأمون و/أو الرعاية بعد الإجهاض، والقسر على استمرار الحمل... أشكالًا من العنف الجنساني، وحسب الظروف، قد تصل إلى مصاف التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة."[192]**

ووفقًا لما ذكرته منظمة الصحة العالمية:

> **"تثبت البيِّنات أن تقييد الإجهاض لا يقلِّل عدد حالاته؛ ولكنه يؤثر فعلًا على ما إذا كانت عمليات الإجهاض التي تخضع لها النساء والفتيات مأمونة ووقورة، علمًا بأن نسبة حالات الإجهاض غير المأمون أعلى بكثير في البلدان التي تُطبِّق قوانين إجهاض شديدة التقييد منها في البلدان التي تُطبِّق قوانين أقل تقييدًا."[193]**

وبالإضافة إلى ذلك، ذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الصحة أن القوانين التي تُجرِّم الإجهاض:

> **"تُسفر... بلا استثناء عن نتائج سيئة فيما يتعلق بالصحة البدنية، مما يؤدي إلى حدوث وفيات وأمراض وعلل صحية يمكن تجنبها، فضلًا عن نتائجها السلبية في مجال الصحة النفسية... وقد يبلغ استحداث القوانين الجنائية، أو الإبقاء عليها، فيما يتعلق بالإجهاض، مرتبة انتهاك التزامات الدول المتعلقة**

---

[189] مقابلة عبر اتصال صوتي مع الباحثة السعودية هالة الدوسري، 1 أغسطس/آب 2023. وانظر أيضًا:
Shapiro, Gilla K. "Abortion Law in Muslim-Majority Countries: An Overview of the Islamic Discourse with Policy Implications.", July 2014, *Health* Policy and Planning, Volume 29, Issue 4, 2014, pp. 483–94. http://www.jstor.org/stable/45089293

[190] مقابلة عبر اتصال صوتي مع الباحثة السعودية هالة الدوسري، 1 أغسطس/آب 2023.

[191] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "بيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية: استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام 2014،" الدورة السابعة والخمسون، 10–28 فبراير/شباط 2014. الرابط:
https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=dtYoAzPhJ4NMy4Lu1TOebCc3B1aEZYWgt0C8VPqjkRwh%2BjWQboyRmruTzxiRfMMpqkPfgR3M5%2BNkfMmPVKrFLvlrCxZUeaZVBTWQgdMDr0A%3D ص.113.

[192] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثًا للتوصية العامة رقم 19، 26 يوليو/تموز 2017، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/ GC/35، الفقرة 18.

[193] منظمة الصحة العالمية، "الإجهاض"، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. الرابط: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/abortion.

باحترام الحق في الصحة وحمايته وإعماله... ونشوء أنماط جديدة من الوصمة."[194]

وتقرُّ منظمة العفو الدولية بحق كل امرأة وفتاة في الخضوع للإجهاض، على أن يتم ذلك على نحو يحترم حقوقها، واستقلاليتها، وكرامتها واحتياجاتها في سياق تجربتها الحياتية، وظروفها وطموحاتها وآرائها.

ومن شأن مشروع نظام العقوبات السعودي أن يمثِّل تراجعًا كبيرًا عن الممارسات الحالية في المملكة العربية السعودية. فهو يُجرِّم إجراء عملية إجهاض، والمساعدة في إجرائها، سواء أكان ذلك لسبب طبي أو بدون سبب، ويُعاقب على ذلك بالسجن وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وبموجب مشروع نظام العقوبات، تُعاقب المرأة التي تُجهض جنينها، أو توافق على أن يُجهضه شخص آخر، بدون عذر طبي، بالسجن مدةً لا تزيد عن ثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد عن 100,000 ريال سعودي (حوالي 27,000 دولار أمريكي).[195] وبالإضافة إلى ذلك، يُعاقب كل من يساعد امرأة حبلى على إجهاض جنينها، بإعطائها أدوية، أو باستعمال وسائل مؤذِية إلى ذلك، بالسجن مدةً لا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن 100,000 ريال سعودي، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وإذا أجرى عملية الإجهاض ممارس صحي بدون عُذر طبي، تزيد العقوبة لتصبح السجن مدةً لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات، والغرامة التي لا تزيد عن 300,000 ريال سعودي (حوالي 80,000 دولار أمريكي).[196] ويُعد إجراء الإجهاض بدون موافقة المرأة ظرفًا مُشدِّدا يواجه من يقوم به عقوبةً أشد، وهي عقوبة غير مُحدَّدة في القانون، ومن ثم يُحدِّدها القاضي حسب تقديره. ولا يُورد مشروع نظام العقوبات تعريفًا لأي "عُذر طبي" يمكن على أساسه إجراء عملية الإجهاض.

وقالت هالة الدوسري لمنظمة العفو الدولية إن:

"تجريم الإجهاض بموجب مشروع نظام العقوبات يزيد من المخاطر على صحة وحياة النساء اللاتي يخضعن لعمليات إجهاض في المنزل أو يستخدمن وسائل غير مأمونة، ومن شأنه أن يُثنيهن عن طلب الرعاية الطبية. وسوف يكون لذلك عواقب وخيمة على السلامة البدنية والعقلية لأولئك النساء طوال حياتهن".[197]

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان ألا يشتمل أي قانون للعقوبات يتم اعتماده على تجريم الإجهاض، وأن يكفل حصول الجميع على خدمات الإجهاض، والرعاية بعد الإجهاض، والمعلومات القائمة على أساس الأدلة وغير المتحيِّزة بشأن الإجهاض، بدون إكراه، أو قسر، أو عنف، أو تمييز مُجحف؛
- إلغاء أية قوانين حالية، والإحجام عن إصدار أي قوانين جديدة، تُجرِّم أو تعاقب بشكل مباشر أو في الممارسة على الأفعال والقرارات المتنوعة للأشخاص بما يؤثِّر سلبًا على حقوقهم الإنسانية، ولاسيما حقهم في الصحة؛
- حذف الإجهاض من أي قوانين جنائية، وضمان ألا تُطبق القوانين الجنائية، وغيرها من القوانين والسياسات والممارسات العقابية على منْ يسعون للحصول على الإجهاض، أو من أجروا عمليات إجهاض، ولا على مقدمي الرعاية الصحية وغيرهم، دونما سبب سوى أنهم أجروا عمليات إجهاض أو ساعدوا في تقديم الأدوية أو الخدمات المتعلقة بالإجهاض أو سهَّلوا الحصول عليها؛
- المبادرة على الفور بإسقاط التهم الجنائية، وشطب ما نجم عنها من سجلات جنائية، والإفراج عن جميع الأشخاص الذين سُجنوا لأنهم أجروا عمليات إجهاض، أو إسقاط للحمل، أو غير ذلك من المضاعفات المتعلقة بالحمل، أو لأنهم اشتروا أدوية للإجهاض؛
- استحداث آليات تتيح للأشخاص، ولمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان المشاركة بشكل كامل وهادف وفعَّال في صياغة القوانين والسياسات المؤثِّرة على مصالحهم، وفي اتخاذ القرارات بشأنها، وفي تنفيذها، ومراقبتها.

---

[194] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه"، 3 أغسطس/آب 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/66/254، الفقرتان 21 و34.

[195] مشروع نظام العقوبات، المادة 131.

[196] مشروع نظام العقوبات، المادة 130.

[197] مقابلة عبر اتصال صوتي مع الباحثة السعودية هالة الدوسري، 1 أغسطس/آب 2023.

8.4 احموا من الاتجار بالبشر

يُورد نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تعريفًا للاتجار بالأشخاص يتماشى مع بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، بالنصّ على أنه يعني: "استخدام شخص، أو إلحاقه، أو نقله، أو إيواؤه، أو استقباله من أجل إساءة الاستغلال"،[198] كما يُجرّم أي شكل من أشكال الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك بغرض الاعتداء الجنسي أو العمل القسري.[199] وينصُّ النظام على معاقبة من يرتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدةً لا تزيد عن 15 سنة أو بغرامة لا تزيد عن مليون ريال سعودي (حوالي 266,000 دولار أمريكي) أو بهاتين العقوبتين معًا.

ويُعد الاتجار بالأشخاص جريمةً خطيرة بموجب القانون الدولي، ويجب المعاقبة عليها "[ب] جزاءات تُراعى فيها خطورة ذلك الجرم."[200] وبناءً على ذلك، فإن فرض غرامة بدلًا من السجن ليس عقوبة متناسبة.

وتشتمل المادة 15 من نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص على تدابير لحماية المجني عليه في جريمة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك إعلام المجني عليه بحقوقه القانونية؛ وإيداعه في أحد مراكز التأهيل الطبية أو النفسية أو الاجتماعية، إذا تبيَّن أن حالته الطبية أو النفسية أو العُمرية تستدعي ذلك؛ وإيداعه في أحد المراكز المتخصِّصة إذا كان في حاجة إلى مأوى؛ وتوفير الحماية الأمنية له إذا استلزم الأمر ذلك. وإذا كان المجني عليه أجنبيًا، وكانت هناك ضرورة لبقائه في المملكة أو العمل أثناء السير في إجراءات التحقيق أو الملاحقة القضائية، فإن للادعاء العام أو المحكمة المختصة تقدير ذلك.[201]

ووفقًا لما جاء في تقرير الاتجار بالبشر لعام 2023، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، فإن المملكة العربية السعودية لا تفي بشكل كامل بالمعايير الدُنيا للقضاء على الاتجار. وخلص التقرير إلى أن السلطات "لم تفحص بشكل مستمر الفئات المُستضعفة من السكان بحثًا عن مؤشرات الاتجار، الأمر الذي ربما أدى إلى معاقبة بعض الضحايا على أفعال غير قانونية أجبرهم المتاجرون على ارتكابها، مثل المخالفات المتعلقة بالهجرة أو "البغاء".[202]

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية حالات عشرات العمال الأجانب الذين عُوملوا معاملةً قد ترقى إلى مرتبة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال في العمل. ويشمل ذلك عمالًا:

- تعرَّضوا للخداع من شركات استقدام العمالة في المملكة العربية السعودية، بشأن طبيعة أصحاب عملهم وشروط وظائفهم، قبل أن يغادروا بلدانهم الأصلية؛
- تعرَّضوا لاحتجاز رواتبهم من جانب مقاولين خارجيين؛
- أُسكنوا في مساكن غير ملائمة على الإطلاق؛
- تعرَّضوا في بعض الحالات لإيذاء لفظي أو بدني أو لتهديدات، وخاصةً عندما كانوا يشتكون من ظروف معيشتهم وعملهم.

وبمجرد إنهاء عقود أولئك العمال، كان المقاولون الخارجيون يتقاعسون في كثير من الأحيان عن توفير وظائف بديله لهم، ويتوقفون عن صرف أجورهم المنصوص عليها في العقود عندما يصبحون "عاطلين عن العمل". ولم يكن هؤلاء المقاولون يمدُّون أولئك العمال إلا بدعم محدود، أو لا يقدمون لهم أي دعم على الإطلاق، كما يمتنعون عن إعطائهم المستندات اللازمة للسماح لهم بتغيير وظائفهم أو مغادرة البلاد، مما يؤدي إلى تقييد حريتهم في التنقُّل وفي الحِراك الوظيفي.[203]

ويُعتبر الاتجار بالأشخاص انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان، والدول مُلزمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي أن تضمن الإقرار به كجريمة جنائية.[204] ويجب على الدول التحقيق مع المتاجرين بالأشخاص ومحاكمتهم وتقديمهم إلى ساحة العدالة، بالإضافة إلى ضمان حصول الضحايا على العدالة والإنصاف وجبر الضرر، بما في ذلك الحصول على جميع مستويات الدعم اللازمة. ويحقُّ

---

[198] نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، المادة 1.

[199] نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، المادة 2.

[200] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 11.

[201] نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، المادة 15.

[202] U.S. Department of State, 2023 Trafficking in Persons Report: Saudi Arabia, https://www.state.gov/reports/2023-trafficking-in-persons-report/saudi-arabia/#:~:text=Of%20the%201%2C454%20potential%20victims,Lanka%2C%20Uganda%2C%20and%20Yemen (accessed 4 October 2023).

[203] Amnesty International, *Saudi Arabia: 'Don't worry, it's a branch of Amazon': Exploitation of migrant workers contracted to Amazon in Saudi Arabia* (Index: MDE 23/7229/2023), 10 October 2023, https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/7229/2023/en/

[204] Amnesty International, *Body politics: a primer on criminalization of sexuality and reproduction* (previously cited). https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Traffickingar.pdf

للضحايا الحصول على الحماية وسُبل الانتصاف، بغض النظر عن جنسهم، أو جنسيتهم، أو وضعهم الصحي، أو ميولهم الجنسية، أو هويتهم المرتبطة بالنوع الاجتماعي، أو عملهم السابق، أو استعدادهم للمساهمة في جهود الملاحقة القضائية و/أو أي عوامل أخرى، وينبغي ألا يتعرَّضوا للتجريم على الإطلاق.

وتنصُّ المبادئ والمبادئ التوجيهية المُوصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص، الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على مطالبة الدول باتخاذ "الخطوات لضمان ألا يكون للتدابير المُعتمدة من أجل منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته أثرٌ سلبي في حقوق الإنسان وكرامة الأشخاص، بمن فيهم أولئك الذين تم الاتجار بهم."[205]

ولا يُفرّق مشروع نظام العقوبات بين العمل في مجال الجنس والاتجار بالأشخاص، ولا يوفِّر الحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، ويعرّضهم لأن تُوجَّه لهم تهم جنائية.

وينصُّ مشروع نظام العقوبات على تجريم العمل في مجال الجنس، ويُعرّف البغاء بأنه "فِعل الفاحشة مع الغير دون تمييز بقصد الكسب المادي."[206] وهذا التجريم للعمل بالجنس لا يتماشى مع الحق الإنساني في الاستقلالية الذاتية والخصوصية، كما يُعرّض عمال وعاملات الجنس للإيذاء والإكراه والاستغلال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجريم العمل في مجال الجنس كثيرًا ما يُسفر عن إفلات مرتكبي الإيذاء من العقاب، لأن عمال وعاملات الجنس قد يخشون الملاحقة القضائية إذا أبلغوا الشرطة عن جرائم أو أشكال من الإيذاء.

كما ينصُّ مشروع نظام العقوبات على تجريم كل منْ "حرَّض إنسانًا أو استدرجه أو أغواه أو أغراه بأي وسيلة على ممارسة البغاء."[207] ويُعاقب منْ "يُحرّض على البغاء" في مكان عام بالسجن مدةً لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات، وبغرامة لا تزيد على 300,000 ريال سعودي (حوالي 80,000 دولار أمريكي)؛ ويُعد ارتكاب هذا الفعل عن طريق الإنترنت "ظرفًا مُشدِّدًا" للعقوبة.[208] كما تزيد العقوبات على تهمة التحريض على البغاء، إذا كان الجاني موظفًا عامًا واستغلَّ سلطة وظيفته أو صفته لارتكاب الجريمة؛ أو إذا كان التحريض بغير رضا منْ وقعت عليه الجريمة؛ أو إذا كان المجني عليه طفلًا، أو إذا كان من أصول المجني عليه، أو من المتولين تربيته أو رعايته أو تعليمه، أو ممن لهم سلطة عليه. وفي هذه الحالات، ينصُّ مشروع نظام العقوبات على أن تكون العقوبة هي السجن مدةً لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد عن 15 سنة، والغرامة التي لا تزيد عن مليون ريال سعودي (حوالي 266,000 دولار أمريكي).

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى ضمان أن يشتمل أي قانون للعقوبات يتم اعتماده على ما يلي:

- معالجة الضرر الذي يلحق بعمال وعاملات الجنس، بما في ذلك من خلال فرض حظر، مُعرَّف تعريفًا واضحًا، على جميع أفعال الإكراه أو الاستغلال، مثل إجبار شخص على بيع الخدمات الجنسية (بما في ذلك من خلال إساءة استخدام السلطة)؛ وينبغي ألا تُطبَّق مثل هذه القوانين على نحو يخلط بين جميع الأعمال في مجال الجنس، من جهة، والعنف و/أو الاستغلال، من جهة أخرى، أو على نحو يمثِّل حظرًا في واقع الأمر على العمل في مجال الجنس؛
- التفرقة ما بين الاتجار بأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، من جهة، والعمل في مجال الجنس بالتراضي بين بالغين، من جهة أخرى؛
- إلغاء أية قوانين حالية، والإحجام عن إصدار أي قوانين جديدة، تُجرّم أو تعاقب بشكل مباشر أو في الممارسة على الأفعال والقرارات المتنوعة للأشخاص بما يؤثِّر سلبًا على حقوقهم الإنسانية؛
- إلغاء أية قوانين حالية، والإحجام عن إصدار أي قوانين جديدة، تُجرِّم أو تعاقب بشكل مباشر أو في الممارسة على تبادل الخدمات الجنسية بالتراضي بين بالغين بمقابل مادي.

---

[205] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ والمبادئ التوجيهية المُوصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص، 2002، ص. 8. الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Traffickingar.pdf.

[206] مشروع نظام العقوبات، المادة 193.

[207] مشروع نظام العقوبات، المادة 195(2).

[208] مشروع نظام العقوبات، المادة 194.

9. احموا النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

9.1 ألغوا الإعفاء من الملاحقة القضائية لمرتكبي "جرائم الشرف"

تتعرض النساء والفتيات للتمييز المُجحف في القانون والممارسة في المملكة العربية السعودية، ولا توفر لهن القوانين المحلية الحماية الكافية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

وتُعتبر جرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة بذريعة مقولات "الشرف" الأبوية/الذكورية (أو ما يُسمى "جرائم الشرف") أعمال عنف تُرتكب بقدر غير متناسب، وإن لم يكن حصريًا، ضد النساء والفتيات، لأن أفرادًا من العائلة يرون أن سلوكًا مُعينًا يُشتبه به، سواء أكان مُتصورًا أم فعليًا، كفيلٌ بأن يجلب العار على العائلة أو المجتمع المحلي."[209] ويمكن أن تتراوح أعمال العنف هذه ما بين الإيذاء الأسري، والقتل بدعوى الدفاع عن "الشرف".

ولا توجد إحصائيات موثوقة عن مدى انتشار ما يُسمى "جرائم الشرف" في المملكة العربية السعودية، وفي كثير من الأحيان لا تُصنَّف مثل هذه الجرائم على النحو الواجب باعتبارها أعمال عنف قائمة على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة.

وخلال السنوات الأخيرة، لجأ بعض الأفراد إلى وسائل التواصل الاجتماعي للإبلاغ عن عمليات قتل "بدافع الشرف" وللمطالبة بالعدالة. ففي يناير/كانون الثاني 2021، انتشر وسم (هاشتاغ) بعنوان #أنقذوا_منال_أخت_قمر على نطاق واسع على موقع تويتر في أعقاب مقتل قمر، البالغة من العمر 26 عامًا. وقبل أيام من مقتل قمر، كانت شقيقتها منال قد قالت على وسائل التواصل الاجتماعي أن شقيقيها يدبران لقتل شقيقتها بعد أن فتحت حسابًا على منصة سنابشات. وبعد أيام، عُثر على جثة قمر في منطقة صحراوية، وأعلنت شرطة منطقة الرياض أنها قبضت على رجلين مشتبه بهما.[210] وورد أن السلطات قبضت على منال، وصادرت هاتفها واستجوبتها بشأن تغريدات لها على موقع تويتر، وفقًا لما ذكره نشطاء.[211] وقد بدأ بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وسم #أنقذوا_منال_أخت_قمر، بدافع الخوف على سلامة منال.

---

[209] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، "التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة"، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18، الفقرة 29.

[210] Middle East Eye, "'MBS, they killed my daughter': Outcry after missing woman found dead in Saudi desert, 26 January 2021, https://www.middleeasteye.net/news/saudi-arabia-woman-killed-desert-snapchat

[211] Lina Alhathloul, Twitter [X] post: "Update !! They have arrested and imprisoned the sister Manal because she tweeted about the murder of her sister Qamar by their brothers. The mother crying and begging for help", 27 January 2021, https://twitter.com/LinaAlhathloul/status/1354311566238355459

وبموجب القانون الدولي لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الثقافة أو العادات أو الدين أو التقاليد أو ما يُسمى "الشرف" مبرّرًا لأي عمل من أعمال العنف ضد المرأة.[212] ووفقًا لما ذكرته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، فإن مثل هذا الإعفاء يُعد ممارسة ضارة، حيث يتيح "التذرُّع بالدفاع عن الشرف باعتباره ظرفًا مُبرّرًا للبراءة أو ظرفًا مُخفِّفًا لصالح مرتكبي هذه الجرائم، مما يُفضي إلى توقيع عقوبات مُخفَّضة أو إلى الإفلات من العقاب."[213]

وعلى النقيض من التزامات المملكة العربية السعودية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل،[214] والتي تتضمن أحكامًا مُلزمة قانونًا للمملكة العربية السعودية بالقضاء على مثل هذه الممارسات الضارة، فإن مشروع نظام العقوبات يُبرّر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة بذريعة المقولات الأبوية/الذكورية عن "الشرف".

ويوفِّر مشروع نظام العقوبات الحماية لمرتكبي أعمال الإيذاء والقتل ضد النساء والفتيات بإعفاء الشخص من المساءلة الجزائية إذا ارتكب جريمة، بما في ذلك الاعتداء أو القتل، بدافع حفظ "عِرضه" أو "عِرض" غيره.[215]

وتعليقًا على ذلك، قالت الباحثة السعودية هالة الدوسري:

> **"لن تتوقف حلقة العنف، التي ترسّخها الجرائم المُرتكبة بدعوى الدفاع عن "الشرف" ما دام الإطار التشريعي لدينا مستمرًا في تقنين المعايير الذكورية لتبرير الإفلات من العقاب عن العنف ضد المرأة. فما دامت الجرائم المُرتكبة بدعوى "الشرف" تُعفى من المساءلة الجنائية، فلن يكون هناك أي رادع لمثل هذه الجرائم."[216]**

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان ألا يتضمن أي قانون للعقوبات يتم اعتماده إعفاء الشخص من التحقيقات الجنائية أو الدفع بأي ظروف مُخفِّفة للعقوبة إذا ارتكب جريمة دفاعًا عما يُسمى "عِرضه" أو "عِرض" غيره؛
- محاسبة مرتكبي ما يُسمى جرائم "الشرف" في محاكمات عادلة، ومعاقبتهم بعقوبات تتناسب مع فداحة الجُرم، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- وضمان تزويد ضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي بشكل منهجي بمعلومات عن الدعم النفسي، والمساعدة القانونية، وسُبل الإنصاف القضائي في المنشآت الصحية ومراكز الشرطة، وضمان إحالتهم للحصول على مثل هذه الخدمات إذا لزم الأمر.

9.2 احموا من العنف الأُسري والاغتصاب في إطار الزواج

النص الفرعي – يرجى استخدام خط Tahoma لمتن النص وبحجم 10 – في حال كان نص التقرير طويل، بامكانك تصغير الخط ليكون 9، لا أقل.

تتضمن التشريعات القائمة في المملكة العربية السعودية، مثل نظام الحماية من الإيذاء ونظام الأحوال الشخصية، الذي دخل حديثًا حيز التنفيذ، بنودًا تجعل المرأة عُرضةً لخطر الاستغلال والإيذاء، ولا توفر لها حماية كافية من العنف الأسري أو الاغتصاب في إطار الزواج، والذي لا تُجرّمه القوانين السعودية.[217]

ويُورد نظام الحماية من الإيذاء، الصادر عام 2013، تعريف الإيذاء باعتباره:

"كل شكلٍ من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخصٌ تجاه شخصٍ آخر، متجاوزًا بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو

---

[212] اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)، المادة 12(5).

[213] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، "التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة" (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 29.

[214] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، "التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة" (سبقت الإشارة إليه)

[215] مشروع نظام العقوبات، المادة 68.

[216] مقابلة عبر اتصال صوتي مع الباحثة السعودية هالة الدوسري، 1 أغسطس/آب 2023.

[217] منظمة العفو الدولية، "السعودية: نظام الأحوال الشخصية الجديد يُقنِّن التمييز ضد المرأة"، (رقم الوثيقة: MDE 23/6431/2023)، 8 مارس/آذار 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6431/2023/ar/.

سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخصٍ آخر من أفراد أسرته أو ممنْ يترتَّب عليه شرعًا أو نظامًا توفير تلك الحاجات لهم."[218]

وينصُّ نظام الحماية من الإيذاء على فرض عقوبة السجن مدةً لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة، وبغرامة لا تقل عن 5,000 ريال سعودي (حوالي 1,333 دولار أمريكي) ولا تزيد عن 50,000 ريال سعودي (حوالي 13,330 دولار أمريكي) على كل منْ ارتكب فعلًا يُشكِّل جريمة من أفعال الإيذاء الواردة في المادة الأولى من النظام.[219]

ويُورد نظام الحماية من الإيذاء تعريفًا معيبًا للإيذاء، يضعه في إطار نظام الوصاية الأبوية/الذكورية، ويفترض أن الإيذاء أو الاستغلال الجسدي أو النفسي أو الجنسي يجوز أن يحدث فقط في العلاقات التي يكون فيها للجاني التزام قانوني تجاه المجني عليه، أو تربطه به علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية.

ومنذ عام 2019، أدخلت المملكة العربية السعودية بعض الإصلاحات على حقوق المرأة، من بينها إلغاء القيود الصارمة المفروضة على المرأة في ظل نظام ولاية الرجل، الذي كان يضع كل امرأة سعودية، بغض النظر عن عمرها، تحت سلطة أحد أقاربها الذكور، والذي عادةً ما يكون والدها أو زوجها، ويمنح هذا الوصي صلاحية اتخاذ أي قرارات بالنيابة عنها. ولكن، بالرغم من أن لهذه الإصلاحات بعض الآثار الإيجابية على حقوق المرأة وحريتها في التنقل، فلم يتم إلغاء نظام وصاية الرجل بشكل كامل.

وتنصُّ اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء على أنه يجب على مركز الحماية الاجتماعية أن يبلغ الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام (النيابة العامة) بأي حالة إيذاء، إذا قرَّر المركز أن حالة الإيذاء تشكِّل عملًا جنائيًا. كما يُجيز نظام الحماية من الإيذاء أن تفرض المحكمة عقوبات بديلة للسجن، ولكنه لا ينصُّ على أي مبادئ توجيهية عن متى يجب فرض هذه العقوبات البديلة.

ولا يعالج نظام الأحوال الشخصية السعودي، الذي دخل حيّز التنفيذ في يونيو/حزيران 2022، الثغرات الموجودة في نظام الحماية من الإيذاء، الصادر عام 2013. وطبقًا لتحليل منظمة العفو الدولية للنظام، فإن المرأة لا تزال تحتاج إلى موافقة ولي أمرها القانوني من الذكور لكي تتزوج. وخلال الزواج، يُتوقع من المرأة أن "تطيع" زوجها، ويكون حقها في الحصول على الدعم المالي، مثل الطعام والمسكن، من زوجها خلال الزواج مرهونًا بأن تكون قد "مكَّنته من نفسها"،[220] وقد تُحرم منه في حالات من بينها إذا "منعت نفسها من الزوج... من دون عذر مشروع."[221] ولا يُعرِّف نظام الأحوال الشخصية ذلك "العذر المشروع". ومثل هذه البنود تجعل المرأة عُرضةً لخطر الاستغلال والإيذاء، بما في ذلك الاغتصاب في إطار الزواج. كما يحدُّ النظام من قدرة المرأة على إنهاء زواجها الذي ينطوي على الإيذاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام وصاية الرجل، الذي لا ينصُّ نظام الأحوال الشخصية على إلغائه، يُتيح الإيذاء.[222]

ويُظهر بحث أُجري في عدد من مراكز الرعاية الصحية العامة في مناطق شتى من المملكة العربية السعودية أن العنف الأسري يمثِّل مشكلة متوطِّنة في البلاد بالرغم من افتقار السلطات إلى بيانات موثوقة.[223] وتشير إحصائيات جُمعت في إطار دراسات عدَّة إلى أن ثُلث النساء السعوديات على الأقل هن من ضحايا العنف الأسري.[224]

ووفقًا لأحد خبراء الأمم المتحدة، الذي فحص التقرير الدوري للمملكة العربية السعودية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة غير متوفرة، بما في ذلك عدد حالات العنف الأسري التي أُحيلت إلى المحاكم.[225]

---

[218] نظام الحماية من الإيذاء، المادة 1.

[219] نظام الحماية من الإيذاء، المادة 13.

[220] نظام الأحوال الشخصية، المادة 51.

[221] نظام الأحوال الشخصية، المادة 55.

[222] منظمة العفو الدولية، "السعودية: نظام الأحوال الشخصية الجديد يُقنِّن التمييز ضد المرأة" (سبقت الإشارة إليه).

[223] Kazzaz YM, AlAmeer KM, AlAhmari RA, Househ M, El-Metwally A. "The epidemiology of domestic violence in Saudi Arabia: a systematic review", November 2019, *Int J Public Health*, Volume 64(8):1223-1232, https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/31628522/

[224] Wali, R., Khalil, A., Alattas, R. *et al.* "Prevalence and risk factors of domestic violence in women attending the National Guard Primary Health Care Centers in the Western Region, Saudi Arabia, 2018", 17 February 2020, BMC Public Health, Volume 20, https://doi.org/10.1186/s12889-020-8156-4

[225] UN OHCHR, "Committee on the Elimination of Discrimination against Women examines Saudi Arabia's report", 27 February 2018, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2018/02/committee-elimination-discrimination-against-women-examines-saudi-arabias

وفيما يتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة في المملكة العربية السعودية، أشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى أنها تلاحظ بقلق ما يلي، ضمن مسائل أخرى:

- "تفشّي العنف الجنساني ضد المرأة، ولا سيما العنف العائلي والجنسي، الذي لا يزال مستوى الإبلاغ عنه متدنيًا جدًا؛
- عدم تجريم الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، والاعتداء الجنسي، والتحرُّش الجنسي، والعنف الاقتصادي، في القانون المتعلق بالحماية من الإيذاء؛
- عدم وجود تشريع شامل لتجريم جميع أشكال العنف الجنساني ضد المرأة؛
- جواز قيام الأقارب الذكور برفع دعاوى قانونية ضد المُعالات "العاصيات" اللواتي يهربن من العنف المنزلي؛
- انخفاض معدلات المقاضاة والإدانة والعقوبات المتساهلة التي تُفرض على مرتكبي العنف الجنساني ضد المرأة؛
- كثرة اللجوء إلى المصالحة في قضايا العنف العائلي، مما يؤدي إلى تكرار الأذى، وقيام موظفي إنفاذ القانون في كثير من الأحيان بإجبار الهاربات على العودة إلى المعتدين عليهن؛
- الافتقار إلى خدمات الدعم للنساء ضحايا العنف الجنساني، وعدم السماح لهن بمغادرة الملاجئ التي تديرها الدولة دون موافقة أولياء أمرهن."[226]

وتنصُّ التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، على مطالبة الدول الأطراف بالتأكد من "أن تعريف الجرائم الجنسية، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي ومن قبل المعارف أو في إطار المواعدة، يستند إلى عدم الموافقة بحرية، ويأخذ في الاعتبار الظروف القسرية."[227]

وبالرغم من انتشار العنف الأسري ضد النساء، فإن مشروع نظام العقوبات لا يعالج مسألة العنف الأسري، ولا يوفر حماية كافية للنساء والفتيات من جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

ويُورد مشروع نظام العقوبات تعريف الاغتصاب باعتباره يشمل "كل من واقع إنسانًا بغير رضا، ويُعد مواقعة فعل الفاحشة مع إيلاج."[228] ولا يُقرُّ مشروع نظام العقوبات صراحةً بأن الاغتصاب في إطار الزواج، يُعتبر جريمة، كما يشترط حدوث الإيلاج لإثبات جريمة الاغتصاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وصف الاغتصاب بشكل مُبهم باعتباره "فاحشة" ينطوي على خطر أن يُستخدم القانون لتجريم أشكال أخرى من السلوك، من قبيل العلاقات الجنسية بالتراضي، بما في ذلك العلاقات بين أفراد من الجنس نفسه.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان أن يكون تعريف الاغتصاب، في أي قانون للعقوبات يتم اعتماده، مبنيًا على عنصر الموافقة، وألا يتطلب حدوث الإيلاج أو تقديم دليل على المقاومة الجسدية، وأن يُقرَّ صراحةً ويشمل الاغتصاب في إطار الزواج باعتباره جريمة؛
- تعديل نظام الحماية من الإيذاء لمراجعة تعريف الإيذاء بهدف حظر جميع أشكال العنف النفسي والجسدي واللفظي والجنسي ضد النساء والفتيات، وضمان أن يكون تعريف الاغتصاب مبنيًا على عنصر الموافقة، وأن ينصَّ صراحةً على تجريم الاغتصاب في إطار الزواج؛
- ضمان أن تكون لدى السلطات آلية صارمة وسرية تتيح للضحايا الإبلاغ عن حالات العنف والإيذاء الأسري والسعي للحصول على الإنصاف وجبر الضرر، وسُبل الحصول على المأوى والخدمات الأساسية دون خوف من التعرُّض للانتقام؛

---

[226] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "ملاحظات ختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للملكة العربية السعودية"، 14 مارس/آذار 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/SAU/CO/3-4، الفقرة 31.

[227] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثًا للتوصية العامة رقم 19، (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 29(هـ).

[228] مشروع نظام العقوبات، المادتان 181 و182.

- تعديل نظام الأحوال الشخصية لإلغاء البنود التي تشير إلى أدوار إشكالية ونمطية تتعلق بالنوع الاجتماعي، فتقتضي من الزوجة "الطاعة" وأن "تُمكِّن زوجها من نفسها"، كما هو الحال في المواد 42(5)، و51، و55، وكذلك لمنح المرأة حقوقًا مساوية للرجل في إنهاء زواجها، بما في ذلك في حالات الإيذاء.

9.3 وفّروا الحماية الكافية للنساء والفتيات من التحرّش

يُورد نظام محاربة جريمة التحرُّش، الصادر في المملكة العربية السعودية عام 2018، تعريف المُتحرِّش على أنه: "كل من أتى فعلًا أو قولًا ذا مدلول جنسي مُوجهًا تجاه أي إنسان يمس جسده أو عِرضه أو يخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة."[229] وفي يناير/كانون الثاني 2021، أقرَّ مجلس الوزراء تعديلًا على نظام محاربة جريمة التحرُّش يُجيز نشر أسماء الأشخاص المدانين بتهمة التحرُّش في الصحف المحلية.[230]

ومن شأن التعريف الفِضفاض والمُبهم للتحرُّش باعتباره فعلًا ذا مدلول جنسي أن يُجرِّم أي أقوال أو أفعال بالتراضي، من قبيل التغزُّل، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي أو تطبيقات المراسلة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التعريف يُتيح تطبيق هذا النظام بشكل ينطوي على التمييز المُجحف ضد النساء وأفراد مجتمع الميم. ونتيجةً لهذا التعريف الفِضفاض، قدَّم معلقون إعلاميون ومحامون للجمهور السعودي تفسيرات مُبهمة لما يمكن أن يمثِّل نوعًا من التحرُّش، بما في ذلك "طلب الحصول على حساب شخص ما على وسائل التواصل الاجتماعي".[231]

كما إن ذلك التعريف لا يشمل عنصر السلوك غير المرغوب فيه ضمن تعريف التحرُّش. وتورد اتفاقية اسطنبول لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة تعريف التحرُّش الجنسي على أنه: "كل سلوك غير مرغوب فيه، لفظي أو غير لفظي أو جسدي، ذي طابع جنسي، غرضه أو نتيجته انتهاك حُرمة شخص، خاصةً إذا أنتج هذا السلوك محيطًا ترهيبيًا أو عدوانيًا أو مُذلًا أو مُهينًا".[232]

ويتبنى مشروع نظام العقوبات تعريف التحرُّش الوارد في نظام منع ومحاربة جريمة التحرُّش لعام 2018، دون أن يعالج مشاكل ذلك النظام. وعقوبة التحرُّش هي السجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وغرامة لا تزيد عن 100 ريال سعودي (حوالي 27 دولار أمريكي) أو إحدى هاتين العقوبتين.

ويمكن لأفراد مجتمع الميم أن يواجهوا عقوبات أشد بموجب مشروع نظام العقوبات، حيث إنه ينصُّ على أن "كون الجاني والمجني عليه من جنس واحد"[233] يُعتبر "ظرفًا مُشدِّدًا" للعقوبة.

ومن بين "الظروف المُشدِّدة" الأخرى التي تتطلب عقوبات أشد أن يكون المجني عليه طفلًا أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو أن تكون للجاني سلطة مباشرة أو غير مباشرة على المجني عليه، أو أن يكون المجني عليه نائمًا أو فاقدًا للوعي.[234] ومرة أخرى، لا يحدِّد مشروع نظام العقوبات تلك العقوبات الأشد، فيترك تحديدها لتقدير القاضي.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- تعديل تعريف التحرُّش في مشروع نظام العقوبات وفي نظام محاربة جريمة التحرش، الصادر عام 2018، بما يتماشى مع اتفاقية اسطنبول لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة؛
- حذف عبارة "كون الجاني والمجني عليه من جنس واحد" باعتباره ظرفًا مُشدِّدًا للعقوبة من أي قانون للعقوبات يتم اعتماده.

---

[229] مشروع نظام العقوبات، المادة 189.

[230] صحيفة عكاظ، "مجلس الوزراء: التشهير بالمُتحرِّش في الصحف على نفقة المحكوم عليه"، 21 يناير/كانون الثاني 2021. الرابط: https://www.okaz.com.sa/news/local/2054628.

[231] إيمان الحسين، "السعودية تسير بحذر بين الانفتاح الاجتماعي ومكافحة التحرُّش"، 20 يناير/كانون الثاني 2022. معهد دول الخليج العربية في واشنطن. الرابط: https://agsiw.org/ar/saudi-arabia-walks-the-line-with-social-opening-and-curbing-harassment-arabic/.

[232] اتفاقية اسطنبول، المادة 40.

[233] مشروع نظام العقوبات، المادة 190(5).

[234] مشروع نظام العقوبات، المادة 190.

10. اقضوا على التمييز المُجحف على أساس الجنسية

بالرغم من أن المملكة العربية السعودية قد صرَّحت بأن التمييز العنصري محظور في المملكة، وأنه يُعتبر ظرفًا مُشدِّدًا للعقوبة بالنسبة للجرائم،[235] فإنه لا يوجد تشريع يُجرِّم التمييز القائم على أي أساس، بما في ذلك على أساس العِرق، أو اللون، أو النسب، أو الأصل القومي أو العِرقي، أو النوع الاجتماعي، أو الميل الجنسي، أو الهوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وفي مارس/آذار 2021، أفادت صحيفة سعودي جازيت أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تعكف على إعداد "سياسة وطنية لمكافحة التمييز على أن تُعتمد في المستقبل القريب"، وأكدت أن "المواطنين يتمتعون بالمساواة في الحق في العمل بدون تمييز على أساس الجنس أو أي شكل آخر من أشكال التمييز."[236] ولم تُعتمد هذه السياسة بعد.

وينصُّ النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على ضمان المساواة "وفق الشريعة الإسلامية"،[237] ولكنه لا يحظر التمييز القائم على الجنس أو النوع الاجتماعي، بما يتماشى مع التزامات المملكة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ويُقنِّن نظام الأحوال الشخصية، الصادر في مارس/آذار 2022، التمييز المُجحف ضد المرأة في جميع جوانب الحياة الأُسرية. فالذكور وحدهم لهم حق الوصاية القانونية بموجب هذا النظام، ويتعيَّن على المرأة أن تحصل على موافقة ولي أمرها الذكر لكي تتزوج، وبعد ذلك تكون مُلزمة بطاعة زوجها. ويجوز للرجل وحده تنفيذ الطلاق بدون أي شروط، أما المرأة فتواجه عقبات قانونية ومالية وعملية حين تحاول إنهاء زواجها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الأحوال الشخصية يُقنِّن التمييز المُجحف بين الذكر والأنثى في الميراث، حيث يمنح الذكر نصيبًا أكبر بكثير من نصيب الأنثى في الأصول الموروثة.[238]

والمملكة العربية السعودية دولة طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي عام 2018، ذكرت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في تقريرها بشأن المملكة العربية السعودية، أن "المبادئ العامة بشأن عدم التمييز والمساواة والعدالة لم تكن كافيةً لمكافحة أو منع التمييز العنصري"، واقترحت اللجنة أن تعتمد المملكة تعريفًا للتمييز يتماشى مع أحكام الاتفاقية، وأضافت أنه لا يوجد قانون في السعودية بشأن أفعال التمييز.[239]

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تقتضي من الدول الأطراف اتباع سياسة للقضاء على التمييز ضد المرأة وضمان المساواة بين الرجل والمرأة، ويشمل ذلك "اتخاذ

---

[235] OHCHR, "Committee on the Elimination of Racial Discrimination examines the report of Saudi Arabia", 27 April 2018, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2018/04/committee-elimination-racial-discrimination-examines-report-saudi-arabia

[236] Saudi Gazette, "Saudi Arabia to adopt anti-discrimination policy soon", 10 March 2021, https://saudigazette.com.sa/article/604318

[237] النظام الأساسي للحكم، المادة 8.

[238] منظمة العفو الدولية، "السعودية: نظام الأحوال الشخصية الجديد يُقنِّن التمييز ضد المرأة" (سبقت الإشارة إليه).

[239] OHCHR, "Committee on the Elimination of Racial Discrimination examines the report of Saudi Arabia" (previously cited).

جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تُشكِّل تمييزًا ضد المرأة."[240]

كما تقتضي الاتفاقية من الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وأن تكفل تمتع المرأة بنفس حقوق الرجل في اختيار الزوج بحرية، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل. وفي عام 2018، دعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة سلطات المملكة العربية السعودية إلى "إلغاء الأحكام التمييزية التي تُنظِّم الأهلية القانونية، وتعدد الزوجات، والطلاق، ونظام الوصاية، والإرث" من قوانينها.[241]

ويُجرِّم مشروع نظام العقوبات خطاب الكراهية والخطاب الذي يحضُّ على التفوق العنصري. ويُورد مشروع نظام العقوبات تعريف التفوق العنصري باعتباره "تفضيل شخص على آخر أو طائفة أو فئة أو جماعة على أخرى على أساس العِرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني."[242]

ويتفق تعريف خطاب الكراهية مع توصية لجنة القضاء على التمييز العنصري بخصوص "ضمان أن يشتمل مشروع النظام بشأن خطاب الكراهية على فكرة الكراهية العنصرية". إلا إن مشروع نظام العقوبات يقدم تعريفًا معيبًا للتمييز، حيث لا يشمل "كل استثناء أو تقييد أو تفضيل أو تفرقة بين السعوديين وغيرهم على ألا يستهدف ذلك جنسية معينة."[243] ومن ثم، فهذا النصُّ يتيح التمييز، على المستوى الفردي والمؤسسي، بين المواطنين السعوديين وجميع المواطنين الأجانب الآخرين.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى تنفيذ ما يلي:

- ضمان أن ينصَّ أي قانون للعقوبات يتم اعتماده على حظر التمييز المُجحف القائم على أي أساس، بما في ذلك الجنس والنوع الاجتماعي؛ واعتماد تعريف للتمييز يتماشى مع اتفاقية القضاء على التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- تعديل نظام الأحوال الشخصية بما يتيح:
  - ألا ينطوي النظام على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك تقنين الأدوار الأبوية/الذكورية والصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛
  - المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على الطلاق؛
  - ألا يضع النظام أعباءً مالية غير متناسبة على المرأة بما يحد بصورة أكبر من قدرتها على إنهاء زواجها، بما في ذلك عن طريق ضمان الإقرار بمساهمات المرأة غير المالية خلال الزواج وحسابها في الترتيبات المالية لما بعد إنهاء الزواج؛
  - المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالوصاية على أطفالهما، وإيلاء الأولوية لمصالح الطفل الفُضلى عند اتخاذ قرارات بشأن الحضانة؛
  - المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق الميراث.

[240] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 2(و).

[241] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "ملاحظات ختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للملكة العربية السعودية"، (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 64(أ).

[242] مشروع نظام العقوبات، المادة 218.

[243] مشروع نظام العقوبات، المادة 217.

11. نتائج وتوصيات

لا يوفر مشروع نظام العقوبات، الذي حلَّلته منظمة العفو الدولية، بالصورة التي سُرب بها في يوليو/تموز 2022، الحماية لحقوق الإنسان ولا يعزّزها، كما يُكذِّب ادعاءات السلطات، التي وعدت بأن الهدف من الإصلاحات التشريعية هو أن "تحفظ الحقوق وتُرسّخ مبادئ العدالة والشفافية، وحماية حقوق الإنسان". فبدلًا من ذلك، يُقنِّن مشروع نظام العقوبات ويُرسِّخ الممارسات القضائية القمعية القائمة، التي تخالف تعهدات المملكة العربية السعودية المُعلنة بتعزيز الحقوق واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وكما يبيّن تحليل المنظمة هذا، فإن مشروع نظام العقوبات يُعتبر نموذجًا أخر للتناقض الصارخ ما بين خطاب الإصلاح والتحديث، الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للعالم، من جهة، وواقع وضع حقوق الإنسان في المملكة، من جهة أخرى.

ويُعد وضع أول قانون للعقوبات في المملكة العربية السعودية خطوةً تأخرت طويلًا، كما يمثِّل فرصة مهمة لتعريف الجرائم والعقوبات بشكل يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية، ولإصلاح التشريعات والممارسات القمعية. وإذا كانت السلطات السعودية ترغب حقًا في الدخول في عملية تحوُّل، فإنه يتعيَّن عليها إجراء مشاورات جدّية مع المجتمع المدني المستقل، وتعديل مشروع نظام العقوبات بما يتماشى مع التزاماتها الدولية قبل اعتماده.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات السعودية إنهاء القمع الواسع لحرية التعبير، والذي أسفر عن صدور أحكام بالسجن لمدد تصل إلى عقود، واستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلًا عن استخدام عقوبة الإعدام بشكل واسع النطاق إثر محاكمات فادحة الجور. وتنبع مثل هذه الممارسات القمعية من التشريعات المعيبة القائمة، من قبيل نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، وهي تشريعات تُجرِّم أفعالًا تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي، وتتيح استخدام عقوبة الإعدام على نطاق واسع بالنسبة لمجموعة من الجرائم.

وبالإضافة إلى التوصيات من أجل الإصلاح التي ترد في كل فصل من فصول التقرير الحالي، والمتعلقة بأبواب مُحدَّدة من مشروع نظام العقوبات، فإن منظمة العفو الدولية تتقدم بالتوصيات التالية إلى كل من:

رئيس مجلس الوزراء وولي العهد محمد بن سلمان

- ضمان أن يقوم مجلس الوزراء باتخاذ الخطوات التالية:
  - إجراء تشاور جدّي مع المجتمع المدني بشأن مشروع نظام العقوبات، وأخذ آراء الخبراء المستقلين والأكاديميين في الاعتبار قبل اعتماده؛
  - التصديق دون تحفظات على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
  - سحب التحفظات المُقدمة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، والتي تتعارض مع مضمون هذه المعاهدات وأغراضها، كما تحدُّ من التمتُّع بالحقوق المكفولة فيها.

حلفاء المملكة العربية السعودية الاستراتيجيين، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

- حث السلطات السعودية على أن تحترم وتراعي بشكل كامل القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق باستخدام عقوبة الإعدام، وقمع حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع، والحق في الاستقلالية الجسدية؛
- حث السلطات السعودية على تعديل مشروع نظام العقوبات لجعله متماشيًا بشكل كامل مع القانون الدولي والمعايير الدولية.

الاتحاد الأوروبي

- ضمان أن يشتمل الحوار الرابع حول حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية على أهداف واضحة، ومعايير محدَّدة ومؤشرات لحقوق الإنسان لقياس مدى التقدم، وذلك حسبما جاء في المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن الحوارات حول حقوق الإنسان. ويجب أن تستهدي أهداف الحوار بالأولويات التي تُحدَّد من خلال التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- اعتماد قرار بإنشاء آلية لمراقبة وضع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. ويجب أن تكون لهذه الآلية صلاحيات واسعة بما يكفي لتغطية وضع حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك المساعي الرامية لقمع المجتمع المدني في البلاد، بما في ذلك من خلال القوانين القمعية وأدوات النظام القضائي، من قبيل المحكمة الجزائية المتخصِّصة.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

مانيفستو للقمع

يجب أن يعزّز نظام العقوبات السعودي المرتقب حقوق الإنسان بما يتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية

تعهد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بإصلاح المملكة العربية السعودية بموجب مشروعه الرئيسي "رؤية 2030" لتحويلها إلى " بلد مزدهر يحقق فيه جميع المواطنين أحلامهم، وآمالهم، وطموحاتهم". وشملت هذه الإصلاحات نظام العقوبات المكتوب الأول في تاريخ البلاد، والذي قال ولي العهد إنه سيتوافق مع القانون الدولي و"يحمي حقوق الإنسان".

ويظهر التحليل الذي أجرته منظمة العفو الدولية لمسودة مسرّبة لمشروع نظام العقوبات تقنين هذا الأخير للممارسات القمعية القائمة التي سمحت بسجن المعارضين، وبتكريس ممارسات غير إنسانية مثل عقوبة الإعدام. ويجرّم مشروع نظام العقوبات أفعال التعبير عن الرأي المحمية بموجب القانون الدولي، والعلاقات الجنسية "غير الشرعية" بالتراضي، والمثلية الجنسية والإجهاض، ويتقاعس عن حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ينبغي على السلطات السعودية أن تستغل هذه الفرصة لتحويل منظومة العدالة الجنائية المسيئة إلى منظومة تحترم حقوق الإنسان، بدلًا من إقرار نظام للعقوبات هو في جوهره مانيفستو للقمع. وتحث منظمة العفو الدولية السلطات السعودية على تعديل مشروع نظام العقوبات بشكل يتوافق مع الالتزامات الدولية للمملكة قبل إقرار النظام.

رقم الوثيقة: MDE 23/7783/2024
مارس/آذار 2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية